نموذج ترخيص

أنا الطالب : علي نصير عايف دله علي أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الديموقراطية ومستقبلها في دول الربيع العربي

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: علي نصير عايف دله علي

التوقيع:

التاريخ: ٧ - ١ - ٢٠١٤

الديموقراطية ومستقبلها في دول الربيع العربي

اعداد

علي نصير عايف دله علي

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.........التاريخ..٩/١/١٤..

كانون الثاني 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الأطروحة (الديمقراطية ومستقبلها في دول الربيع العربي) وأجيزت بتاريخ 2013/12/22

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، مشرفاً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الأستاذ الدكتور عبدالله سالم نقرش، عضواً أستاذ– علوم سياسية	....
الدكتور محمد خير عيادات، عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية	....
الأستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي الطائي، عضواً أستاذ– علوم سياسية (جامعة الشرق الأوسط)	....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.........التاريخ...٩/١/٢٠

الاهداء

إلى روح جدي الزكية أسكنه الله فسيح جناته

وإلى الوالدة العزيزة أمدها الله بالصحة والعافية

وإلى الوالد القدوة حفظه الله ورعاه

وإلى إخواني وأخواتي أسأل الله تعالى أن يمدهم بموفور الصحة والعافية.

أُهدي إليهم جميعاً هذا الجهد.

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى الذي هيأ لي سبحانه أسباب كتابة هذا البحث

ولمشرف البحث الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة على توجيهاته ومتابعته لي في إتمام هذا البحث

وللأستاذ الدكتور عبدالقادر الطائي لتوجيهاته الكريمة

لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين جميعاً.

ولكل النخبة الكريمة الذين قابلتهم واتصلت بهم من الاساتذة ورؤساء مراكز الدراسات والمتخصصين في الشأن السياسي بما أمدوني من معلومات أثروا فيها هذا البحث.

ولمن ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث نسأل الله تعالى القبول.

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
الفصل الاول **الإطار العام للدراسة**	1
مقدمة	1
فرضيات الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
مشكلة الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
منهج البجث	8
أسئلة البحث	9
تعريف المصطلحات	9
الفصل الثاني **الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية**	12
المبحث الأول: تطور فكرة ومفهوم الديمقراطية	12
المبحث الثاني: أسس ومضامين الديمقراطية	21
المبحث الثالث: معالم إنبثاق الديمقراطية والعوامل المساعدة في نشرها وتعزيزها	24

الفصل الثالث **الربيع العربي حالته وأسبابه ونماذجه**	28
المبحث الأول: أسباب وتداعيات الربيع العربي	28
المبحث الثاني: حالة الربيع العربي وتطوره	32
المبحث الثالث: نظرة عامة لنموذج المغرب وتونس ومصر وليبيا واليمن	37
الفصل الرابع **واقع الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي**	44
المبحث الأول: نموذج تونس	44
المبحث الثاني: نموذج مصر	56
المبحث الثالث: تأثير البعد الاقليمي والدولي على تونس ومصر بعد الربيع العربي	71
الفصل الخامس **مستقبل التحولات الديمقراطية في مصر وتونس**	76
المبحث الأول: مستقبل تونس	76
المبحث الثاني: مستقبل مصر	79
المبحث الثالث: مستقبل الربيع العربي ومؤشرات التحول الديمقراطي	88
الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	96
الخاتمة	96
الاستنتاجات	99
التوصيات	101
المراجع	102
الملخص باللغة الانجليزية	117

الديمقراطية ومستقبلها في دول الربيع العربي

إعداد

علي نصير عايف دله علي

المشرف

الاستاذ الدكتور أمين مشاقبة

الملخص

الديمقراطية ليست ترفاً فكرياً، بل هي نتيجة تدافع مجتمعي وسياسي من أجل ايجاد هذا النوع من الحكم، إذ إن دول الديموقراطيات النقية استطاعت أن تستفيد من خبراتها وخيراتها وتحسن معيشتها من خلال الحكم الديمقراطي، بالرغم من قلة مواردها ، بل إن هذه الدول استفادت ممن حولها من الدول الاستبدادية في تعزيز رفاهيتها، كما هو حال سويسرا في فترة من الفترات.

إذاً ، الديمقراطية ليست عملية اقتراع تجري بين مرشحين متنافسين حسب، بل هي وعي بالحقوق والالتزامات والواجبات، وهي فلسفة غايتها خدمة المجتمع، وهي تعني الانتقال السياسي للسلطة دون إلغاء الآخر، وعلى هذا الأساس نشأت نظريات العقد الاجتماعي، لتجعل الشعب طرفاً في معادلة الحكم، بعد أن كان الحق الإلهي المطلق هو من يحتكر إرادة الشعب، وباسمه سيطرت الكنيسة على الدولة لمصالح فئوية ضيقة.

ودول الربيع العربي اليوم في مرحلة إنشاء عقدها الاجتماعي، الذي من المفترض أن يعبر عن هويتها، ويمثل إرادتها في التغيير الحقيقي، وينتج ديمقراطية يتوافق عليها شرائح المجتمع العربي المسلم جميعها، لتكون مؤهلة للاستمرار والبقاء والتعديل والتطوير في المستقبل، وبتغير الظروف والأحداث، كما هو حال أغلب الدول الديمقراطية، وهي المرحلة التي لن تطول كما طالت في الدول الغربية؛ لأن المحرك الرئيس لقيام الربيع العربي هو استرداد مركبي الكرامة والهوية، بعكس الدول الغربية التي قامت ثوراتها من أجل تحسين الواقع المعيشي لها.

وفي نظرة عامة على الدول العربية اليوم –وخصوصاً تونس ومصر موضعي البحث-، فإنها تشهد عمليات تحول كبرى، إذ إن الخارطة السياسية للوطن العربي ستتأثر بهذا التحول الكبير، وبالمستقبل المليء بالتحديات، ولن تنتهي حالات الربيع العربي، وستختلف النظرة إليه يوما بعد يوم وسيظل يتدحرج ككرة الثلج، وستطرأ عليه عدة متغيرات؛ لأن الثابت الوحيد فيه هو المتغير، وبالتالي كما كان الربيع العربي صادماً في حدوثه، ونشوبه، وتطوره فإن نتائجه ستكون على هذا النحو أيضا، الا أنه لن يخرج عن كيان وهوية الأمة ، ولن يكون الا معبراً عن مدى إرادتها في تغيير نمط حياتها، ومستقبلها، وسيبقى الاختلاف قائماً بين جميع شرائح المجتمعات العربية حول كل المنحنيات الفاصلة منذ بداية الربيع العربي، وحتى تبلور نتائجه المتوقع أنها ستكون واقعاً معيشاً خلال مدة لن تتجاوز العقد من الزمن.

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

الديموقراطية هي حكم الشعب للشعب بالشعب ، وهي شكل من أشكال الحكم ومذهب فلسفي يعيد أصل السلطة إلى الشعب والإرادة العامة. ولا تتوفر الديموقراطية في مكان معزول، وإنما في بيئة مجتمعية معينة، وهناك تاريخ وحضارة تؤثر فيها ، وبالتالي فهي كتطبيق تختلف من مجتمع إلى آخر.

أي إن محور هذه النظرية هو الشعب الذي يختار سلطة تمثله ، وهي بدورها تُنفِذ إرادته عن طريق القوانين والتشريعات ، التي يسنَها ممثلو الشعب ، بالتالي فإن الوصول إلى هذه المرحلة من الحداثة يحتاج فترات زمنية ، يتم خلالها ضخَ الكم النوعي من مجموعة من القيم والمبادىء والمضامين والأسس ، التي بدورها توصل الدولة بكل مؤسساتها إلى مصاف الدول الديمقراطية الحقّة.

لذلك لا بد من توفر القيم ذات الطابع الديموقراطي، إذ يكون الفرد في الدول الديموقراطية قيمة بحد ذاته ، وحريته تمثل نقطة الانطلاق ؛ فالديموقراطية تروج لفكرة الحرية وحق تقرير المصير، وحق الاختيار واحترام كرامة الإنسان بغض النظر عن الدين والعرق والفكر ، واحترام حرية الرأي والاعتقاد والتعبير بالاشكال كافة، ويكون مبدأ سيادة القانون المعيار الذي يتم التعامل به مع الجميع؛ فالجميع سواسية أمام القانون، وتكون المساواة شاملة وعامة، فهي مساواة أخلاقية ذاتية وسياسية وتوزيعية؛ أي يتم توزيع موارد الدولة بشكل متساوٍ على مكونات الشعب كافة ، مع وجود تعددية سياسية وتنوع في الثقافة والفكر والرأي الذي يمثل إطار ناظم للمجتمع نحو مفهوم تداول السلطة السياسية، التي هي أهم مضامين الديموقراطية، يضاف إليها مضامين أُخرى كالتسامح والحياد القيمي والعقلانية.

وعلى الصعيد السياسي المعاصر تعتبر الديموقراطية منهج حكم ، وليست عقيدة سياسية بوجود دستور يوضح معالم النظام السياسي وآليات الحكم، التي تكرس مبدأ سيادة الشعب من خلال المشاركة الفاعلة في الاقتراع وشموليته على المستويات المحلية والوطنية كافة ، وفصل

السلطات وتداول السلطات ووجود حكومة يجب مساءلتها لتحقيق الرقابة السياسية، وضمان الحقوق والحريات العامة و تحقيق المساواة العامة.

وبالتالي ينتج عن ذلك جملة من المزايا التي يتمتع بها المجتمع الديموقراطي ، إذ يتم معاملة الجميع على قدم المساواة ، وتلبية احتياجات المواطنين استناداً إلى مطالبهم الجمعية وتدفع باتجاه الحوار، والاقناع ، وبالتالي ترسيخ السلم الاجتماعي ، وكفالة وحماية حقوق الإنسان وحرياته، وتجديد قوة المجتمع من خلال عمليات التجنيد السياسي، الذي يؤدي إلى بروز قيادات تعبر عن إرادة الشعب، التي انتخبها بانتخابات حرة و نزيهة، وهذه المزايا لا تتم الا بشروط توافر الوعي السياسي و المستوى التعليمي، وتطور مفهوم المواطنة بإطاره القانوني، ويكون الولاء للدولة كحاضنة ورمز للجميع، وبالتالي انحسار الانتماءات الضيقة، و كذلك أهمية وجود طبقة متوسطة عريضة لأنها الأساس في التغيير والاستقرار ووجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات النوعية، يضاف له مستوى معيشي جيد يلبي احتياجات الفرد ومتطلباته ، فلا قيمة للديموقراطية دون توفر مستوى معيشي جيد للمواطن؛ لذلك فإن نجاح الديموقراطية يعتمد على توفر البيئة الاجتماعية الحاضنة لتلك المضامين والقادرة على تنميتها وحمايتها والحفاظ عليها وتوفير الشروط اللازمة من خلال وسائل التنشئة السياسية؛ لتصبح تلك المضامين جزءاً جوهرياً من الثقافة العامة فالديموقراطية لا تنمو كشعارات نظرية، وإنما كتطبيق حي ينمو مع المجتمع.

ونظراً إلى أن المجتمعات العربية افتقرت لكل تلك المقومات للوصول إلى الحياة الديموقراطية بشكلها العملي ، مع وجود الأنظمة السياسية ، الكثير منها يحكم بالنظام الجمهوري ووجود دستور يعبر عن أغلب الحقوق والحريات، التي يجب على النظام السياسي توفيرها للفرد، الا أن هذا الأمر لم يأخذ قسطه من التطبيق، فالانتخابات الرئاسية تجري بأغلبية تامة لمرشح رئاسي واحد يكون في الغالب زعيماً للحزب الاوحد في البلاد. والانتخابات التشريعية تكون نتائجها معروفة مسبقاً مع غياب تام للحرية وسيادة القانون و غياب حق المواطنة واتساع الطبقة الفقيرة على حساب الطبقة المتوسطة والغنية، وامتهان كرامة المواطن واحتكار الفكر في إطار مبادىء الحزب الحاكم ومعتقداته ومنع حق إبداء الرأي؛ كل ذلك مثّل عوامل موضوعية لخروج المظاهرات التي ابتدأت باحتجاج على محافظ لمدينة سيدي بوزيد في تونس، بسبب حرق أحد الشبان المتخرجين نفسه، حين كان يبيع الخضار في السوق لعدم توفر وظيفةٍ له زاد شعوره بالظلم هذا امتهان كرامته بصفعة إحدى عناصر الشرطة له بسبب بيعه للخضار في

المكان غير المخصص لهذه الوظيفة، مثل هذا الحادث بداية الموجة لربيع عربي لا يزال مستمراً بمضاعفاته وتفاعلاته حتى يومنا هذا.

فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على فرضيتين مفادهما :

-الديموقراطية مفهوم نظري قابل للتعميم والتطبيق والتحديث في معظم الدول العربية مع الاختلاف في التطبيق الذي تحكمه البيئة والقيم لكل دولة.

- إن مستقبل الديموقراطية - إذا ما طُبقت بشكل مؤسسي ودستوري في دول الربيع العربي - سيعقبها مرحلة نهضة شاملة على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الميادين الحياتية الأخرى كافةً.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة قسمين:

1-الاهمية النظرية : وتتمثل في دراسة مفهوم الديموقراطية كنظرية قابلة للتفسير والتحليل والقياس والتعميم، فهي نظرية تتصف بالشمول والوضوح ، الا أن هذا المفهوم قد تطور منذ قرون مضت ، وقد صاحب هذا التطور جملة من التغييرات الجذرية والفرعية في الثقافات والاعراف والتقاليد.

لا تعبر الديموقراطية عن شكل نظام سياسي فقط ، بل ثقافة و منظومة حياة معيشة ، و جزء من منظومة القيم الاجتماعية للدول التي تطور فيها هذا المفهوم. وأهمية بحث النظرية هو الوصول إلى خلاصة تلك الحوارات والتحديثات التي تطورت من فكرة وليدة محدودة التطبيق في إطاري الزمان والمكان إلى نظرية عالمية شاملة.

2-الاهمية العملية: لما لمفهوم الديموقراطية من أثر كبير ؛ أدى تطور الإيمان به إلى حدوث سلسلة من الثورات العربية المطالبةِ بتطبيق هذا المفهوم كواقع عملي ؛ للحفاظ على الممارسة السياسية والحقوق والحريات العامة لكل أبناء الشعب. وبالتالي أهمية البحث في الأساسات

القائمة عليها اليوم عملية التحول الديموقراطي في هذه الدول ومستقبلها من الناحية التطبيقية الواقعية، ومدى إمكانية نقلها واستمرارها وتحسينها في المستقبل لتكون مضامينها الأساس في منظومة القيم الاجتماعية ، وبالتالي المحافظة على المكتسبات الوليدة لتلك الشعوب الثائرة.

أهداف الدراسة:

1-الهدف النظري المرتبط بتطور الديموقراطية كمفهوم ، إذ إن الديموقراطية تطورت عبر مراحل عدة حتى وصلت إلى ما هي عليه وبيان أهم المفاهيم والمضامين والأسس التي يرتكز عليها هذا المفهوم.

2-تحديد جهات الحوار والنقاش في دول الثورات العربية حول هذا المفهوم ، والمتكونه من الأحزاب السياسية باختلاف توجهاتها والمؤسسات الفاعلة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية كمؤسسات المجتمع المدني والنقابات والإعلام والمراكز البحثية والثقافية في هذه الدول.

3-إظهار ملامح تطبيق مفهوم الديموقراطية في دول الثورات العربية ، وشكل النظام السياسي الذي يحدده الدستور الممثل لإرادة الشعب - حيث يتم انتخاب أعضاء لجنة كتابته ويتم الاستفتاء عليه شعبياً بعد إتمام صياغة نصوصه - والتعددية الحزبية والسياسية، وتأثير ذلك كله في الدولة على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية بشقيها الاقليمي والدولي.

مشكلة الدراسة:

تطورت النظرية الديموقراطية في بيئات متعددة وضمن أُطر و حوارات متنوعة حتى وصلت إلى مفهوم الديموقراطية الحديثة المعاصرة ، التي لم تكن بعيدة عما عاناه الوطن العربي منذ مدةٍ طويلة من الاستبداد السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري ؛ لذلك جاءت الثورات العربية مطالِبةً بجملة من الحقوق والحريات كالعدالة ، والمساواة ، والتعددية السياسية والحزبية، والعدالة الاجتماعية إذ يعتبر النظام الديموقراطي هو الضامن لهذه الحقوق والحريات. وبالتالي جاءت إمكانية تبنّي فكرة الديموقراطية في دول الربيع العربي كضامن لاستمرار الحياة التعددية والسياسية والحزبية ، و توسيع قاعدة المشاركة السياسية. لذلك فإن أغلب مشاريع الدساتير لدول الربيع العربي تركز على شكل النظام الديموقراطي سواء أكان نيابياً أم رئاسياً أم مختلطاً ،

وتركز على مضامين وأسس وقواعد العملية الديموقراطية والحقوق والحريات الأساسية للأفراد، والمشاركة في اتخاذ القرار في ظل الدولة الديموقراطية الحديثة.

الدراسات العربية:

1- وصال العزاوي(2011)، **الثورات العربية واستحقاق التغيير**، شؤون الأوسط، عدد22.

تتناول هذه الدراسة البنية السياسية للأنظمة العربية التي قامت فيها الثورات، وحقيقة الخلل الموجود داخل مؤسسات تلك الدول، والأسباب الموضوعية التي أدت إلى قيام الثورات العربية، وانتقالها بشكل سريع بين دول الربيع العربي، وضرورة تفاعل النظام السياسي بشكل مستمر مع متطلبات الشعب، وأن تكلسه سيؤدي إلى ثورات تؤثر بالدرجة الأساس على الدولة ككل، وتناولت الدراسة أيضاً طبيعة العقد الاجتماعي بين حكام دول الربيع العربي وشعوبها والتغييرات التي طرأت عليه في العقود الأخيرة مما ساهم أيضاً في إشعال الثورات العربية.

2- رضوان زيادة (2011)، **كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد30، نيسان.

تعرض الدراسة كيفية اجتياز مرحلة التحول الديمقراطي في تونس بشكل واقعي، من خلال تحليل أهم المؤسسات التي يمكن أن تعرقل عملية التحول الديمقراطي، وبعد التحليل يعرض الباحث الطريقة الأمثل لإتمام عملية التحول الديمقراطي، من خلال سرد نماذج عدة لدول، مارست عملية التحول الديمقراطي في مناطق متفرقة من العالم من نظام مستبد إلى نظام ديمقراطي، ودول أُخرى تعثرت في إنجاز التحول هذا، وإسقاط هذه التجارب على العملية السياسية الحديثة في تونس.

3- عزمي بشارة(2013)، **الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس.

حللت هذه الدراسة المرحلة الانتقالية لمصر في فترة ما بعد خلع مبارك، وتولي المجلس العسكري للحكم من خلال إحلال شرعية الشارع محل الشرعية الدستورية، وما تلاها من انتخابات برلمانية ورئاسية أدت إلى صعود التيار الإسلامي إلى سدة الحكم وتولي مرشحه محمد مرسي منصب الرئاسة، وتحويل شرعية الشارع إلى شرعية دستورية محكومة

بالصندوق الانتخابي، تلاها الانقلاب على مرسي من خلال إحلال شرعية الشارع مرةً أُخرى محل الشرعية الدستوريةْ. وعرضت الدراسة أهم الاخطاء التي مهدت الطريق للانقلاب عليه والمجازر التي حدثت أبان تولي العسكر الحكم مرة أُخرى والطريق الأمثل للخروج من حالة الثورة المضادة التي حدثت في مصر من قِبل العسكر على أول رئيس مدني منتخب.

4- نواف عبدالرحمن القديمي (2012) ، **الإسلاميون وربيع الثورات : الممارسة المنتجة للافكار** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يستعرض الباحث في دراسته التيارات الإسلامية كافة ، التي أسماها القوى الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان المسلمين وما قبلها، واضعاً بذلك خطاً مستقيماً تكون جماعة الإخوان المسلمين مركزه والقوى التي قبل الإخوان، تكون اكثر ميلاً نحو التقدمية ، وتكون القوى التي بعد الإخوان أكثر ميلاً نحو التوجه المحافِظ مستعرضاً جملة من التطورات الفكرية والسلوكية و راصداً بعض الاخطاء للتيارات الإسلامية، وعزا ذلك التغير الفكري إلى الممارسة التي بدورها أخذت تصقل النظرية الإسلامية في الحكم شيئاً فشيئاً ، وبالتالي تؤسس إلى فكر إسلامي حديث.

5- خير الدين حسيب (2012) ، **الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل،** مجلة المستقبل العربي ، العدد 398 .

يقدم الباحث أربعة معايير تحليلية في دراسة الانتفاضات في الدول العربية ، وهي كسر حاجز الخوفْ. وأن تكون الانتفاضات ذات طبيعة سلمية، و توفر حداً أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية ، وموقف الجيش من التمرد الشعبي المدني، وبناء على توفر هذه المعايير يتم قياس مدى إمكانية نجاح الانتفاضة من فشلها في تحقيق أهدافها .

الدراسات الأجنبية:

1- Chaney, Eric (2012), **Democratic change in the Arab world, past and present**, Harvard University, *Brookings Papers on Economic Activity,* Spring.

في هذه الدراسة للربيع العربي، يقدم الباحث مقارنة بين الماضي الذي كانت تعيشه الشعوب العربية في ظل أنظمة أمنية، وانعدام للتعددية السياسية والحزبية، وبين الحياة التعددية والديموقراطية، التي تحياها الشعوب العربية اليوم، بالإضافة إلى الكم المتراكم من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبروز القوى الإسلامية والليبرالية إلى الحياة السياسية .

2- Miriam Fendius Elman, (2012), **the Arab spring and the future of democracy in the Middle East**, rethinking Middle Eastern studies, PALESTINE-ISRAEL JOURNAL. N.1.

تقدم الباحثة الربيع العربي على أنه رغبة تجتاح العالم، وهو الآن يمر بمرحلة التحول من النظام المستبد إلى الديمقراطي، والضابط في هذا التحول هو حكم القانون، وبدون تطبيقه فسيكون هناك نقص في الديمقراطية لصالح الاستبداد.

3- FADIA FAQIR (1997), **Engendering democracy and Islam in the Arab world,** Oxford Development Studies**,** Vol 18, No 1.

تستعرض هذه الدراسة كيف إهتم علماء الغرب، وكان من أبرزهم هنتكتون(1997) في التركيز على قيم الديمقراطية المناهضة للإسلام، مما يحبط تنفيذ الديمقراطية في البلدان المسلمة، وتستعرض الدراسة كيف استطاع حزب الإنقاذ الإسلامي الفوز بالانتخابات في الجزائر عام 1991 بالرغم من وجود أحزاب ليبرالية وعلمانية منافسة له ضمن جو ديمقراطي تعددي وباختيار الشعب.

4- Ben-Meir, Alon (spring 2006), **Challenges to democracy in the Arab and Muslim world**, Turkish Journal of International Relations, Vol. 5 Issue 1/2.

يضع الباحث في دراسته تصوراً للتحديات التي ستواجه تطبيق الديمقراطية في المجتمعات العربية والمسلمة، مؤكداً أن الغرب يفهم بالضرورة أن إنشاء ديمقراطيات في الدول العربية لن تؤدي إلى بناء ديمقراطية ليبرالية شبيهة بما هي عليه الآن في الغرب، بسبب وجود حركات إسلامية سياسية فاعلة ستمنحها الانتخابات فرصاً كبيرة للفوز فيها، وبالتالي فرض برنامجهم السياسي، الذي ربما سيكون أكثر عداء للغرب، منه عن النظم المستبدة الحاكمة.

5- Furt Francois (January 1998), **Democracy Utopia and revolution**, journal of democracy vol.9, No1.

ألقت هذه الدراسة الضوء على طبيعة النظام السياسي في فترة ما بعد الثورات طارحةً النظرة العامة لمرحلة إعادة البناء والتشكيل من جديد بالنسبة لتلك الأنظمة السياسية، كون الأنظمة السياسية في مرحلة التحول الديمقراطي وفي مرحلة الحالة الثورية ما بعد إسقاط النظام الاستبدادي ترتبط برؤية جديدة للنظام السياسي والاجتماعي، مفادها إمكانية إحداث تغيير بعيد المدى في مؤسسات الدولة القائمة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو محاولة الربط بين الديموقراطية كإطار نظري، وبين إمكانية تطبيقها من قِبل الأحزاب العربية ذات التوجهات الإسلامية والليبرالية واليسارية والقومية والبحث في مآلات التطبيق على بنية الدولة التي تمر بمرحلة إعادة التشكيل والبناء من جهة وما بين التطور السياسي للفكر العربي على اختلاف توجهاته وصولاً إلى تعميمات مجردة عن مستقبل الحركات والتيارات السياسية في دول الربيع العربي، وخصوصاً تونس ومصر فهي دراسة تُقارب بين الأنظمة السياسية لهذه الدول وتأثير العامل الدولي والاقليمي عليها والفكر السياسي للحركات السياسية الناشطة في العملية السياسية الوليدة لتلك الدول مع استشراف المآلات المستقبلية لدول الربيع العربي.

منهج البحث:

1-المنهج التاريخي إذ يتم البحث في نشأة الديموقراطية كمفهوم تطور من خلال جملة من الحوارات الفكرية والمجتمعية حتى تطورت إلى ماهي عليه كمفهوم نظري قابل للتطبيق.

2-المنهج الوصفي التحليلي في ملاحظة الواقع السياسي ، ودراسة حالة دول الربيع العربي بشكل وصفي استقرائي في ضوء الحقائق القائمة من أجل الحصول على نتائج علمية، يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية ، يستفاد منها في تقويم الاداء وتصويب الاخطاء ومن ثم تقديم مبادىء وآراء مستخلصة من ذلك الواقع ، كما يستخدم الجانب التحليلي في تحليل أسباب الربيع العربي للوقوف على العوامل الكامنة وراء اختلاف نتائج الربيع العربي من دولة إلى أُخرى.

أسئلة البحث:

- هل الديموقراطية مفهوم جامد أم مفهوم مرن قابل للتطوير والتحديث ؟

- هل النظرية الديموقراطية تصلح للتطبيق في الدول العربية خاصةً ؟

- ما احتمالية نجاح عملية التحول الديموقراطي في دول الربيع العربي ؟

- هل هناك تأثير للحاضنة الاجتماعية العربية على الديموقراطية كمفهوم من حيث النظرية والتطبيق؟

- هل بنية ومؤسسات دول الربيع العربي قابلة للاستمرار في ظل الحياة السياسية الوليدة؟

- ماهو مستقبل الديموقراطية في دول الربيع العربي ؟

تعريف المصطلحات:

الديموقراطية

الديمقراطية كلمة مركبة من مصطلحي (Demo) وتعني الشعب و(krat's) وتعني السلطة، أي سلطة الشعب. والنظام الديموقراطي : هو ذلك النظام الذي يكون فيه أصل السلطة العامة ذات السيادة مستقراً في الإرادة الجماعية للشعب الخاضع لها، وهذا يعني أن الشعب هو المصدر الذي تستمد منه السلطةُ العامة ذات السيادة وجودها[1].

---

(1) د.محمد أحمد إسماعيل ، **الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، المكتب الجامعي الحديث ، 2010 ، ص58.

والديموقراطية شكل من أشكال الحكم، ومذهب فلسفي يعيد أصل السلطة إلى الشعب، ولا تتوفر الديموقراطية في مكان معزول، وإنما في بيئة مجتمعية معينة وهناك تاريخ وحضارة تؤثر فيها، بالتالي فهي كتطبيق تختلف من مجتمع إلى آخر.

الإصلاح السياسي:

مفهوم الإصلاح السياسي ينظر له على أساس أنه التغيير أو التعديل نحو الاحسن لوضع سيء أو غير طبيعي ، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ، ويمكن القول أن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج ، وبمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً[(1)]. ويعرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد[(2)].

المرحلة الانتقالية:

هي مرحلة تمر بها الدول بعد الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية، أو بعد الاحتلال الأجنبي أو الاستقلال، أو بعد فوز غير متوقع لتيار سياسي ويشير مفهوم الانتقال الديمقراطي إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال من صيغة حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي[(3)].

الثورات:

الثورة حركة شعبية واسعة، ذات توجه سياسي منظم، تعبر عن الرغبة العامة لأغلب أفراد الشعب، تسعى لتغيير النظام السياسي القائم جذرياً، وإقامة نظام سياسي جديد يعبر عن الإرادة الشعبية لجل أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة"[(4)]. وتعتبر الثورات أنها الأحداث السياسية الوحيدة التي تواجهنا مباشرةً بشكل لا مناص منه بمسألة البداية، لأن الثورات

---

(1) د. أمين مشاقبة ، **الإصلاح السياسي "المعنى والمفهوم"** ، صحيفة الدستور ، 6-2-2011 :
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2011%5C02%5COpinionAndNotes_issue1210_day06_id301447.htm#.UViP_pNTBic

(2) محمد محمود السيد ، **مفهوم الإصلاح السياسي** ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد 3555، تاريخ 23-11-2011،

(3) محمد بوبوش (صيف 2013)، **المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار،** مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد64 ، عمان: ص97.

(4) وصال العزاوي(حزيران 2011) ، **الثورات العربية واستحقاق التغيير** ، شؤون الأوسط : ص34.

ليست مجرد تغيير[1]، فالثوري يجب أن يكون إصلاحياً في النهاية، والإصلاحي يمكن أن يقود تحولاً ثورياً[2]. والثورة مساءلة للواقع، واختباره ، وفرزه، وتدويره. وفي أصول الكلمة اللاتينية تعني الحركة الدائرية قال تعالى: "**وتلك الأيام نداولها بين الناس**"[3].

الربيع العربي:

هو مصطلح أُطلق على الحركات الاحتجاجية السلمية التي انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت في الاطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية إهدار كرامة الإنسان وانتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني، وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة[4]. وقد تحولت في بعض الدول إلى حالة صراعية و استُخدمت فيها الاسلحة بشتى أنواعها (العنف) من قبل المؤسسات العسكرية في تلك الأنظمة للدفاع عن استمرارها.

---

(1) حنة آرندت(2008) ، **في الثورة** ، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان: ص27.

(2) عزمي بشارة(2012) **، في الثورة والقابلية على الثورة،**ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: ص33.

(3) سورة آل عمران ، أية 140.

(4) عبدالله نقرش(2011) ، **من وحي الربيع العربي** ، ط1 ، عمان : ص57.

الفصل الثاني

الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية

الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه ضمن أُطر دستورية متفق عليها شعبياً، وهي في جوهرها تمثل نظاما قِوامه الكرم والرحمة والخير ، لذا هي تستمد قِوامها من المجال الآيديولوجي من الأخلاق والعدل. وفي محاولة لتحديد ماهية المصطلح، فإن الديمقراطية: نظام سياسي يقتسم فيه المواطنون السلطة، ويختارون حكامهم بحرية، ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم الديمقراطية، وهي مذهب فلسفي يعيد أصل السلطة السياسية إلى الإرادة العامة "إرادة الشعب" ، فالشعب مصدر السلطات في كل النظم السياسية[1].

وقد تطور مفهوم الديمقراطية عبر 2500 عام حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم ، وفي المبحث الأول من هذا الفصل نبحث عن الجذور التاريخية للديمقراطية، وأقدم الممارسات السياسية لهذا النوع من الحكم، ومراحل تطوره عبر عدة عصور خلت. أما المبحث الثاني سيتناول خصائص الديمقراطية وميزاتها، وأسسها، ومضامينها. وأهم الآليات الدستورية لضمان تطبيقها. ويسلط المبحث الثالث الضوء على شروط انبثاق الديمقراطية من خلال منظومة من العناصر المترابطة ، ونشرها في إطار المؤسسات المختلفة ، ووضع أهم معايير العملية الديمقراطية.

المبحث الأول : تطور فكرة ومفهوم الديموقراطية

تعد الديمقراطية نظام حكم يضمن للفرد حقوقه ، ويحفظ له امتيازاته، ويشكل بمجمله إطاراً قانونياً لمفهوم دولة المواطنة التي يكون الدستور فيها هو السقف الأعلى للدولة والضامن لتسيير مؤسساتها، وشؤون أفرادها، لذا كان لا بد لهذه المفاهيم أن تمر بفترة زمنية ليست بالقصيرةْ، ربما يتخللها إصلاحات وثورات وموجات ثورية وثورات مضادة حتى تصل إلى هذا النوع من نظام الحكم. ولهذا فإن الديمقراطية ليست دستوراً يتم من خلاله صياغة المفاهيم المتعلقة بها، ولكن هي مجموعة عمليات مترابطة تشمل: التنشئة السياسية والاجتماعية، والتجنيد السياسي، والتطور الفكري، والقيمي، والحضاري، حتى تصل الشعوب إلى نظام سياسي معين

---

(1) صمول بادوفر(1967) ، **معنى الديموقراطية**، ترجمة جورج عزيز ، ط1، دار الكرنك للنشر والتوزيع ،القاهرة :ص18

يحكم بأسس ديمقراطية. وفي هذا المبحث سنتناول كيف تطورت فكرة الديمقراطية عبر عدة عهود، ونتج عن تطور هذه الفكرة صياغة عدة مفاهيم للديمقراطية التي لا زالت تتطور إلى يومنا هذا.

إبتداء كانت الديمقراطية موضوع نقاش متقطع ، ولكنه يتطور بشكل مستمر منذ 2500 عام حتى الآن ، بالرغم من البعد القيمي للديمقراطيات القديمة في أثينا وروما - سنتحدث عنها تباعاً- الا أن الحكومة الشعبية التي شهدتها المدينتان اتجهت إلى الانحطاط ومن ثم الاختفاء. وبالرغم من أن الديمقراطية تم إدراكها من حيث الفكرة والمعنى في ذلك الوقت الا أنه من غير المؤكد معرفة الكيفية التي انتشرت فيها الديمقراطية، هل بالانتقال من مفكريها الاصليين إلى الآخرين ؟ أم أنها وجِدت بشكل مستقل في مناطق متفرقة جغرافيا، وهذا الأمر ينسحب بالضرورة على نشوء الديمقراطية في العالم[1].

ولنفترض أن مجموعة ما - قبيلة مثلاً - لديهم نظرة متساوية عن بعضهم بعضاً، ولهم رأي في حاكم المجموعة، في ظل هذه الأجواء يمكن أن تظهر المشاركة في إطار المجموعة على أساس متساو، وبالتالي تظهر الاتجاهات الديمقراطية ضمن ما يسمى منطق المساواة. وطالما تشترك المجموعة في الصيد والعمل، فلا بد من إن المجموعة قد تعارفت على نظام معين يشارك فيه الاعضاء ضمن منطق المساواة في اتخاذ القرار الذي تحتاج إليه المجموعة، وبالتالي هذا النمط الديمقراطي البدائي المفترض يعد أكثر اتساقاً مع الفطرة. إذ وصلت هذه الحالة إلى النهاية حين بدأ الاستقرار في مجتمعات محددة بسبب الزراعة والتجارة ، إذ طرأت تغييرات على المجموعة مع وجود التدخل الخارجي، والتوقع بأن معيار المساواة أصبح نادراً ، وأصبحت الفطرة تميل إلى السيطرة بشكل أكبر. ونتيجةً لذلك اختفت الحكومات الشعبية وحل محلها الملكيات الاستبدادية والارستقراطية والاوليجاركية. ظهر في حوالي 500 ق.م عدة أماكن، ولو لمجموعات قليلة، تمارس الديمقراطية في عدة مناطق أوروبية كشاطيء البحر المتوسط وشمال أوروبا[2].

كان لا بد من هذه التوطئة لظروف نشأة الديمقراطية البدائية، التي توسعت المصادر في الابتداء بالحضارة اليونانية؛ كأولى بصمات الديمقراطية عبر التاريخ. إذ طبقت مدينة أثينا نوعا

---

(1) روبرت أ. دال (2000) ، **عن الديمقراطية** ، ترجمة أحمد الجمل ، ط1 ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافـة العالميـة ، القاهرة: ص13.

(2) المصدر نفسه ، ص16

من أنظمة الحكم الموصوف بالديمقراطي. والديمقراطية مصطلح مركب من كلمتين (demos) وتعني حكم و (krat’s) وتعني الشعب أي حكم الشعب، والنظام الديموقراطي : هو ذلك النظام الذي يكون فيه أصل السلطة العامة ذات السيادة مستقراً في الإرادة الجماعية للشعب الخاضع لها، وهذا يعني أن الشعب هو المصدر الذي تستمد منه السلطة العامة ذات السيادة وجودها[(1)].

وهذا ما نجده معرفاً لدى الفلاسفة اليونانيين مثل آرسطو، الذي عرف الديمقراطية على أنها نظام للحكم ترتكز سلطته العليا بيد الشعب. وقد نضج هذا النوع من الحكم في الدولة المدنية في أثينا خاصة بين القرنين السادس والرابع ق.م ، عندما اشترك الفنانون، والمفكرون، والزعماء السياسيون، والأفراد ذوو الخبرة منهم في نقاش حول مبادىء المجتمع الصالح. ومثّل المؤرخون القدماء المرجع الأساسي للفلاسفة اليونان ، إذ طرح المؤرخ هيرودوتس وصفاً تقييمياً لثلاثة أنواع من الحكم قائمة على سؤال مفاده : كم عدد الأيدي الممسكة بالسلطة العليا؟ مضيفاً أن السلطة العليا قد تكون فرداً أو قلة أو كثرة، وأسماها بالتتابع: الملكية ، والارستقراطية، والديمقراطية. وعند وصفه للديمقراطية وضع ثلاثة مبادىء وهي المساواة في تطبيق القانون ومشاركة المواطنين في وضع القوانين وتنفيذها والمساواة في حق التعبير[(2)].

وفي تلك الحقبة شهد التاريخ أول ظهور لكلمة الديمقراطية وكان ظهورها لأول مرة في التاريخ في كتاب بعنوان تاريخ حرب البلوبونيز من تأليف اليوناني توسيديدس (460-400 ق.م)، الذي نقل عن بيركاس وهو يرثيه قوله : " إن أثينا ديمقراطية نموذجية ، إن دستورنا لا ينقل القوانين عن الدول الأخرى فنحن نموذج للآخرين، إن حكومتنا (أثينا) ترعى الاغلبية إلى الاقلية ولهذا تسمى ديمقراطية "[(3)] ناقلاً بذلك تصوره عن نظام الحكم الديمقراطي القائم على أساس المساواة أمام القانون وانتخاب الاكفأ لخدمة الوطن، لا على أساس الطبقة التي ينتمي إليها الفرد. في المجمل تكونت دولة المدينة في ذلك الوقت من عدة عناصر وهي: سلطة مركزية منتخبة بالقرعة لفترة زمنية محددة ، ومجلس يضم القلة المنتفعة ، وجمعية عامة للمواطنين الأحرار.

---

(1) محمد أحمد إسماعيل ، **الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة،** مصدر سبق ذكره : ص58.

(2) ليسلي ليبسون (1964) ،**الحضارة الديمقراطية ،** ترجمة فؤاد مويساني وعباس العمر ، دار الآفاق الجديدة ، بيـروت : ص19-20.

(3) صول بادوفر(1967) ، **معنى الديموقراطية** ، مصدر سبق ذكره :ص23.

الجمعية: وهي المكان الذي يجتمع فيه كل المواطنين الذكور الأحرارفي أثينا، وتضم كل من عمره فوق العشرين عاماً، ويحق للجمعية مساءلة الموظفين والقضاة ووضع القوانين والميزانية وفرض الضرائب وإعلان الحرب والسلم.

مجلس الخمسمئة: يتكون من 500 عضو يختارون بالقرعة؛ إذ كانت كل قبيلة من قبائل أثينا العشر تختار خمسين عضواً، وكانت جلساته تعقد بشكل علني، ولصعوبة عقد الاجتماع مع الخمسمئة عضو، كانت كل قبيلة تقود لفترة زمنية المجلس، مع وجود ممثل لكل قبيلة من القبائل الأخرى[1]. ومما تجدر الاشارة إليه في هذا الصدد هو أن أثينا استبعدت الملوك من مناصبهم قبل فترة طويلة من حقبة بريكليس، واستبدلتهم بأشخاص معينين بالقرعة أو بالانتخاب في الحالات الاضطرارية كالحروب العسكرية ويشترط لتوليهم تلك المناصب امتلاكهم مهارات خاصة، ولم تكن ديموقرطية خالصة فقد كانت العوائل الغنية تسيطر على المجالس الحرفية الكبرى في المدن، ويحق للجميع التصويت في المجالس العمومية. ديموكراتيا (حكم الشعب) كانت تُمثل وقت ذاك في أثينا المواطنة بين المواطنين الأحرارحصراً والمساواة بينهم في حق التصويت[2]، في المجمل الديموقراطية في أثينا لم تكن شاملة بل كانت محددة بالأحرارمن المواطنين البالغين الذكور.

ولكن نظام الحكم القائم على الديمقراطية - سالفة الذكر- لم ينتشر بشكل واسع في تلك الفترة، خاصةً بعد عهد بريكليس إذ شهدت الدولة الأثينية نزاعات كثيرة بسبب الممارسات الديمقراطية التي اتسمت بالفوضى، وكان نتاج ذلك انهياردولة أثينا الديمقراطية في الحرب .

يرى نيقولا ميكافيللي في نقده لدساتير تلك الحقبة رأي آرسطو الذي قال فيه: " إن أفضل الدساتير تلك التي وازنت بين العناصر الثلاثة (الامير، والطبقة الارستقراطية ، والشعب) في دستور عام وقد منح المشرع ليكورغوس مثل هذا الدستور لأسبارطة، التي عاشت مدة طويلة، بينما ارتكب المشرع الاثيني صولون خطيئة إقامة حكومة شعبية فقط"[3].

بعدها أصبحت كلمة الديمقراطية مرادفةً للفوضى، حتى جاءت مراجعات أفلاطون لهذا العصر في كتاب الجمهورية ، حين وصف الديمقراطية: بأنها تخلق جواً من الفوضى، وهي تساوي بين الجميع دون مراعاة الفروقات الفردية. وكون مبدأ الحرية أساسها فإنها تحول دون

(1) فيصل شنطاوي(2002) ، **محاضرات في الديموقراطية** ، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ص6-7.
(2) تشارلز تيللي(2010) ، **الديمقراطية** ، ترجمة محمد فاضل ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة ، لبنان: ص53-54.
(3) المرجع نفسه : ص55-56.

الوحدة، فالحرية تخلق أنواعاً من الشخصيات المتباينة ، وهذا التنوع والانقسام يكون ظاهراً في السياسة ، مما يؤدي إلى خلق أنواع من الشخصيات المتباينة ، ووصفها أرسطو في كتاب السياسة بأنها حكومة في قبضة رجال غير كريمي المنحدر، ولا يملكون شيئا، ويشغلون مناصب وضيعة تمثل الطبقة الدنيا. فالديمقراطية ليست صالحة لأنها تمثل حكماً طبقياً، إن نبذ الديمقراطية يرجع إلى ما قاله فولتير في قاموسه الفلسفي: هو أنها تلائم بلداً صغيراً فقط، لذا لا يمكن تطبيقها على الجماعات الكبيرة. السبب لنبذ الديمقراطية اقترانها بحاكم غوغاء، فقد كانت نظام حكم تؤدي بطريقة شعورية إلى الديماغوجية. وخاصةً الديماغوجية القائمة على البراعة في الخطابة لإثارة مشاعر الجهلة وغير المفكرين، لذا ساد الاعتقاد بأن الديمقراطية لا يمكن الا أن تكون نظاماً فاسداً وقت ذاك[1]. ومرد ذلك إلى عدم وجود مؤسسات سياسية واجتماعية تستوعب أعداداً كبيرة من الشعب، لممارسة الحكم بطريقة مختلفة.

في الوقت الذي ظهرت فيه دولة المدينة (city state) في اليونان، ظهر في شبه الجزيرة الايطالية في روما نظام الجمهورية للرومان. ويرجع أصل التسمية إلى ريبلك من (res) أي شأن باللاتينية وكلمة ببليكوس (publicus) بمعنى الجمهور، وعبرت هذه الكلمة عن معنى الديمقراطية، كونها الشيء الذي ينتمي إليه الشعب، شارك النبلاء في الحكم حصراً ، ولكن كفاح الشعب الطويل أدى إلى حصول العامة على حق المشاركة المقتصر بالرجال فقط، الأمرالذي كانت عليه جميع الديمقراطيات حتى القرن العشرين[2].

توسعت الجمهورية الرومانية عن طريق الغزو، ومن ثم ضم رقَع جديدة ، وتوسعت إلى ما وراء حدود مدينة روما. حتى ضمت كل ايطاليا وأبعد من ذلك، ومنحت الجنسية الرومانية لأفراد الشعوب التي ضمتها إليها، ليتحولوا من رعايا إلى مواطنين رومانيين لهم حقوق ومزايا المواطن. وبالرغم من ذلك فإن روما لم تطوع مؤسسات حكمها لاستيعاب المواطنين على اتساع رقعة دولتها، واقتصر حق التصويت لجميع المواطنين شرط أن يمارس في مدينة روما حصراً، ولم يبن الرومان نظام حكم يستوعب الرقعة الجغرافية بالتمثيل النيابي لأشخاص منتخبين ديمقراطياً، ومع ذلك استمرت الجمهورية لفترة أطول من الديمقراطية الأثينية، وأي ديمقراطية حديثة. وضعفت في حوالي سنة 130 ق.م[3]، بسبب القلاقل الداخلية، والحروب ، والنزعة

---

(1) صول بادوفر ، **معنى الديمقراطية**، مصدر سبق ذكره: ص24-28.
(2) روبرت أ.دال ، **عن الديمقراطية ،** مصدر سبق ذكره: ص18 .
(3) المرجع نفسه ، ص19.

العسكرية، والفساد، وتدهور الروح المدنية القوية بين المواطنين، وتلاشي كل شيء في جمهورية يوليوس قيصر.

وبعد اغتياله عام 44 ق.م تحولت الجمهورية إلى امبراطورية، حين جاء القائد العسكري أوكتافيوس الملقب (بأوغسطين) ومنحه مجلس الشيوخ صلاحيات واسعة -بعد سنوات عديدة من الاقتتال الداخلي- عام27 ق.م ، لم يلغ أوغسطين مؤسسات الجمهورية، ولكنه أضعفها ليكون حاكماً مطلقاً للبلاد، وجعل لنفسه شهراً خاصاً سمي باسمه "أوغسطس" ، هنا تحولت الجمهورية إلى امبراطورية تُحكم بالاباطرة واختفى معها حكم الشعب في أوروبا، باستثناء قبائل صغيرة متناثرة في أوروبا والعالم[1].

وعاد حكم الشعب في العديد من مدن شمال ايطاليا عام 1100 م ونشأت حكومات شعبية في دولة المدينة في روما، واقتصرت المشاركة على الطبقة العليا من العائلات النبيلة، وملاّك الأراضي. ومع الوقت بدأت الطبقة الوسطى بالمطالبة بحق المشاركة، وتتكون تلك الطبقة من: صغار التجار، ورجال البنوك، والعمال المنتظمين بالنقابات. ولم تكن تلك الطبقة أكبر عددا من العليا، ولكن أفرادها كانوا قادرين على تنظيم أنفسهم، ويمكنهم التهديد بانتفاضات عنيفة، بل تنفيذها. ونتيجة ذلك حصلوا مع مرور الزمن على حق المشاركة في حكومة المدينة، التي استمرت مدة مئتي عام في عدة مدن ايطالية، وكان هناك العديد من الجمهوريات في فلورنسا، والبندقية وغيرها. وفي منتصف القرن الرابع عشر أدى الفساد ، والاوليجاركية ، الحروب، والتدهور الاقتصادي، إلى استيلاء الحكام المستبدين على السلطة[2].

في تلك الفترة كان الامراء يستشيرون اتباعاً معينيين لهم، وكانوا وسيلة الحاكم في الحصول على ما يلزم من أموال، ويستخدمها الشعب لكي يشترط لدفع المال تحقيق مطالبه، وكان لهذا الأمر هامش في انتقاد السلطة الحاكمة في ظل الحكم الملكي المطلق، حتى تطورت هذه الحالة إلى هيئة مستشارين، ثم إلى برلمان يمثل هؤلاء المستشارين عضويته. وأدى تطور هذه الممارسة إلى تأسيس أحد أسس الديمقراطية الحديثة[3].

وتعد ثورة الماجنا كارتا في بريطانيا علامة فارقة في تاريخ السلطة الملكية المطلقة في أوروبا، وحدثت الثورة في القرن الثالث عشر الميلادي، وتمخضت عنها وثيقه عرفت بنفس

(1) أسعد مفرج وآخرين(2006) ، **موسوعة عالم السياسة** ، ج6 ، بيروت: ص167-171 .
(2) روبرت أ.دال ،**عن الديمقراطية،** مصدر سبق ذكره: ص20.
(3) دليل بيرنز، **الديمقراطية** ، محمد بدران ، ط1 ، سلسلة المعارف العامة ، مصر : ص11.

الاسم (Magna Charta)، وحوصِر ملك بريطانيا، وأُرغم على توقيع وثيقة تحد من سلطاته عام 1215م( ). وتؤكد هذه الوثيقة على حقوق الفرد ومنع حبسه خارج القانون (مذكرة إلقاء قبض)، ونتيجةً لتلك الثورة تشكل في بريطانيا برلمان منتخَب[1].

يجدر الاشارة هنا إلى أن أوروبا وقتها لم تكن وحدة واحدة ، بل مجموعة من دول المدينة، ولم تكن بعض الحوادث المذكورة – بالرغم من محدودية تأثيرها- الا استثناء من القاعدة السائدة وقتها في عصور الظلام وهي سلطة السيفين: الكنيسة (السلطة الدينية)، والسلطان المستبد (السلطة الدنيوية)، وكان هذا التحالف هو من يسير أمور أغلب المدن وقتها ، ونتيجةً عدة عوامل موضوعية للانتقال من سلطان المدينة المحكومة بابوياً ، والحروب الداخلية الناتجة عن تلك التدخلات، وجملة من عوامل الفساد والاستبداد ، أدى ذلك إلى ظهور منافس لحكومة الدولة المدينة وهو: الدولة القومية ، وأصبح مصير المدن أن تنظم ضمن الدولة القومية لتصبح وحدات تابعة للحكومة، وأُلغيت بذلك دولة المدينة تدريجياً[2].

المهم هنا أن فترة صياغة الإطار الفكري فيما بعد الخروج الجزئي من سيطرة الحاكم المطلق، والكنيسة صارت متنفساً لصياغة عقد اجتماعي غير واقعي بين أطراف مفترضين، طرف يمثل السلطة الحاكمة المفوضة على أساس من التراضي مع المحكومين، الذين يمثلون الطرف الثاني.

ومثل توماس هوبز 1588-1679م التصور الأول لهذا النوع من العقد. إذ عبر عن تصوره للعقد الاجتماعي في كتابه (اللويثان) بأن الهدف الأول لدى الإنسان هو حفظ الذات، وأن السلطة تركز بمكان واحد يدعى العاهل، ويكون ذلك عن طريق سيادة حاكم واحد: ملك مثلاً. ورجع إلى المفهوم الاغريقي في تجزئة السلطةْ التي تتوقف على المكان الذي توجد فيه السيادة، التي قد تكون موجودة في شخص واحد، أو جمعية تضم جزء من المجتمع، أو جمعية تمثل المجتمع كله. والنوع الاخير هذا يسمى بالديمقراطية وهو بحسب هوبز أضعف أنواع الحكم وأقلها فاعلية[3].

( ) بالرغم من أن الوثيقة نصت على عدة حقوق الا أنها لم تكن كافية لإنشاء حياة سياسية ديمقراطية بعيداً عـن اسـتبداد الحـاكم، واستمرت دول أوروبا تعاني من ذلك الاستبداد بجرعات مختلفة حتى القرن السابع عشر.

(1) د.سلمان العودة ، **أسئلة الثورة** ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، 2012 ، ص87-88.

(2) روبرت أ دال ، **عن الديمقراطية،** مصدر سبق ذكره :ص20.

(3) لسلي ليبسون، **الحضارة الديمقراطية،** مصدر سبق ذكره : ص25.

وبنى نظريته رجوعاً إلى أصل حالة الإنسان التي وصفها بالأنانية، والريبة من الاخر، والمنافسة معه، وحب المجد. بعدها يتم التعاقد مع الحاكم الذي قد يكون طاغياً، حتى لو كان كذلك لا يجوز الخروج عليه؛ لأن ذلك يؤدي إلى الفوضى، وفي حال لم يستطع الحاكم توفير الأمن فيمكن الخروج عليه، لأن الشعب هو من اختار الحاكم وقال له: احكم باسمي[1].

كان هذا التصور يعكس مدى الانفراج الجزئي لسيطرة الكنيسة، والملك على الشعب، وتَملكهم إرادة الشعب. بيد أن هذا التصور لطبيعة العقد الافتراضي بين الحاكم، والمحكوم أخذ بالتطور شيئا فشيئاً، حتى جاء المفكر جون لوك 1632- 1704م، الذي أكد من خلال نظريته أن الإنسان مخلوق اجتماعي عاش فترة من الزمن بسلام، ولسهولة العيش، وانعدام الحاجة للادخار، ابتدع التعامل بالنقود. فبدأ هنا بالادخار، وأدى الادخار إلى التزاحم، والتنافس بين الناس. فكان لا بد من وجود حكم قوي نافذ على الجميع، فاتفقت كل جماعة على شخص؛ ليكون حاكماً لها، على أن يحمي حريتهم، وأموالهم مقابل وضع قوة الأفراد تحت تصرفه ، فإذا ما خالف الحاكم شروط العقد القائمة على رعاية مصالحهم حق للأغلبية أن تخلعه[2].

بعدها جاء أحد أهم المفكرين للعقد الاجتماعي الذي وضع نظريته بشكل أكثر تحررية وواقعية، عكّس مدى تراجع سيطرة السيفين على الدين والدنيا في المجتمع الاوروبي، وهو المفكر جان جاك روسو 1712-1778م الذي رأى أن الأفراد بعد تمتعهم بالاكتفاء الذاتي في الحالة الطبيعية الأولى، تحولوا إلى الاعتماد على أشخاص آخرين، نتيجة زيادة عدد الافراد، وظهور الملكية، وطالما هناك حائل بين الفرد ونفسه، فإن الحرية تنعدم لأنه يعتمد على الآخرين. لذا لا بد من وجود سلطة تتمثل بهيئة معنوية للفرد يعتمد عليها الأفراد جميعهم، وينشأ ميثاق يكون فيه الأفراد جميعهم تحت الإرادة العامة، وينتج عن تجمع الإرادة العامة للأفراد هيئة سياسية، أو جمهورية تعبر عن إرادة الشعب المشترك فيها، والحاكم ينظم الإرادة العامة التي أفرزتها إرادة الشعب[3].

كانت نظريات العقد الاجتماعي سالفة الذكر تسري في فكر المجتمع الغربي بالتزامن مع وجود حركات التحرر الأوروبية، ففي بلدان الشمال الأوروبية نشأت جماعات تمارس الحكم الديمقراطي الجزئي من خلال توزيع المنافع بين أعضاء المجتمع وخاصةً في الدول

(1) محمد، علي عبدالمعطي(1993) ، **الفكر السياسي الغربي** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر: ص187.
(2) دليل بيرنز ،**الديمقراطية ،** مصدر سبق ذكره : ص12.
(3) حورية مجاهد (1999) ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده** ، ط3 ، مكتبة الآن جلو المصرية ، القـاهرة : ص412-413.

الإسكندنافية. وليس بعيداً عن التاج البريطاني بدأت الثورة الأمريكية 1765-1783م وكانت بدايات تلك الثورة بمقاومة الضرائب، والملكية، والقيود التجارية التي فرضها التاج البريطاني، ووضع الثوار الامريكيون مطالبهم في إطار ديمقراطي تمثل بشعار" لا ضرائب دون تمثيل برلماني" ، وتوجت فيما بعد بإنشاء دستور الجمهورية التي نجحت ثورتها بالتحرر من التاج البريطاني. بينما تزامنت معها الثورة الهولندية على التاج البريطاني أيضاً، الا أنها لم تتكلل بالنجاح نتيجة الاقتتال الداخلي والتدخل من المحيط الخارجي المساند للتاج البريطاني، مما أخر الديمقراطية في هولندا حتى القرن التاسع عشر(1).

أما فرنسا فقد مثلت نموذجاً للمطالبة والتحول النوعي نحو الديمقراطية، والارتداد عنها وهي بذلك تقدم نموذجاً عن الحكم الديمقراطي غير المستقر، فالمباشرة بالحياة الديمقراطية بعد عصور من الاستبداد وأدواته يواجه صعوبة الممارسة الفعلية للديمقراطية، لأن أدوات الديمقراطية ستكون في كثير من الاحيان هي ذاتها الادوات التي كانت تمارس السلطة الدكتاتورية بها سلطتها.

كانت الثورة الفرنسية 1789-1799 تمثل في بداياتها ثقلاً كبيراً على لويس السادس عشر، الأمرالذي اضطره إلى تشكيل مجلس استشاري من الطبقة العليا ، وسرعان ما تحول تحت الضغط الشعبي الخارجي وضغط بعض النخب في داخله إلى الجمعية الوطنية معلنة بذلك المساواة السياسية بين الجماعات السياسية وبين الجماعات المجتمعة في أمة واحدة وبدأت محاولة تشكيل الدولة في دستور عام 1791م الذي طرح ملكية دستورية مثل هذا أمراً مستحيلاً للقوى المعارضة، مما جعل إقامة مثل هذا النوع من الحكم أمراً غير ممكن، حتى أُعدِم لويس السادس عشر، وأُعلِن في دستور الجمهورية الأول 1793م برنامج ديمقراطي تام، يحق فيه الانتخاب العام للذكور، وإقامة حكومة تمثيلية تقوم على أساس تعزيز الحقوق المدنية، والسياسية، بيد أن هذا الأمر لم يطبق في فترة الخوف لحكم اليعاقبة التي استمرت أمام بريطانيا. رجعت فرنسا إلى الملكية الدستورية المطلقة عام 1815م وفي عام 1830م أُزيحت ملكية البوربون الضيقة الأساس بالاورليانية التي حكمت على أساس اقتراع ضيق وتسلطي، حتى جاءت الانتفاضات الثورية في 1847-1849 التي أعلنت الجمهورية الثانية الديمقراطية عام 1848 ، ليأتي بعدها انقلاب عام 1851 بقيادة لويس نابليون، وبعد انهيارالنظام إثر الحرب الفرنسية البروسية 1870-1871م حقق الجمهوريون الراديكاليون وحلفاؤهم دستوراً ديمقراطياً.

---

(1) تشارلز تيللي ، **الديمقراطية،** مصدر سبق ذكره : ص64.

في عام 1875 واستطاعوا في فترة الجمهورية الثالثة من الإنتصار بانتخابات 1884، و يلاحظ عدم منح المرأة الفرنسية حق الاقتراع طيلة فترة التقدم الحذر للجمهورية حتى عام 1946م[1].

أدى نجاح الثورات الديمقراطية على مدى عدة قرون إلى تثبيت النظام الديمقراطي في الحكم، من خلال المؤسسات الدستورية، لكي يفسح المجال للممارسة الديمقراطية للحكم. هذا الأمر أدى إلى الحاجه لصياغة مفاهيم، وأسس، ومبادىء، ومعايير كانت مصاحبة للثوارات الديمقراطية، وعمليات التحول الديمقراطي مع الاخذ بعين الاعتبار مساوىء الارتداد عن الديمقراطية.

المبحث الثاني : أسس ومضامين الديموقراطية

تتكون الديمقراطية من عدة أسس، تبلورت عبر قرون مضت ضمن عدة حلقات، كانت الحلقة المحورية فيها الديمقراطية الليبرالية، التي سادت بعد الحرب النابليونية 1815م في الغرب وخصوصاً في إنجلترا. ومحور هذا النوع من الديمقراطية هو: الفرد، وحريته القائمة على حق المشاركة في القرارات السياسية، وعدم تعدي الدولة على حريته، وسيادة القانون، وضمان حقوق الاقليات من تدخل الاغلبية، وحماية أموال الأفراد، لأن الفرد هو القوة الدافعة للمجتمع، ولبنته الاولى وهو غاية وليس وسيلة. الفرد يستمد حقوقه من القانون الطبيعي، الذي يقوم فيه الأفراد بممارسة حقوقهم الأساسية من ناحية، مع امكانية وجود قيود دستورية قانونية من ناحية ُأخرى مع تطور الدولة دون المِساس بحقوق الأفراد[2].

الديمقراطية محورها الفرد، وإطارها القانون الذي يؤطر لروح الديمقراطية. وقوة العلاقة بين هذين العنصرين يؤدي بالإضافة إلى إنتاج عدة خصائص للديمقراطية إلى إنتاج مجتمع ديمقراطي حقيقي، لأن الفرد قيمة بحد ذاته، وحريته تمثل نقطة الانطلاق فلا يجوز تقييده أو تكبيله من قبل السلطة باسم القانون[3].

دولة القانون بإمكانها تقييد حرية الفرد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية باسم القانون لذا ينبغي أن تتلاءم مع روح الديمقراطية ومقاصدها ضمن فكرة السيادة الشعبية في إطار الدعوة

---

(1) ديفيد بوتر واخرون (2011) ، **الدمقرطة ،** ترجمة مالك عبيد ومحمود خلف ، ط1 ، المؤسسة العامة للثقافة ، ليبيا: ص97-98.
(2) حازم الببلاوي(1993) **،عن الديمقراطية الليبرالية** ، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة : ص11-13.
(3) محاضرة للدكتور أمين مشاقبة ، بعنوان **أسس ومضامين الديمقراطية** ، الجامعة الأردنية، 24-3-2013.

إلى مبادىء أخلاقية كالحرية والعدالة ، لذا فإن الديمقراطية ليست مقصورة على مؤسسات وإنما هي القوة الاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحويل دولة القانون لوجهة تلائم مصالح المحكومين[1]. فحرية الفرد غير محدودة ، وصلاحية الدولة في أن تتدخل في حرية الفرد محدودة وهي تمثل استثناء ، وتدخل الدولة في ذلك يمثل انحرافاً لا يمكن تبريره[2].

أولاً : أسس ومبادىء الديمقراطية

يمثل الفرد قيمة بحد ذاته، لذا فهو نقطة الانطلاق، ولا يجوز تقييده من قبل السلطة في المجال الأخلاقي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي. والتركيز على حريته على أساس التسامح، والحياد القيمي ، والعقلانية والموضوعية، وسيادة القانون ، والمساواة أمام القانون، ومنح الشعب الحقوق والحريات العامة، وحرية الرأي والتعبير، والتجمع، والتكتل، وإنشاء الأحزاب ، مما يفسح المجال للتعددية الحزبية ، وتداول السلطة[3].

وقد قسم المفكر جون ستيوارت مل 1806-1873 الحرية ثلاثة أنواع:

أ-حرية التفكير(الضمير).

ب-حرية النشاط والعمل.

ج-حرية الاجتماع والتكتل[4].

ثانياً: مزايا الديمقراطية

بما أن الديمقراطية تتضمن تلك الأسس، فإن لها مزايا متأتية عن تلك الأسس، وهي تتحقق من خلال ممارستها على الصعيد الفعلي في قيادة الدولة، وتضمينها في دستورها، وقد وضح العالم روبرت أ دال أهم هذه الخصائص:

---

(1) الآن تورين(2000) ، **ما الديمقراطية** ، ترجمة عبود كاسوحة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق : ص38.

(2) جون إلستر و رون سلاجستاد (1998) ، **الدستورية والديمقراطية** ، ترجمة سمير نصار ، دار النسر للنشر والتوزيع، عمـان : ص90.

(3) د. أمين مشاقبة ، **الإصلاح السياسي "المعنى والمفهوم"** ، صحيفة الدستور ، 6-2-2011 ، http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2011%5C02%5COpinionAndNotes_issue1210_day06_id301447.htm#.UViP_pNTBic

(4) علي عبدالمعطي محمد، **الفكر السياسي الغربي**، مصدر سبق ذكره : ص302.

1- الديمقراطية تُساعِد على تجنب الحكم القاسي من الحاكم الفرد ، والأمثلة من التاريخ عديدة كحكم هتلر، وموسيليني والكثير من الدول التي عانت من حكم الفرد، ولكن هذا لا يعني أن الحكومات الديمقراطية قد تعاملت مع الاشخاص خارج حدودها بمثل من هو داخلها، فقد شهد التاريخ حوداث عديدة من وجود الظلم. والقسوة، بل ربما تشابهت مع دول ديكتاتورية في هذا المجال ، لذا كان لا بد من وجود قانون عالمي لحماية حقوق الإنسان.

2- الدول الديمقراطية تضمن لمواطنيها عدداً من الحقوق الأساسية: كحق المشاركة الفاعلة، وحق التعبير، والمساواة في التصويت مع عدم تزوير الانتخابات ، ودراسة البدائل المختارة بالنسبة للمواطنين. وما من بد لوجود مؤسسات تحمي الحقوق والفرص الأساسية للديمقراطية لأنها ضرورية لوجودها.

3- الديمقراطية تضمن للمواطنين مساحة كبيرة من الحرية الشخصية. إن معتقداً كالإيمان بالديمقراطية لا يقوم بمعزل عن معتقدات ُأخرى. حرية التعبير مثلاً قيمة مطلوبة لذاتها وهي جزء من منظومة معتقدات تكفل وجودها الديمقراطية لأنها وسيلة للمسؤولية الأخلاقية، والحكم ، والحياة الصالحة.

4- الديمقراطية تُساعد على حماية الاحتياجات الشخصية للفرد كالغذاء ، والمأوى ، وتقدير الذات.

5- تعمل الحكومة الديمقراطية على إتاحة أكبر مدى للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات في ظل العيش في قوانين هي من اختيارهم.

6- الحكومة الديمقراطية يمكنها تقديم فرصة عظيمة لممارسة المسؤولية الأخلاقية.

7- الديمقراطية تعزز التنمية البشرية.

8- الحكومة الديمقراطية تقدم درجة أعلى نسبياً من المساواة السياسية.

9- الديمقراطية النيابية الحديثة لا تدخل في الحرورب فيما بينها.

10- الدول ذات الحكومات الديمقراطية تميل لأن تكون أكثر رخاء من غيرها[1].

(1) روبرت أ.دال ، **عن الديمقراطية ،** مصدر سبق ذكره : ص58.

إن محور النظرية الديمقراطية هو الشعب الذي يختار سلطة تمثله ، وهي بدورها تُنفذ إرادته عن طريق القوانين والتشريعات ، التي يسنّها ممثلو الشعب ، بالتالي فإن الوصول إلى هذه المرحلة من الحداثة يحتاج فترات زمنية ، يتم خلالها ضخ الكم النوعي من مجموعة من القيم ، والمبادىء، والمضامين، والأسس التي توصل الدولة بكل مؤسساتها إلى مصاف الدول الديمقراطية الحقة لذا لا بد من ايجاد سلطة سياسية دستورية على أساس الفصل بين السلطات وعدم تجميعها بيد شخص واحد فقط.

وقد وضح العالِم نوربيريتو بوبيو في كتابه الليبرالية والديمقراطية أهم الآليات الدستورية التي تمنع ذلك وهي:

1- إخضاع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، أي إخضاع الحكومة للبرلمان الذي هو مصدر السلطة السياسية .
2- خضوع البرلمان في ممارسة سلطته التشريعية الاعتيادية لإمكانية المحاسبة من قبل محكمة قضائية مكلفة بضمان الجوانب الدستورية للتشريع ، وهي المرجعية القضائية في السلطة السياسية (المحكمة الدستورية).
3- ضمان الاستقلالية النسبية للحكم المحلي في سائر أشكاله مقابل الحكومة المركزية.
4- وجود جهاز قضائي مستقل عن السلطة السياسية(1).

يضاف إليها وجود أجهزة رقابية ضمن كل مؤسسة دستورية، ووجود رقابة إعلامية لمراقبة أداء المؤسسات الدستورية الحاكمة، وهذا الأمر يضمن الانتقال إلى مرحلة إنبثاق الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية(2).

المبحث الثالث: معالم انبثاق الديموقراطية والعوامل المساعدة في نشرها وتعزيزها

كان للعمق التاريخي للتجربة الديمقراطية، وما عانته من ارتداد عنها، وقمعها، والاجتزاء منها والمحاربة لها، والانقلاب على مبادئها وأسسها، جعل من هذا العمق التاريخي إطاراً فكرياً يمكن تحديد معالمه وقياسه بناء على ما توفر من عناصر الديمومة والبقاء لتجربة ديمقراطية معينة، فأصبح لكل تجربة ديمقراطية مؤسسات دستورية تمثل في مجملها الحياة

---

(1) نوربيرتو بوبيو(1994) ، **الديمقراطية والليبرالية ،** ترجمة فاضل جتكر ، ط1 ، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق: ص19.
(2) أمين مشاقبة والمعتصم بالله علوي(2012) ، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد** ،ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: ص45.

الديمقراطية، وأصبحت هناك هيئات رقابية وتشريعية لسن القوانين للمحافظة على التجربة الديمقراطية، وأصبح هناك حياة حزبية وتعددية سياسية تتنافس فيما بينها لحيازة رضى الشعب لتكون ممثلةً عنه.

أولاً: شروط إنبثاق الديمقراطية

ثمة شروط مترابطة لانبثاق عملية ديمقراطية شاملة، ويمثل مجموعها منظومة متكاملة لانطلاق العملية الديمقراطية، وتتمثل ابتداء بالوعي الشعبي لدى عامة الشعب ، مع انتشار التعليم بالنسبة لكافة شرائح المجتمع وطبقاته ، وتوفير مستوى معيشي جيد فلا يمكن للإنسان ان يفكر في الممارسة الديمقراطية وهو لا يجد ما يسد رمقَ عيشه ، ووجود طبقة متوسطة عريضة، وايجاد مؤسسات مجتمع مدني فاعلة تستوعب هذه الطبقة، وتطور مفهوم المواطنة ، الأمرالذي يؤدي إلى انحسار الانتماءات الضيقة ، وتزايد شعور الولاء للدولة التي تلبي كل تلك الاحتياجات[(1)].

وعدم توفير تلك العناصر يؤدي إلى اضطراب داخل الدولة، وأختلال معاني الانتماء والمواطنة مع عدم وجود وعي أو تعليم أو مؤسسات مجتمع مدني تستوعب تلك الطبقات يؤدي إلى إنتاج مجتمع المخاطر.

ثانياً: التنمية السياسية من خلال المؤسسات

المؤسسة هي: أي تجمع بشري يهدف إلى تحقيق غرض معين، وبالتالي سينتج عن هذا التعريف عدة مؤسسات منها: الأسرة، دور العبادة ، والدولة ، واتحاد النقابات ، والشركات ، والجمعيات التعاونية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والأحزاب السياسية ، والقبيلة. هذه المؤسسات تنظم المجتمع، لذا فإن وجود المؤسسات ضروري وحيوي، وخاصةً المؤسسات الفرعية والتي تعني كل ما سبق من مؤسسات باستثناء الدولة (المؤسسة الام) التي ينضوي تحتها كل المؤسسات السابقة. وهي التي تنظم شؤونها وتديرها بشكل غير مباشر من خلال القوانين الناظمة لعملها، فالمؤسسات الفرعية بحسب المفكر "دي توكفيل" تحمي الفرد من الخضوع التام للأجهزة الإدارية للدولة واستبدادها بمصالحه ، وفهم متطلبات أفرادها ، وايصال هذه المتطلبات إلى الدولة من خلال قنواتها الرسمية وغير الرسمية، والمؤسسة أيضاً بحسب (توكفيل) تكون الحاجة ماسةً لها خاصةً فيما يتعلق بالقضايا التي تختص بحرية الاعتقاد، فلا

(1) محاضرة للدكتور أمين مشاقبة ، بعنوان **أسس ومضامين الديمقراطية،** الجامعة الأردنية ، 24-3-2013 .

يمكن تصور ان الدولة تلغي المنظمات الدينية أو أن تدمغها بطابع واحد، وهي في هذه الحالة تمارس الاضطهاد الديني، وفي هذا السياق يورد توكفيل مثال الدولة الشيوعية التي لم تستطع استئصال الاسلام من عقول الكثير من أفراد الشعب السوفييتي الذين يعتنقون الاسلام وكذلك الفيتنام الجنوبية عندما مارست الاضطهاد الديني على البوذيين الأمرالذي إستدر عطف العالم بأسره[1]. بالإضافة إلى ذلك فإن جلّ المؤسسات سالفة الذكر تسهم في التنمية السياسية وزرع الثقافة السياسية من خلال خلق مجتمع واعٍ غير قابل للابتزاز أو التوظيف لأهداف فرعية.

ولكل مجتمع خصائصه، وأطيافه فقد ندر أن وجد مجتمع بطيف واحد، وفي الدول الديمقراطية يكون الناس سواسيةٌ أمام القانون، والدولة تكفل حق المواطنة لهم، وبالتالي فإن وجود مؤسسات مجتمع مدني، أو أحزاب، أو تجمعات تمثل أطيافاً معينة كأن تكون أقليات عرقية، أو أثنية، أو مذهبية يمثل عاملاً مهما في إستقرار المجتمع وتماسكه والحيلولة دون إضطرابه وتصدعه وهذه مشكلة ملازمة للمجتمع، ولم تستطع الدول الديمقراطية التغلب عليها إلا حديثاً.

ثالثاً: معايير العملية الديمقراطية

طالما تبين مفهوم الديمقراطية وأسسها ومضامينها وشروط انبثاقها والعوامل المساعِدة في نشرها وتعزيزها، صار بإمكاننا الحديث عن أهم معايير العملية الديمقراطية والتي تتلخص ممايلي:

1- المشاركة الفاعلة: للشعب الحق بالمشاركة بفرص متساوية وفعالة بإبداء وجهة نظره فيما يجب أن تكون عليه السياسة العامة للدولة.
2- المساواة في التصويت : لكل فرد الحق بإدلاء صوته بشكل سلس ومتساو، بمعزل عن الطبقة التي ينتمي إليها، أو الحالة المعيشية.
3- الفهم المستنير: لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات الملائمة وآثارها المحتملة، مع مراعاة الحدود المعقولة للوقت.
4- السيطرة في جدول الاعمال : للشعب فرصة مطلقة ليقرر كيف تدرج الموضوعات على قائمة أعمال الدولة، وبهذه العملية تظل سياسة الدولة مفتوحة للتطوير والتغيير.

---

(1) عبدالفتاح العدوي، **الديمقراطية وفكرة الدولة،** مصدر سبق ذكره : ص291-305-306.

5- تضمين البالغين: هذا المعيار لم يكن موجوداً حتى القرن العشرين من حيث الممارسة الديمقراطية عبر التاريخ الديمقراطي الاوروبي. لا بد من منح جميع البالغين جميع حقوق المواطن للمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية[1].

(1) روبرت أ .دال(1995) ، **الديمقراطية ونقادها** ، ترجمة نمير عباس مظفر ، ط1 ، دار الفارس للنشر ،عمان: ص187-195.

الفصل الثالث

الربيع العربي أسبابه و حالته و نماذجه

بادىء ذي بدء فإن الربيع العربي كحالة مثلت المصطلح الاقرب لفهم طبيعة ما يجري في البلدان العربية من مظاهرات أدت إلى إصلاحات وأُخرى إلى قمع ، واعتصامات ، واحتجاجات ، وانتفاضات ، وثورات، كل تلك الحالات يمكن فهمها من خلال مصطلح الربيع العربي، والذي يرى فيه البعض خريفاً عربياً ، أو فوضى خلاقة ، أو غير خلاقة ، أو نظرية مؤامرة ولكل تلك العناوين السابقة ظهرت مؤلفات من كتب ، ودراسات ألقت الضوء على ما يجري كل حسب وجهة نظره. يحاول هذا الفصل من البحث من خلال مباحثه الثلاثة إلقاء نظرة عامة على الربيع العربي والذي سيصف الدول التي جرى فيها تغيير نظام الحكم بالحالة الثورية كمصطلح يرى الباحث بأنه الأقرب لوصف ما يجري.

يصف المبحث الأول أسباب الربيع العربي، ودواعيها ويغطي الأبعاد التي أدت إلى حدوث الربيع العربي ، بينما يصف المبحث الثاني الربيع العربي كحالة، ويبين ما هي من خلال شرح مفهوم الثورة وأنواعها والطُرق الخمسة لتغيير نظام الحكم، والعوامل التحليلية الاربعة لدراسة حالات الربيع العربي، ويتطرق المبحث الثالث إلى نماذج الربيع العربي الثلاثة في إطار نظرة عامة لنموذج المغرب (الإصلاحي) وتونس ومصر (السلمي) وليبيا (العسكري) واليمن (العسكري إلى حد ما) ولم يتطرق البحث إلى نماذج أُخرى كسوريا لعدم اكتمال الثورة فيها إلى الآن .

المبحث الأول: أسباب وتداعيات الربيع العربي

منذ قرابة قرن من الزمن والأمة العربية فاقدة لكينونتها، فمنذ سقوط الخلافة العثمانية( ) وحتى الآن ، ليس للأمة العربية وشعوبها إطار فكري يحكمها، وكيان سياسي يمثلها، ومشروع حضاري يسعى لنهضتها، بالرغم من وجود العديد من التيارات الفكرية التي نَظرت لمشروع الأمة الواحدة، الا أن هذه القوى لم تستطع ان تطبق مشروعها الحضاري، الذي ناضلت من أجله كالقومية بتياراتها والبعثية والليبرالية والعلمانية والوطنية.

( ) تكمن أهمية الاشارة إلى الخلافة العثمانية -غير العربية- إلى كونها كانت تمثل وحدة واحدة للأمة الإسلامية والتي كان العرب يمثلون جزءاً منها وقد اختلف المؤرخون والباحثون العرب في توصيفهم للخلافة العثمانية وفترتها باختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية.

ومع تراكم الفشل المتأتي عن غياب التطبيق العملي للإطار الفكري الذي لم يكن هو نفسه من حيث النظرية مكتملاً ، جعل الكثير من تلك الدول تسعى إلى ايجاد النموذج الكارزمي المخَلص من كل ما تعانيه الأمة ، ويحقق تطلعاتها المنشودة. وكون الأمة العربية في واقعها مجزأة إلى عدة دول كان استجلاب النموذج الكارزمي للحكم مساهِماً في هذه الفرقة، بسبب تعدد الحركات الفكرية، مع غياب الإطار الفكري الموحد، واختلاف التحالفات الدولية، بالتالي أنتج عدة دول قومية في حدود جغرافية معينة، وتيارات فكرية عابرة لهذه الحدود صاحبها تدخلات في شؤون الدول بين بعضها بعضاً، مع إنتاج عدة نماذج كارزمية للحكم، كان لابد لها لكي تحافظ على شخصيتها أن تختلف في الاستقطابات، والتوجهات، والعلاقات الدولية، فأصبحت الأمة العربية كياناً إسمياً مختلفاً في التفكير والبرامج والاهداف، أدى ذلك إلى التيه العربي الكبير والذي مازال يبحث عن هويته حتى الآن .

يصف هذا المبحث أهم الأبعاد والأسباب التي أدت إلى الربيع العربي.

أولاً: البعد التاريخي

تم صياغة العقد الاجتماعي بين الحكام و المحكومين في فترة ما بعد سقوط الخلافة العثمانية، على أساس تخلي المواطن عن حقوقه السياسية، مقابل تقديم الدولة له الخدمات اللازمة كافة من تعليم، وصحة، ومصدر للعيش، ومع حلول التسعينيات بدأت الدولة تعاني من الترهل والفساد وانخفاض الايرادات، الأمر الذي أدى إلى الاخلال ببعض حقوق المحكومين، فقامت الدولة بالاستدانة من العالم من الخارج مع تزايد الفساد البنيوي في الداخل مما أعاق عملية الإصلاح الاقتصادي[1].

ثانياً: البعد الاقتصادي

ويرجِع الكثير من الباحثين في أسباب الربيع العربي ما جرى إلى العامل الاقتصادي بشكل رئيس وقد برزت نظريتان أساسيتان في تحليل البعد الاقتصادي للربيع العربي:

أ-**مجتمع المخاطر:** هو مجتمع أوجدته سياسة العولمة التي ترأستها الولايات المتحدة الأمريكية، ويحكمها الشركات المتعددة الجنسية التي يتمركز العديد منها في وول ستريت، التي ضاعفت من

---

(1)غالب عواد الخالدي ، صحيفة الغد ، 12-3-2011 ،

http://www.alghad.com/index.php/article/420186.html

رصيد الطبقة الغنية على حساب الفقيرةْ فأنتجت جيوش من الشباب العاطلين عن العمل ومظاهر هذا المجتمع:

الفقر المدقِع، وزيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة ، مع انعدام العدالة التوزيعية للدخل والثروة، والبطالة المستشرية وخاصةً بين فئتي النساء والشباب في المجتمع ، نتيجةً للسياسات الاقتصادية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق و"لبرلة" الاقتصاد الوطني للدولة، والالتزام بشكل أشبه بالانقياد لبرامج الإصلاح الاقتصادي وجوهرها السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة وسيطرة تحالف المال والسلطة.

وفي تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 لتوصيف الفقر في البلاد العربية[1] أوجد أن الفقر في البلاد العربية يشتمل على :

1- فقر الدخل (مقدار ما يتوفر للإنسان من سلع وخدمات متمثلاً بالانفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد).
2- الفقر الإنساني (مقياس الدخل بأبعاد حياتية كالتعليم والصحة والحرية السياسية).

ويعتمد التقرير على مستويات الفقر الدولية وهي دولاران يومياً، وكذلك خطوط الفقر الوطنية في البلدان العربية 3-20% يعيشون تحت خط الفقر الدولي أي ما يعادل 34.6 مليون عربي عام 2005. وبتطبيق خط الفقر الوطني نجد أن معدل الفقر العام بين 28,6% - 30% وينخفض الحد لأدنى مستوياته في لبنان وسوريا، ويصعد لأعلى مستوياته في اليمن بنسبة 59,9% وفي مصر إلى 41%. أما نسبة البطالة، فحسب بيانات منظمة العمل العربية 2008 فإن معدل نسبة البطالة في البلدان العربية يصل إلى 14,5% من القوى العاملة مقارنةً ب 6,3% عالمياً، وعن هذا نتجت الدولة الرخوة، وهي دولة الكبار فيها فوق القانون والصغار يتعاطون الرشاوى للتغاضي عن تطبيق القانون وهي دولة قوية على أبنائها، ضعيفة في المحيط الخارجي ، تقوم بقهر وإذلال مواطنيها لبسط قوتها وهي تسمية العالِم السويدي ميردال[2].

ب- **الحرمان النسبي:** (relative deprivation)

نظرية علماء اجتماع الثورات تقارن بين نصيب الفرد من السلع والخدمات وحظوظ الحياة، لا بما كانت عليه قبل عقد من الزمن، ولكن بما عليه حظ الآخرين خلال المدة ذاتها في

---

(1) تقرير التنمية البشرية عام 2009: http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf
(2) منير الحمش (آذار 2011) ، **الثورات العربية إلى أين** ، مجلة شؤون الأوسط ، ص27-28.

نفس البلدان القريبة، و لخص النظرية عالِم الاجتماع جورج هومانز (George homans) بمعادلة (نسبة ما يحصل عليه الفرد الآن مقارنةً بما كان يحصل عليه قبل 10 سنين = ما يحصل عليه الاخر الآن مقارنة بما كان يحصل عليه قبل 10 سنين)

مثال رقمي: 20,000\10,000 = 10,000\1000 =01000 بالرغم ان الكل تحسن دخله الا ان تحسن دخل جاري 10 مرات هو ضعف المعدل عندي وهو 5 مرات وهذا ينتج ما يسمى **بالحرمان النسبي،** بمعنى آخر ليس الظلم ولكن الشعور بالظلم. بالرغم من مؤشرات التنمية البشرية في التقرير السنوي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP Arab human development reports) يفيد أن كل الاقطار العربية حققت نمواً يترواح بين 3-7% سنوياً في الفترة ما بين 2000-2009 أي أن العرب كانوا في نهاية العام أكثر تعليماً وصحة وتغذية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف مثل تونس الذي ارتفع من 1300$ عام 1999 إلى 8000 عام 2009، ومصر من 500$ عام 1999 إلى 5500$ عام 2009 وهذا ما قد يقاس عليه حال شعوب الربيع العربي[1].

يتضح مما تقدم في إطار الحديث عن العامل الاقتصادي، أنه بالرغم من عدم محوريته كمسبب رئيس للربيع العربي الا أن التحسن الذي طرأ عليه، والمتمثل في ارتفاع النمو والدخل في بلدان الربيع العربي لم يكُن ذلك بمعزل عن ظروف اقتصادية أُخرى، ألمت بالاقتصاد منها: ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مضطرد، وازدياد البطالة، رافقها سياسة خصخصة لتلك الدول أنعشت الاقتصاد بشكل مرحلي الا أنها في الوقت ذاته سرحت جيوشاً من الشباب القادرين على العمل، مقابل خصخصة لِكم كبير من الشركات تبين فيما بعد أنها لا تخلو من شُبه فساد كبيرة، بسبب طبقة جديدة من رجال الأعمال القريبين من السلطة الذين استغلوا ذلك التوجه، فزاد ذلك الشعور بالظلم. كما أن الثورات لم تكن في الدول الرأسمالية حسب، بل شملت الدول ذات السياسة الاشتراكية في بعض مفاصلها بشكل متزامن مع الدول الرأسمالية وهذا يقلل من أهمية البعد الاقتصادي ولا ينفيه تماماً.

ثالثاً: البعد السياسي

عانت دول الربيع العربي مرحلة انسداد في الأفق السياسي، بسبب غياب آلية للتعبير السياسي والفكري وغياب الديمقراطية أو وجود ديمقراطية شكلية، يتم تزوير الانتخابات فيها

---

(1) سعد الدين إبراهيم (أيار\2012)، **عوامل قيام الثورات العربية** ، مجلة "المستقبل العربي" ، العدد 399: ص130-131.

بشكل مباشر، وغياب حق التعبير عن الرأي، وعدم قدرة الأحزاب السياسية التقليدية على استيعاب شرائح المجتمع بشكل يتناسب مع حجمها، باستثناء الأحزاب الإسلامية، مع وجود أحزاب نخبوية ذات قيادات تاريخية غير فاعلة أو متفاعلة مع مستجدات الأحداث المتسارعة، مع تزاوج المال بالسلطة السياسية ووجود معادلة إصلاح اقتصادي، تزيد من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات المجتمع، ويذكر ان الدول العربية حتى قبل سقوط حكامها لم يكتمل بناء الدولة المؤسسي، والقانوني، والوظيفي فيها عبر عقود طويلة من الزمن. وتعزز فيها نموذج الفرد المستحكم هذا ما حد من قدرتها على التفاعل والنفاذ إلى شرائح المجتمع، بسبب تكلس الطبقة الحاكمة التي اعتمدت القبضة الأمنية لبث الرعب في نفوس المواطنين حتى ظن الجميع أن الدولة ذات هيبة كبيرة، ولها نفوذ يصل إلى كل رقعة من أراضيها، وقد قلل من هذا العامل ولو بشكل بسيط، وجود التكنولوجيا الحديثة والتوسع باستخدام وسائل الاتصال بين الشباب العربي فزاد في سرعة تدفق المعلومات في كل رقعة من العالم، وبدأ المواطن المعدم البسيط يقارن بين حاله وحال الدول الأخرى في العالم(1).

وقد أضاف وزير الخارجية السوداني الاسبق وزير الاستثمار الحالي أسباباً ُأخرى تشتمل على اختزال السلطة التنفيذية المتمثلة بالحاكم المطلق( ) والانقياد للغرب، وانفراد القلة بحكم الشعوب لعقود متلاحقة، وملاحقة الإسلاميين بشكل رئيس وبعض التيارات الليبرالية الأخرى، والتضييق عليهم واغتيال قياداتهم، وتعذيب المنتسبين إليهم، وتوريث الحكم في الأنظمة الجمهورية بالالتفاف على القوانين مع وجود وسائل إعلام بديلة عن تلك التي تمتلكها الدولةْ، الأمرالذي زاد من ارتفاع الوعي لدى الشعب وخاصةً الشباب بما يحيط بهم من أحداث(2).

المبحث الثاني: حالة الربيع العربي وتطوره

إن جملة الأسباب السابقة التي تفسر حدوث الربيع العربي ليست كافية، إن لم يكن هناك مجموعة من الاشخاص حتى لو كانت قليلة يمتلكون قدراً من الشجاعة لتحقيق هدفهم، ولو كان الثمن حياتهم والإصرار على الاحتجاج ومواصلته، عندها يكون الموت إستدعاء لكل الأسباب،

(1) وصال العزاوي (2011)، **الثورات العربية واستحقاق التغيير** ، مصدر سبق ذكره : ص26.

( ) كان الزعماء العرب يلقبون أنفسهم بعدة ألقاب كالزعيم الملهم والقائد الضرورة والرئيس القائد المناضل المجاهد والمهيب الركن حتى ألهت بعض وسائل الإعلام الزعيم بشكل فاق كل التقاليد والاعراف.

(2) د. مصطفى عثمان إسماعيل ، **الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد،** مصدر سبق ذكره: ص78-79.

والأبعاد السابقة، ليشعل جذوة الثورة ويحييها في نفوس مكونات الشعب جميعها، عندها تتحقق الثورة وتستطيع أن تسير الجموع ككرة الثلج التي تكبر باستمرار[1].

سيوكولوجية الفرد عندما يكون بمفرده تتغير بشكل كبير عنها عندما يكون ضمن مجموعة، لأن مركب الخوف يقل، وتكون الجرأة أعلى وهنا يمكننا تفسير طبيعة الشعارات والخطب في المظاهرات الاحتجاجية، التي تسارعت مخرجةً ما في كوامن النفوس من كبت، مستدعيةً الأسباب وأنصاف الأسباب الداعية للثورة. وهنا نستخلص المعادلة التالية من مركبي الخوف والحاجة:

فإذا كان مركب الخوف عالياً ومركب الحاجة عالياً أيضاً لا تحدث ثورة. في المظاهرات يرتفع مركب الحاجة وينخفض مركب الخوف، وكلما كان العدد أكبر زاد من التفاوت بين المركبين، ويبقى مركب الحاجة يلح بالتغيير مع عدم وجود ما يمنع؛ لأن مركب الخوف قد انتهى فلا حاجز يمنع من التغيير، كون المتظاهرين ينتقلون من سيكولوجية الفرد إلى سيكولوجية الجماعة حينها تحدث الثورة أو التغيير[2].

الربيع العربي كحركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، ابتدأت في تونس حيث اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت في الاطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة. وقد تحولت في بعض الدول إلى حالة صراعية و استُخدمت فيها الاسلحة بشتى أنواعها (العنف) من قبل المؤسسات العسكرية في تلك الأنظمة للدفاع عن استمرارها[3]. واختلف الدارسون لحالة الربيع العربي من حيث التوصيف، فقد وصِف بأنه ثورة و"الثورة حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لأغلب أفراد الشعب، تسعى لتغيير النظام السياسي القائم جذرياً، وإقامة نظام سياسي جديد يعبر عن الإرادة الشعبية لجلّ أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة"[4]. والثورات عبارة عن الأحداث السياسية الوحيدة التي تواجهنا مباشرةً بشكل لا مناص منه بمسألة البداية لأن الثورات هي

---

(1) حسن الأنباري (2012) ، **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية** ، ط1 ، مركز دراسات الشرق الأوسـط ، مج22 ، عمان: ص34-35.

(2) البروفيسور طارق الحبيب ، قناة الرسالة الفضائية، النفس والسياسة ، 26-4-2013 ، http://www.youtube.com/watch?v=cSD23H4lSfA

(3) عبدالله نقرش ، **من وحي الربيع العربي** ، مصدر سبق ذكره : ص57.

(4) وصال العزاوي، **الثورات العربية واستحقاق التغيير** ،مصدر سبق ذكره : ص34.

ليست مجرد تغيير[1]، فالثوري يجب أن يكون إصلاحياً في النهاية والإصلاحي يمكن أن يقود تحولاً ثورياً[2]. والثورة مساءلة للواقع، واختباره ، وفرزه، وتدويره وفي أصول الكلمة اللاتينية تعني الحركة الدائرية قال تعالى: "**وتلك الأيام نداولها بين الناس**"[3] وهناك اختلاف بين الثورة عن الهبة والانتفاضة محدودة الاهداف، والميادين التي قد تتحول إلى ثورة حسب تفاعل النظام السياسي الحاكم معها والثورة ظاهرة اجتماعية ذات علاقة بتغيير الأنظمة السياسية عبر الفعل الاجتماعي العام، وليست مرتبطة بشريحة أو فئة معينة فهي محاولة لتغيير نظام الحكم بأكمله وبناء نظام سياسي جديد[4].

وقد شهد العالم ما بات يعرف **بالثورات الملونة** التي تتمثل بحركات عصيان مدني لتحقيق مطالب بمقاومة سلمية، وتستخدم وشاحاً ذا لون محدد تنتهي في الغالب دون هدر للدماء كثورة يوغسلافيا وجورجيا وباكستان[5]. الربيع العربي كحالة أقرب ما توصف بالثورية الا أنها لم تُكمل تحقيق أهدافها بعد، وهي بحسب بعض الباحثين جزء من موجة للتحول من الاستبداد نحو الديمقراطية، شهد فيها القرن العشرون صعوداً كبيراً في التحول نحو الديمقراطية من خلال موجات الديمقراطية المتصاعدة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، والدول الأفريقية ومؤخراً الدول العربية.

فمنذ عام 1980 تمكنت شعوب من إسقاط أنظمة دكتاتورية دون عنف كإستونيا، وليتوانيا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، وسلوفينيا، ومدغشقر، ومالي، وبوليفيا، والفلبين، وقامت حركات مقاومة دون عنف على ترسيخ توجه دولها نحو الديمقراطية في كوريا الجنوبية، ونيبال، وزامبيا، وتشيلي، والأرجنتين، وهاييتي، والبرازيل، وهنجريا، وزائير، ونيجيريا[6]. ولكن ليس جل تلك الدول استطاعت إنجاز التحول نحو الديمقراطية، فهناك دول تأخرت وأُخرى تراجعت وثالثة أصبحت في إطار ما بات يعرف بالدول الفاشلة.

---

(1) حنة آرندت (2008) ، **في الثورة** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، ص27.
(2) عزمي بشارة (2012) **، في الثورة والقابلية على الثورة،ط1**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ص33.
(3) سورة آل عمران ، أية 140.
(4) د.سلمان العودة (2012)، **أسئلة الثورة** ،مصدر سبق ذكره: ص35.
(5) العودة ، مرجع سابق ، ص37.
(6) العودة ، مرجع سابق ، ص92.

وجاء الربيع العربي استكمالاً لهذه الموجات الديمقراطية، مذكراً برغبة تطبيق الحكم الديمقراطي التي اجتاحت العالم ونجاح التحولات الحالية في دول الربيع العربي يعتمد بالأساس على إبقاء حكم القانون وبدونه سيكون هناك نقص في الديمقراطية وتمسك بالسلطوية[1].

والربيع العربي كتسمية أشبه ما تعنيه اليوم الحالة الثورية التي لم تتم أهدافها بعد، وهي خاضعة لموجات من المد والجزر حتى ترسو في مصاف الدول الناهضة في حال نجاحها، لذا نجد هناك ثورة ونصف ثورة وربع ثورة في نماذج عدة من حالات الربيع العربي[2]. ومما تجدر الاشارة إليه أن هناك خمس طرق لتغيير نظام الحكم:

أولاً الانقلاب العسكري: وهو ما حدث في مصر وسوريا والعراق في أواسط القرن الماضي وهذا الامر، يمثل مشكله بذاته، فالعسكر يقودون الجيوش لا السياسة، وإذا تقدمت الدولة في ظله في مجال ما فإنها تتقدم في المجال العسكري على حساب المجالات الأخرى.

ثانياً التغيير الخارجي والاحتلال الخارجي: مثل ما حصل في نيكاراكوا والعراق.

ثالثاً: وهذا النوع من التغيير نادر، إذ يأتي شخص من داخل النظام بتطبيق جديد ويحدِث التغيير، مثل ما حدث في زمن عمر بن عبد العزيز(رضي الله عنه) ولكنها كانت تجربة فردية استمرت سنتين واربعة أشهر وهي فترة توليه للحكم.

رابعاً التغيير الديموقراطي: ويحدث عندما تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة، والناس يختارون من يريدون، قد يكون أقصى اليمين أو أقصى اليسار فالأمر متروك للشعب.
وبسب حالة الانسداد السياسي التي سبقت مرحلة الربيع العربي فإن الشعوب لجأت إلى الخيار الخامس.
خامساً الثوره الشعبية: في هذه الحالة، الشعب ينتفض ويغير النظام، وقد يتم هذا التغيير بالسلم كما في تونس ومصر وقد يتحول إلى صراع مسلح كما في ليبيا وسوريا[3].

---

(1) Miriam fendius Elman (2012), **The arab spring and the future of democracy in the middle east**, Palestine- Israel journal, p101.

(2) لقاء مع د.طارق سويدان ، قناة الجزيرة مباشر ، 5-9-2013
http://www.youtube.com/watch?v=kYcidLXWPhU

(3) د. طارق سويدان ، مقابله خاصه 16-3-2013
http://www.youtube.com/watch?v=H59l7HOxLxw

بداية الربيع العربي كانت يوم الجمعة 18 ديسمبر 2010 حين قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه تعبيراً عن غضبه لبطالته وإهدار كرامته بصفعه، ومصادرة العربة التي كان يبيع عليها الخضار(1). في هذا اليوم اتصل أهل البوعزيزي بمجموعة من مؤسسات المجتمع المدني والنقابيين والسياسيين، الذين تلقفوا هذا التظلم وذهب بعضهم إلى المشفى والاخر إلى مكان الحادث(2). في نفس اليوم اندلعت مظاهرات كبيرة فخرج الاف التونسيين للتعبير عن تضامنهم مع الحالة التي عبرت في صورتها الذهنية عن آلاف المواطنين المحترقين معنوياً، لعدم توافر العدالة الاجتماعية، والمساواة، وتنامي الفساد وإهدار الكرامة، وأسباب عديدة - تم ذكرها سالفاً- توسعت رقعة المظاهرات التي بدأت في مدينة سيدي بوزيد لعدة مدن أدت إلى سقوط العديد من القتلى و الجرحى من المتظاهرين، نتيجةً لقمع قوات الأمن لهم، أقال بن علي عدة وزراء من بينهم وزير الداخلية وقدم وعوداً للشعب بإجراء إصلاحات عاجلة ووعد بعدم الترشح لانتخابات 2014م(3). إلا أن القطار قد فاته بالرغم من تصريحه بعبارة: " لقد فهمتكم ".

سرعان ما انتقلت رائحة الحريق إلى مصر، الدولة المجاورة لتونس حين اندلعت ثورة 25 يناير2011 يوم الثلاثاء وهو يوم عيد الشرطة، وكان قد دعا عدة ناشطين شباب إلى المظاهرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي احتجاجاً على سوء معاملة الشرطة للمعتقلين بعد تسريب فيديوهات عديدة في هذا الخصوص ، ولكن التعامل كان عنيفاً معها وسرعان ما زادت رقعة الاحتجاج حتى غطت كل مدن مصر وأزاحت رئيس الجمهورية حسني مبارك(4).

وانتقلت شرارة الثورة إلى ليبيا واليمن وسوريا فيما بعد، وتحولت إرتداداتها إلى حركات احتجاجية في الدول العربية كلها، وقد تحدث صاموئيل هنتجتون عن الموجات الديمقراطية تحت عنوان **نظرية الدومينو،** إذ تتناقص أهمية الحدود السياسية والجغرافية في العالم، فتصبح الأحداث في مكان معين في دولة من دول العالم الثالث تؤثر على العالم أجمع وبالتالي يؤدي إلى سرعة إنتشار ما يحدث في دولة ما إلى الدول الأخرى(5).

وبحسب خير الدين حسيب، فإن هناك أربعة معايير تحليلية في دراسة الثورات وتزامنها معاً، يؤدي إلى زيادة فرص إنتاج عمل اجتماعي يقود للتغير وهي:

---

(1) د.مصطفى عثمان ، إسماعيل ، **الربيع العربي –ثورات لم تكتمل بعد** ، مصدر سبق ذكره: ص96.
(2) عزمي بشارة 2012 ، **الثورة التونسية المجيدة** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، بيروت: ص200.
(3) مصطفى عثمان إسماعيل ، **الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد،** مصدر سبق ذكره: ص97 .
(4) مرجع سابق : ص98.
(5) وصال العزاوي ، **الثورات العربية واستحقاق التغيير**: ص36.

1- كسر حاجز الخوف، لأن بعض الحركات الاحتجاجية تتخوف من أن توصم بالتمرد رغم توفر مبررات التمرد نتيجة الظروف القاسية التي يعانيها الشعب.

2- السلمية لأن العنف يؤدي إلى المزيد من العنف، ويقدم مبرراً للنظام الحاكم الذي يتفوق في قدرته الأمنية على أية حركات احتجاجية فيؤدي إلى سحقها.

3- توفر حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعرالوحدة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب، لكي لا تؤدي الفروقات الطائفية إلى إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال الثورة الشعبية.

4- موقف الجيش والقوات المسلحة من الاحتجاج الشعبي المدني فإذا كان داعماً لهذه الحركات أو وقف موقفاً محايداً تجاهها تكون فرص نجاح الثورة أكبر[1].

المبحث الثالث: نظرة عامة لنموذج المغرب وتونس ومصر وليبيا واليمن

أدى اشتعال الوطن العربي بالمظاهرات والانتفاضات إلى حالة ثورية متصاعدة في جل بلدانه الا أن الحالة الثورية المتمثلة بإسقاط الطبقة الحاكمة اكتملت في عدة دول عربية والتي سنتناولها في هذا المبحث وقد قسم آرسطو الثورات نوعين :

1-نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى نظام حكم آخر .

2-نوع يغير الحكام في إطار البنية القائمة لنظام الحكم[2].

بنظرة تأملية إلى ما رشح عن الحالة الثورية التي اكتملت في دول الربيع العربي نجد أن هناك ثلاثة نماذج نتجت بالتدرج هي:

1- النموذج الإصلاحي: الذي لم يغير الطبقة الحاكمة أو كيان ومؤسسات الدولة، وتمثّل في المغرب الذي أجرى إصلاحات سياسية، وقام بتعديل الدستور، ووسع الحياة السياسية لامتصاص موجة الربيع العربي في قطره لذا كان النموذج المغربي الأكثر استقراراً حتى الآن .

---

(1) خير الدين حسيب ، (نيسان \ 2012) ، **الربيع العربي: نحو دراسة تحليلية لأسباب النجاح والفشل** ، المستقبل العربي ، ع398 ، مج34:ص8.

(2) بشارة ، **الثورة والقابلية على الثورة**، مصدر سبق ذكره: ص7.

2- الحالة الثورية السلمية: فبالرغم من سقوط عدد من الشهداء خلال الثورة التونسية والمصرية من بين المتظاهرين السلميين، الا أن المظاهرات لم تتحول إلى العنف، واستطاعت أن تحافظ على زخمها وسلميتها، حتى سقوط رأس النظام مع بقاء مؤسساته.

3- الثورة العسكرية: ابتدأت فيها المظاهرات بشكل سلمي، الا أن السلطة أسرفت في قمعها باستخدام الاسلحة الثقيلة بغرض الإسراع في قمعها لتلافي سقوط السلطة بسرعة كما في تونس ومصر الأمر الذي استحال فيه على المتظاهرين الا استخدام القوة للدفاع عن النفس مما عسكر الثورة ككل، وهناك درجات عدة للعسكرة بحسب توازن قوة الطرفين، فكان أقلها حدة اليمن بسبب توازن القوى، تلاها ليبيا التي استندت إلى الدعم الدولي وكان أكثرها سوءاً هي الحالة السورية التي لم تنتهِ بعد، لذا لن نتناولها بالشرح في هذا المبحث.

المطلب الاول: المغرب "النموذج الإصلاحي"

تأثرت المغرب كما تأثر غيرها من الدول بالربيع العربي ، فتم إنشاء حركة 20 فبراير والتي دعت لمظاهرات في نفس التاريخ للمطالبة بتحويل النظام الملكي الحاكم إلى ملكية دستورية برلمانية ديمقراطية، والمطالبة بالشروع بالإصلاحات اللازمة للبلد. وكانت هذه المظاهرات بدعم من الأحزاب السياسية وهيئات حقوقية عديدة ، بعدها أُنشيء دستور جديد يحد من صلاحيات الملك ويقوي من موقع رئيس الوزراء، وتم التصويت على الدستور في استفتاء شعبي وتمت الموافقة عليه بالاغلبية ودخل حيز التنفيذ في تاريخ 1-8-2011 بعدد من الحقوق المدنية الجديدة وضمانات دستورية لحرية التعبير واستقلال القضاء[1].

ومن الجدير ذكره أن المغرب استفادت من نموذج تونس ومصر القريبتين جغرافياً وسياسياً بعض الشيء، هذا على صعيد القيادة أما الأحزاب فقد استغلت هذا الأمر لإحداث ضغط سياسي على النظام الملكي، من أجل الشروع في عملية الإصلاح السياسي والافراج عن المعتقلين السياسيين وقد تحقق لهم ذلك. وقد نظم الدستور المستفتى عليه

---

(1) مصطفى عثمان إسماعيل ، **الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد،** مصدر سبق ذكره : ص104-105.

عملية الانتخابات البرلمانية التي جرت بعيد إقراره، وفاز حزب العدالة والتنمية برئاسة عبدالاله بنكيران بأكثر عدد من المقاعد في البرلمان، الأمرالذي أهله بأن يقود ائتلافاً حكومياً لقيادة أول حكومة بصلاحيات واسعة بعد الاستفتاء على الدستور[1]. وهكذا فإن المغرب قد تأقلم مع الربيع العربي وحافظ على نظامه ومؤسساته بأقل تكلفة ممكنة مما أهله لأن يكون النموذج الإصلاحي من نماذج الربيع العربي.

المطلب الثاني: تونس ومصر "النموذج السلمي"

أ- نموذج تونس: حكم بن علي تونس لمدة 23 سنة فجعلها دولة بوليسية ذات قبضة حديدية، ومثل يوم 17-12-2010 بداية انهيار هذه القبضة بإحراق محمد البوعزيزي نفسه، احتجاجاً على واقع يحترق به الإنسان التونسي يومياً، مثلما انتشر الحريق في جسد البوعزيزي انتشر إلى كل أرجاء تونس وتداعت الأجهزة الأمنية لقمع المظاهرات، التي تصاعدت مطالبها من دعاوى إصلاحية إلى المطالبة بإسقاط النظام. وبوجود وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العربي، التي غطت الأحداث أولاً بأول في سابقة لم تكن تحدث من قبل، مع تزايد عدد القتلى والمصابين، مثّل ذلك وقوداً للثورة التونسية[2].

وكان لموقف الجيش المساند للشعب الثائر أثره في إقناع بن علي بالمغادرة في 14-1-2011، خلّف هربه فراغاً سياسياً خاصةً وان الأحزاب المغيبة في السجون غير مهيأة لتسلّم الحكم، ومع تزايد الزخم الثوري شرعت الحكومة التي عينها بن علي قبل هروبه بتحديد موعد للانتخابات الرئاسية تحت الضغط الشعبي المطالب بسرعة تسليم السلطة إلى سلطة منتخبة فتم إجراء انتخابات لتشكيل هيئة تأسيسة لإقرار الدستور وإجراء انتخابات نيابية[3].

---

(1) بلال التليدي(2012) ، **الإسلاميون والربيع العربي** ، ط1 ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت: ص56.
(2) عبدالمجيد الشرفي(2011) ، **الثورة والحداثة والاسلام** ، ط1 ، دار الجنوب للنشر ، تونس: ص24.
(3) نزار عبدالقادر(2012) ، **الربيع العربي والبركان السوري** ، ط1 ، بيروت: ص54-58.

جرت الانتخابات وشهدت صعود الإسلاميين الذين كانوا الأكثر تعرضاً للملاحقة والاضطهاد، ويعد النظام السياسي التونسي الحديث نظاماً نيابياً، يشكل بموجبه رئيس الكتلة النيابية الاكبر الحكومة مع وجود رئيس جمهورية شرفي[1].

ولم يستقر النظام السياسي التونسي حتى الآن ، بالرغم من وجود موقف مستوعب للمرحلة الانتقالية من قبل الأحزاب الإسلامية والليبرالية التي تمسك مقاليد الحكم لإيجاد حالة من التوافق الوطني ، الا أن مؤسسات الدولة لم يحدث عليها تغير يتلاءم مع الحالة الثورية السائدة، بل إن تلك المؤسسات ربما تقود ثورة مضادة للحالة السياسية التونسية الركيكة نوعاً ما، خاصةً مع اغتيال الصحفي العلماني شكري بلعيد ، وقد كشف رئيس الجمهورية التونسية المنصف المرزوقي عن وجود مخطط للدولة العميقة غرضه الانقلاب على الحكومة المنتخبة[2].

ب- نموذج مصر: كانت شرارة الثورة المصرية تُحمى على نار هادئة عندما تم اغتيال الشاب خالد سعيد من قبل قوات الأمن جراء التعذيب بتاريخ 6-6-2010، تضامن مع هذه الحادثة مجموعات كبيرة من الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي، واستمرت الاحتجاجات حتى تم تحديد تاريخ عيد الشرطة 25 – يناير -2011 موعداً للتظاهرات بشكل أكبر حدة[3]. واستدعى مع هذه المظاهرات معاناة الواقع المصحوب بأمل التغيير على غرار ثورة الياسمين التونسية، فازداد زخم المظاهرات وشارك فيها فئات الشعب المصري كافة من دعاة، ومشايخ، ورياضيين، وفنانين[4] وفئات الشعب الأخرى كافة – عدا أغلب الإعلاميين- ، وسقط في الثورة المصرية قرابة 846 قتيل. واستطاعت الثورة المصرية بعد مرور 18 يوم إجبار حسني مبارك على التنحي، وتسليم سلطاته إلى المجلس العسكري الذي شرع بإنشاء لجنة دستورية لإجراء عدة تعديلات دستورية تم التصويت بتاريخ 19-3-2011 عليه ووافق الشعب المصري على تلك التعديلات بنسبة 77.2 % نعم و22.8% . يذكر أن جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي في مصر كان مع التعديلات الدستورية في المقابل كان السياسي

---

(1) محمد حتاملة (2012) ، **ثورة العرب –الربيع العربي** ، مصدر سبق ذكره ، عمان : ص103.

(2) برنامج بلا حدود ، قناة الجزيرة الفضائية ، مع الرئيس التونسي ، 2-10-2013
http://www.youtube.com/watch?v=B84WAMtOgww

(3) محمد الحتاملة ، **ثورة العرب الربيع العربي**، مصدر سبق ذكره : ص164-166.

(4) ناصر جويدة وخالد خلف (2012) ، **الثورات العربية في الميزان** ، ط1 ، دار الوفاء للنشر ، مصر: ص53.

محمد البرادعي وحركة 25 يناير وحركة 6 إبريل ومجموعة من الفنانين والدعاة مثل عمرو خالد ومحمد حلمي صوتوا ب(لا) [1].

وقد تراخى المجلس العسكري في تسليم السلطة التي وعد خلال ستة أشهر أن تسلم إلى سلطة مدنية منتخبة، الا أنه أضاف سنة أُخرى إليها. وبالرغم من إجراء الانتخابات النيابية وفوز الإخوان المسلمين بنسبة 47% والسلفيين بنسبة 23% الا ان مجلس الشعب المصري لم يكن بمقدوره استجواب رئيس الحكومة أو الوزراء أو تغييرهم ، بل وصل الأمر إلى ان يهدد رئيس مجلس الشعب بأن تحل المحكمةُ الدستورية البرلمان المنتخب وفعلاً حصل ذلك قُبيل انتخابات الرئاسة المصرية[2].

بعدها تمت الانتخابات الرئاسية وفاز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بالرئاسة الا أنه وبعد مرور سنة واحدة، أزاحه الجيش المصري إثر مظاهرات حاشدة خرجت عليه نتيجة سوء الخدمات وإخفاق التوافق السياسي في مصر، ولا يزال الوضع السياسي المصري ملتهباً حتى اللحظة ويبدو أن غده مليء بالتحديات التي تهدد كيان الدولة المصرية وسنأتي على تفصيل المشهد المصري في الفصل القادم بالإضافة إلى المشهد التونسي.

المطلب الثالث: عسكرة الثورة ليبيا واليمن إلى حد ما

أ- ليبيا: هبت موجة كبيرة من الشعب الليبي يوم الثلاثاء 15-2-2011 تأثراً بموجة الربيع العربي المتصاعدة، ودعا المتظاهرون الليبيون الشعب إلى يوم غضب عارم في 17-2 – عنوان الثورة الليبية- لإحياء ذكرى استشهاد 10 أشخاص قتلوا أمام السفارة الايطالية من قبل قوات الأمن في نفس التاريخ عام 2006 لقيامهم بمظاهرة احتجاجاً على الرسوم الكاركاتيرية المسيئة لمقام الرسول الكريم محمد(صلى الله عليه وسلم) [3].

(1) المستشار طارق البشري(2012) ، **من أوراق ثورة 25 يناير** ، ط1 ، دار الشروق للنشر ، مصر: ص15.
(2) المرجع نفسه ، ص215.
(3) محمد حتاملة ، **ثورة العرب – الربيع العربي،** مصدر سبق ذكره **:** ص288-299.

وسرعان ما قمع العقيد القذافي شعبه بالصواريخ والطائرات، حتى أستشهد في الاسبوع الأول قرابة ألفي شخص، وبما أن ليبيا تنتج يومياً قرابة 2,5 مليون برميل نفط[1]، فقد تداعت الدول الغربية باتخاذ الوسائل العملية مستغلة قصف العقيد شعبه بالصواريخ، فقرر مجلس الأمن فجر الجمعة 18-3-2011 فرض حظر جوي على ليبيا وتوجيه ضربات جوية لكتائب القذافي بذريعة "منع استخدام القوة ضد المدنيين". تصاعدت العمليات القتالية ضد القذافي حتى تمكن الثوار الليبيون من دخول مدينة طرابلس بمساندة من الغطاء الجوي لحاف الناتو بتاريخ 21-8-2011 ، وفي 20-10-2011 قتل الثوار القذافي بعد أسره[2].

لم يعرف شكل النظام السياسي الليبي في عهد القذافي فهو ليس نظاماً جمهورياً ، أو برلمانياً ، وليس اشتراكياً ، أو رأسمالياً إنه نظام القذافي وكتابه الاخضر بامتياز . هذا الأمر يضع الثوار الليبيين اليوم أمام تحدي بناء الدولة بمؤسساتها كافة المفتقدة أصلاً لبنية قانونية أو تشريعية متطورة ، وفي هذا الصدد يصف المفكر عزمي بشارة الثورة الليبية : "إن الشعب الليبي يريد إستعادة النظام لا إسقاطه؛ لأنه لم يعد هناك نظام بعد مجيء القذافي"[3].

الا ان ليبيا لا تزال مستأنفة للحياة السياسية، مع وجود تحديات جمة نتيجة القبلية، وانتشار المليشيات، وعدم التجانس القبلي العام، وغياب قوة صلبة ممتدة لمناطق ليبيا كافة، وقد اجريت الانتخابات العامة في 21-6-2012 ولا يزال هناك اضطرابات داخلية في مناطق عدة[4]. لذا يحتاج بناء الدولة الليبية الحديثة إلى مصالحة وطنية شاملة لمواجهة التحديات المتوقعة على النظام السياسي الوليد.

ب- اليمن الحالة العسكرية إلى حد ما: انطلقت الثورة اليمانية في تاريخ 3-2-2011 وتوجت المظاهرات اليمنية بيوم الغضب يوم 11 فبراير تزامناً مع سقوط مبارك في مصر، وسرعان ما انشق العديد من قيادات الجيش والدبلوماسيين على الرئيس علي عبدالله صالح بعد مجزرة ساحة التغيير ضد المتظاهرين العزل في 18-3-2011. قامت بعض الدول العربية وخاصة

---

(1) جمال خاشقجي (2013) ، **ربيع العرب –زمن الإخوان** ، ط1 ، دار مدارك للنشر ، دبي: ص304.
(2) محمد حتاملة ، **ثورة العرب – الربيع العربي،** مصدر سبق ذكره **:** ص308.
(3) علي حرب (2011) ، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي ،** ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان : ص64-77.
(4) موقع هنا صوتك الالكتروني: http://www.rnw.nl/arabic/article/727440

دول مجلس التعاون الخليجي ، على اعتبار ان اليمن دولة خليجية محاذية لدول الخليج بطرح المبادرة الخليجية التي تضمنت تنحي الرئيس اليمني عن الحكم خلال ثلاثين يوماً، مع منحه ومعاونيه الحصانة القضائية لمنع مساءلته على فترة حكمه وتسليم السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي . وسرعان ما أعلن حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه صالح في تاريخ 23-4-2011 قبول المبادرة[1].

وتم انتخاب نائب الرئيس في 21-2-2012 كرئيس توافقي مؤقت للبلاد حتى انتخابات عام 2014[2]، ولا يتوقع أن يستمر الوضع اليمني على حالة الهدوء هذه؛ فثمة قلاقل داخلية موروثة تهدد استقراره منها وجود الحوثيين في الجنوب وبقاء هيكل النظام دون تغيير مما يهدد استمرار عملية التحول الديمقراطي في البلاد. وفي ختام هذا المبحث نجد أن الربيع العربي جاء بسبب حالة من الانسداد السياسي، والعجز الديمقراطي عانت منه الدول العربية طيلة عقود من الزمن، نتج عن هذا الربيع انتخابات تعددية أوصلت الإسلاميين إلى الحكم ربما ستؤدي إلى موجة استبدادية جديدة، وهو الأمرالذي لم يثبت صحته على الواقع الملموس[3]، في هذا الصدد كان الغرب يفهم بالضرورة أن إنشاء ديمقراطيات في مجتمعات مسلمة لن يؤدي إلى ديمقراطية ليبرالية، لأنه سيكون هناك فرصاً كبيرة للإسلاميين للفوز فيها، وبالتالي فرض برنامجهم السياسي، الذي ربما سيكون أكثر عداء للغرب، منه عن النظم المستبدة الحاكمة[4]. لذا اهتم علماء الغرب وكان من أبرزهم هنتجتون(1997) في التركيز على قيم الديمقراطية المناهضة للإسلام، مما يحبط تنفيذ الديمقراطية في البلدان المسلمة، وقد ثبت هذا الأمر بشكل بارز حين فاز حزب الإنقاذ الإسلامي بالانتخابات في الجزائر عام 1991 بالرغم من وجود أحزاب ليبرالية منافسة له[5]. لذا يتضح لنا جلياً أن بعض الأنظمة السياسية العربية لم تعد قادرة على التكيف مع شعوب التحديث والعالم المعاصر.

(1) محمد حتاملة ، **ثورة العرب – الربيع العربي** ، مصدر سبق ذكره، ص336-338.

(2) جمال خاشقجي ، **ربيع العرب – زمن الإخوان،** مصدر سبق ذكره : ص313.

(3) Eric Chany (2012), **Democratic change in the Arab world, past and present**, Harvard University, no. 1: p 374.

(4) Alon Ben-Meir (spring 2006), Challenges to democracy in the Arab and Muslim world, Turkish Journal of International Relations, Vol. 5 Issue 1/2, p85.

(5) FADIA FAQIR (1997), **Engendering democracy and Islam in the Arab world,** Oxford Development Studies, Vol 18, No 1, p 170.

الفصل الرابع

واقع الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي

تواجه الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي تحديات جمة ، تمثل ثُقلاً متراكماً على كاهل النظام السياسي من جهة، وعلى كاهل الشعب الثائر ككل من جهة أُخرى ، فلم تكن الأنظمة السياسية السابقة لمرحلة الربيع العربي قد حققت الاستقرار السياسي، والاقتصادي بسبب منظومة الفساد الإداري والاقتصادي التي كانت احدى أسباب قيام الربيع العربي، ولم يكن حال الشعب كما هو عليه اليوم من ثورة في التوقعات على كافة الصعد.

هذا الأمر ألقى بظلاله على الواقع السياسي المليء بالتحديات والعقبات الموروثة والمستحدثة، والذي يؤثر بالضرورة على المرحلة الانتقالية التي تعيشها دول الربيع العربي اليوم في محاولة التحول نحو الديمقراطية، والخروج من عنق الزجاجة، أو النكوص عنها، أو العلوق فيها. ولكل من هذه الحالات الثلاث شواهد من دول العالم ، لذا فإن المرحلة الانتقالية تمثل المرحلة المركزية لتحديد نتائج ما أفضت إليه الحالة الثورية لدول الربيع العربي ومن خلالها يمكن التنبؤ بالنتائج المستقبلية[(1)].

يتناول هذا الفصل في مبحثه الأول واقع النظام السياسي التونسي، وتحديات وعقبات المرحلة الانتقالية، وأهم التيارات السياسية الفاعلة فيها، بينما يتناول المبحث الثاني واقع النظام السياسي المصري ، الذي مر بمرحلتين: الاولى تمثلت في حالة 25 يناير 2011 الثورية، وقواها السياسية، والثانية تمثلت بمظاهرات 30 يوليو 2013 وما تلاها، من إعلان وزير الدفاع ما سمي خارطة الطريق للمستقبل في 3 تموز 2013 والتي ما زال واقعها متغيراً حتى اللحظة.

المبحث الأول: نموذج تونس

مورس الاستبداد في تونس منذ الاستقلال عام 1956م ، من قبل الرئيس الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية بعد إلغاء الملكية في 25-6-1957، بعد خلع الملك محمد الامين

---

(1) د.أحمد نوفل(2012)، **إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية**، ط1 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ع21 ، عمـان: ص27.

باي ، وقد تم تسمية بورقيبة رئيساً للجمهورية مدى الحياة بعد استنفاذ دوراته الرئاسية في 18-3- 1975[(1)].

أنفذ بورقيبة حزبه (الحزب الدستوري الديمقراطي) في مؤسسات الدولة وخصوصاً الاتحاد العام التونسي للشغل ، وأدخل تعديلات على قانون الأحوال الشخصية في إطار "علمنة الدولة"، وهذا المصطلح لا يقصد به فصل الدين عن الدولة، بل نبذ كل ما يرمز إلى الدين في الدولة في مقاربة لواقعها أشبه ما تكون بمصطفى كمال في تركيا، ضمن "شرعية الزعيم الابوي الثورية"[(2)].

وفي أكتوبر 1987 تولى مدير الأمن زين العابدين بن علي الرئاسة، وكانت تونس حينها تعاني من أزمة اقتصادية خانقة ، فانتهج سياسة انفتاح نحو أوروبا مما خفف الأزمة، وعلى صعيد الحريات أصدر قراراً بمنع الحجاب الذي وصفه بالزي الطائفي في بلاد نسبة المسلمين فيه 98%[(3)].

أدت اللبرلة الاقتصادية في ظل الاستبداد السياسي إلى اختلال توزيع الدخل القومي وتكديسه بيد قلة محيطة بشخص الحاكم "الاوحد"[( )] الذي اختزل مؤسسات الدولة بشخصه[(4)]. إلا أن الواقع السياسي التونسي شهد تعددية حزبية شكلية وارتفاع المؤشرات الاقتصادية بشكل لا بأس به، مع انخفاض متدرج في معدلات الفقر، حيث يذكر تقرير المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الفقر تراجعت من 7,7% عام 1985 إلى 3,8% عام 2005[(5)].

يذكر أن الفساد في تونس أقل من غيره من الدول إذ يشير تقرير الشفافية العالمية الصادر سنة 2009 أن نسبة الفساد في تونس بلغت 4,2 من 10 وهي نسبة ليست كبيرة قياساً بدول عربية أُخرى فقد بلغت في الكويت مثلاً 4,1 ، أما نسبة البطالة في تونس فقد بلغت نسبة 14,1% في حين بلغت في اليمن 18,4 وفي لبنان 15%[(6)].

---

(1) د.راغب السرجاني(2011) ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** ، ط1 ، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمـة، القـاهرة: ص85.

(2) عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مصدر سبق ذكره: ص64.

(3) محمد حتاملة ، **ثورة العرب- الربيع العربي** ، مصدر سبق ذكره: ص95.

( ) الكلمات بين قوسين بهذا الشكل "" لا تُعبر بالضرورة عن رأي الباحث وإنما للإشارة إلى إستعمالها في وقتها وهي تكفي للدلالـة على المضمون دون شرح.

(4) عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مصدر سبق ذكره: ص29.

(5) المرجع نفسه ، ص110.

(6) راغب السرجاني ، **ثورة تونس** ، 24-1-2011. http://islamstory.com ثورة-تونس-2

بيد أن رئيس الدولة وقائد الأمن السابق كان يقود دولة بوليسية حقيقية ، تهدر كرامة الإنسان بالدرجة الأساس ، وتفصل الفرد عن موروثه القيمي والحضاري بالتوازي مع محاولة فرض قيم جديدة على المجتمع، وهنا يكمن جوهر الربيع العربي الذي تبلور لاسترداد كرامة الإنسان(1).

في يوم 17-12-2010 أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، احتجاجاً على مصادرة عربته التي كان يبيع عليها الخضار وعدم السماع لشكواه، بل وصفعه من قبل شُرطية تونسية (عون تراتيب) تدعى فادية حمدي في الولاية(2)، تلقف النقابيون، والسياسيون المعارضون الخبر وقام حوالي 350 شخص بالتجمع في الولاية، احتجاجاً على الحادث، وفي اليوم التالي انضم إليهم نقابيون وشرائح أُخرى، لتتشكل مظاهرات بأعداد كبيرة ومع الغروب إنفض الجمع المحتشد بإرادته دون خسائر بالارواح، بالرغم من استخدام الهراوات من قبل الشرطة بيد أنه تم اعتقال ما يقرب من 80 شخص في الولاية(3).

وفي 19-12-2010 تم تكوين لجنتين في الولاية للدفاع عن ضحايا التهميش وتضم جميع الأحزاب السياسية القانونية، وغير القانونية، وممثلاً عن عائلة البوعزيزي وممثين نقابيين، وانطلقت بعدها مسيرة نحو مقر الولاية للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين، وسارعت الأحزاب في اليوم التالي بإطلاق دعوات الإصلاح كالحزب الديمقراطي التقدمي ، وأصدر المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بياناً دعا فيه إلى الاضراب العام، وفي 20-12-2010 توسعت رقعة الاحتجاجات بسبب وسائل الاتصال البديلة (Facebook,twitter)، وانتشار الصور والاخبار على مواقع التواصل الاجتماعي حول ما يجري في سيدي بوزيد، وفي 21-12-2010 أرسل النظام وزير التنمية، ووعد بمشاريع تنموية واسعة في الولاية مستعيناً ببعض الأحزاب الشكلية، وفي اليوم ذاته انطلق شعار: الشعب يريد إسقاط النظام(4).

في 4-1-2011 تم إعلان وفاة البوعزيزي، انتشرت بعدها المظاهرات في العاصمة تونس، وسوسة، وصفاقس، وقفصة، والقصرين، والكاف، وقابس والمدن التونسية الأخرى كافةً،

---

(1) توفيق المدني(2011) ، **سقوط الدولة البوليسية في تونس** ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت: ص8.
(2) حادثة الصفع غير مؤكدة في بعض المراجع التي رجعت إليها، لكن بعض الكتاب أكدوها.
(3) عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** ، مصدر سبق ذكره: ص213.
(4) المرجع نفسه ، ص221.

وزادت أعداد المتظاهرين وسقط ما يقرب من 300 قتيل حتى 13-1-2011 حين ظهر بن علي ملقياً خطابه للأمة(1).

أهم ما جاء في خطابه أنه فهم الكل، البقال والسياسي على حد سواء، وأن هناك حاجه مِلحة لإطلاق الحريات، بل إن ضرب المتظاهرين بالخرطوش الحي غير مبرر-على حد تعبيره-، لذا استوجب تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث وتحديد مسؤولية الاطراف أياً كانوا ودون استثناء، وأكد أنه كلف الحكومة بتخفيض الأسعار، مكرراً لمرات عدة "انني قد فهمتكم"، وأنّه لا بد من حرية الإعلام واستخدام الإنترنت، وحق التظاهر السلمي مع "أخذ الموافقة المسبقة"، وتفعيل التعددية وصون الدستور، وأن لا رئاسة مدى الحياة ، واعداً الشعب بعدم الترشح لانتخابات 2014(2).

بدا قائد الأمن السابق مهتزاً مستدِراً عطف شعبه ، مذكِراً له بأنه خدم البلاد نصف قرن محذراً إياه بأسلوب "الاب"، بان هناك متآمرين وأطرافاً خارجية يسعون لتدمير البلاد. الا ان الاوان قد فات، فالحالة الثورية تتغذى على مثل هذه الخطابات حتى هرب بطائرته في اليوم التالي(3). ليتم بعدها الانتقال إلى المرحلة الانتقالية المليئة بالتحديات والتركات الثقيلة للنظام المخلوع ، والتي ستكون أصعب من حيث الكيف عن الحالة الثورية التي أدت إلى سقوطه.

المرحلة الانتقالية:

آلت السلطة إلى وزير ابن علي الأول محمد الغنوشي ، وألتفت حوله قوى يسارية كحزب التجديد الحزب الشيوعي سابقاً ممثلةً برئيسه أحمد إبراهيم ، وأحمد الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي، إضافةً إلى بقايا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (حزب ابن علي)، أُريد لهذه الصورة أن تكون عنوان المرحلة الانتقالية، الا أن الاعتصام الشعبي المقام في مدينة صفاقس التونسية تحت عنوان "تصحيح مسار الثورة " ، أسقط الغنوشي وأفسح المجال لحكومة جديدة واجبها الاعداد لانتخابات حرة(4).

---

(1) د.راغب السرجاني ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** ، مصدر سبق ذكره: ص90 .
(2) للاطلاع على خطاب بن علي المتلفز الرجوع إلى الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=2AQm45CGcHo&noredirect=1
(3) المرجع نفسه.
(4) أحمد الابيض(2012) ، **انتخابات المجلس التأسيسي في تونس ماذا بعد**؟ ، مجلة دراسات شرق أوسـطية ، عـدد58، عمـان: ص77.

بدا عدم التوافق الحزبي للوهلة الاولى عند النظر إلى التحالفات السياسية التي قدمت نفسها إلى انتخابات المجلس التأسيسي، فقد اختارت أحزاب أقصى اليسار المتكونة من 15 تنظيم اسم 14- يناير كعنوان لما سمي بمبادرة 14-يناير يقودهم حزب العمال الشيوعي، وحصر هذا العنوان في تجمع معين يعطي رسائل سلبية إلى قوى الثورة الأخرى مفادها أنه يسحب عنها الحلة الثورية، وبرزت عدة أحزاب أُخرى مثل حركة النهضة –الإخوان المسلمين في تونس- المتأسسة في 6-6-1981 بشكل علني بعد أن كانت مطاردة أمنياً، ويقدر عدد من اعتقل من أبنائها ب30 ألف شخص، يذكر ان حركة النهضة إنفتحت جزئياً على نظام بن علي في فترته الأولى(1).

ومن الأحزاب التي برزت أيضاً، الحزب الديمقراطي التقدمي المتأسس سنة1983، وهو من الأحزاب المعارضة لسياسة ابن علي، وكان هذا الحزب متبنياً للثورة التونسية منذ بدايتها وأقدم على القيام بعدة إضرابات في فترة ابن علي الا ان انضمامه لحكومة الغنوشي وقبوله لخطاب ابن علي قبل يوم واحد من هربه، واستخدامه لخطاب سياسي هجومي تجاه القوى الأخرى، أسهم في تراجع شعبيته بشكل كبير لدى الشارع التونسي. كما برز حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المتأسس في تموز 2001 برئاسة المعارض-الرئيس الحالي- المنصف المرزوقي، وهو كما النهضة لم يحصل على ترخيص رسمي للعمل الا بعد الثورة، ومن الأحزاب التونسية الأخرى حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، وأسس في نيسان 1994 ومنح الترخيص للعمل في عام 2002 وهو يمثل حزباً علمانياً وسطياً(2).

اجريت الانتخابات في 23-10-2011 وفازت حركة النهضة الإسلامية بالمرتبة الأولى بنسبة41% من اجمالي عدد المقاعد ، وحصل المؤتمر من أجل الجمهورية 13,4%، والعريضة الشعبية التي يرأسها الهاشمي الحامدي رئيس قناة المستقلة التي تبث من لندن على 12%، وحزب التكتل الديمقراطي على 9%، والحزب الديمقراطي التقدمي على 8%(3).

---

(1) لتفاصيل أكثر عن القوى الحزبية في تونس مراجعة الرابط التالي: حركة-النهضة-في-الذكرى-الثلاثين islamstory.com/ar

(2) عزمي بشارة ، **الثورة التونسة المجيدة** ، مصدر سبق ذكره: ص169-176.

(3) موقع المجلس الوطني التأسيسي التونسي:

www.chambre-dep.tn\site\main\ar\docs\compos_partis.jsp

شكل حزب النهضة الحكومة وترأسها أمينُها العام الحمادي الجبالي بالتآلف مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي، ضمن ما بات يعرف "بالترويكا"، التي عكست إرادة التوافق من أجل إجتياز المرحلة الانتقالية، فشكل الحكومة امين عام النهضة – بصلاحيات تنفيذية واسعة -، وتسلم رئاسة الجمهورية المنصف المرزوقي، وتسلم رئاسة البرلمان مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل.

تعد فرص نجاح التجربة التونسية منذ بدايتها أكبر من نظيراتها من دول الربيع العربي الأخرى، ويعود ذلك لعدة خصائص يتمتع بها المجتمع التونسي كالرفاه مثلاً، إذ إن نسبة السكان الذين يمتلكون منازل خاصة بهم تبلغ 75%، مع وجود دور فاعل للمرأة ، ونسبة عالية من المتحدثين باللغة الأجنبية -الفرنسية- ، إذ استفادت تونس من الجامعات الفرنسية في تكوين نخبتها، مع وجود مجتمع متجانس، وطبقة وسطى متعلمة، وقد وضع المفكر (ليبست) نظرية تربط التحول الديمقراطي بنمو الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية ، وعبر عن نظريته بنموذج كوريا الجنوبية التي مرت بتحول ديمقراطي انتهى إلى الاستقرار بعد مظاهرات طلابية عام 1988، إثر سلسلة من الانقلابات العسكرية التي استمرت منذ الخمسينيات وحتى الحركة الطلابية، مع وجود تشابه في مؤشرات التنمية الاقتصادية والتعليم شبيهه بتونس عام2011، فكلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم، والديمقراطية قادرة على تحقيق الرخاء أكثر من اللاديمقراطية مثل ذلك دول عديدة كإسبانيا والبرتغال وكوريا الجنوبية[1].

وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة إلى ضرورة الربط بين عملية التحول الديمقراطي، وفكرة نمو المجتمع المدني ، الذي لديه إمكانية توجيه التحول الشعبي النخبوي باتجاه قيم فاعلة على أساس المواطنة، والمساواة ، والمسؤولية ، والتعددية. إذ تتمكن قوى المجتمع المدني من التطور مع وجود أحزاب سياسية بدعمها بشبكة واسعة من المنظمات العامة والخاصة، تكون بدورها قادرة على ممارسة ضغط على النظام بامتلاكها بنى تنظيمية، وقاعدة جماهيرية ، ووسائل وآليات واضحة لاستقطاب آراء القاعدة، وإطلاقها على المسرح السياسي[2].

وتونس اليوم تواجه عقبة التعامل مع الماضي بمؤسساته الأمنية - التي كان جزء منها قد قمع الأحزاب الحاكمة اليوم-، والإدارية مؤسسات الدولة الأخرى كافة، بموروثها الاجتماعي

(1) رضوان زيادة (30-4-2011) ،**كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد30 : ص150.
(2) المرجع نفسه ، ص152.

والثقافي والبيروقراطي، فأجهزة الدولة السابقة هي ميراث للشعب لا للنظام، ومن الخطأ أن يقدم الشعب على هدم مؤسساته التي بحاجة إلى وقت لكي تؤدي دورها المنشود، وهي ربما تعد مسألة خلافية بين القوى الثورية والسياسية في فترة ما بعد الربيع العربي[1].

ولكن لا بد لنا أن نشير في هذا الصدد أن تونس كغيرها من دول الربيع العربي تفتقد لمؤسسة إقليمية ترعى عملية التحول الديمقراطي باتجاه بناء مؤسسات ديمقراطية مستقلة، فجامعة الدول العربية ليس لديها دور فعلي يذكر بعكس الاتحاد الأوربي الذي ساعد دول أوروبا الشرقية في بناء مؤسساته الديمقراطية، ومدها بالمساعدات الاقتصادية، والخبرات البشرية ليؤهلها للانضمام إلى الاتحاد فيما بعد ضمن شروط محددة، وسقف زمني معين، هذا الأمر بالرغم من أنه سيصعب من عملية التحول الديمقراطي، ولكن سيجعله في حال نجاحه أكثر رصانةً كون النجاح -لو قدر له النجاح- سيكون نتاج إرادة توافقية داخلية [2].

لذا فإن التوقيتات الزمنية تعتبر عاملاً مهماً في نجاح المرحلة الانتقالية، بحكم فورة الحالة الثورية، وأي تأخير ربما يكون له انعكاسات كبيرة على الواقع الثوري القائم، وقد تحولت المرحلة الانتقالية في عدة دول إلى ما يشبه المصيدة للقوى المتصدرة للحكم[3]. لذا كان لزاماً على أطراف الحكم الجديدة في أن تحدد ملامح التحول الديمقراطي من خلال تحديد جدول زمني لإتمام عملية التحول وتنظيم الانتخابات وتفكيك أجهزة القمع السابقة وبالدرجة الأساس الأمن والقضاء، ومن ثم تغيير القوانين الرئيسة كالدستور، وقانون الأحزاب، والإعلام، والمجتمع المدني. ودورة الإصلاح هذه للنظام لابد لها ان تتم لإكمال عملية التحول الديمقراطي، إذ لا بد من الشروع بعملية تطهير جهاز الدولة ثم إعادة بنائه، مثلاً يتم تفكيك محور وسائل الإعلام كونه أبرز ركائز النظام السابق، ويتم ذلك من خلال حل وزارة الإعلام وإنشاء مؤسسة إعلامية منفصلة عن الحكومة بشركة مساهمة واحدة ضمن عاملي التنافسية والأسبقية، ومثال ذلك محطة شبكة الإعلام البريطاني bbc[4]. إن الحالات الثورية يجب أن ترتبط برؤية جديدة للنظام السياسي والاجتماعي مفادها إمكانية إحداث تغيير بعيد المدى في مؤسسات الدولة القائمة[5].

---

(1) جواد الحمد(2012)، **أدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية،** مصدر سبق ذكره: ص34-35.
(2) رضوان زيادة ، **كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية** ، مصدر سبق ذكره: ص153.
(3) بيان العمري ، **إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية،** مصدر سبق ذكره: ص20.
(4) رضوان زيادة ، **كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية** ، مصدر سبق ذكره: ص158.
(5) Furt Francois (January 1998), **Democracy Utopia and revolution**, journal of democracy vol.9, No.1 p66.

وخلال إنشاء عملية التحول الديمقراطي لا بد أن يوازيها عملية تسمى بالعدالة الانتقالية، التي تتيح للدولة إعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة كالعدالة، واحترام القانون، والمساواة على أساس المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات دون تمييز، والعدالة الانتقالية تُعالج إرثاً من انتهاك حقوق الإنسان، أو الابادة الجماعية، أو الحرب الاهلية. ويمكن إدراكها من خلال إعادة البناء الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، وتشكيل لجان تحقيق مستقلة، وتعويض الضحايا، يمكن تلخيص الحالة ككل بتحقيق العدالة أثناء مرحلة التحول الديمقراطي، أو المرحلة الانتقالية. وهو أمر ليس بجديد فقد حصل في تشيلي عام 1990، وغواتيمالا 1994، وجنوب إفريقيا1994، وبولندا 1997، وسيراليون1999، وتيمور الشرقية 2001، والمغرب 2004. بعد القمع يجد المجتمع نفسه أمام تركة من إنتهاكات الماضي، لذا تتعامل معها الدول ضمن منطق المصالحة والعدالة والسلام بالادوات القضائية وغير القضائية، لمنع ممارسة العدالة الاهلية، بحيث يقتص الناس لأنفسهم بأنفسهم. وهذا الأمر يستلزم الشروع بنهج إصلاحي سريع لمؤسسات الدولة لبناء الثقة مع الشعب، وبدون عملية الإصلاح هذه ستكون أي عملية محاسبة لمرتكبي الجرائم منقوصة، ويكون الإصلاح من خلال إصلاح جهاز الشرطة وإعادة هيكلته، والإصلاح المؤسساتي، ومنع مرتكبي الجرائم من الاستمرار في مناصبهم، وتحييد المؤسسة الأمنية عن العمل السياسي لضمان مهنيتها، وتتسم عملية الإصلاح هذه بالتدرج، لذا فهي تستغرق عدة سنوات من العمل الدؤوب مصحوبةً بإرادة التغيير[1].

إذاً مفهوم الانتقال (Transition) حسب أودنيل وشمبتير يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وتنتهي هذه المرحلة ، فور اكتمال تأسيس النظام الجديد، وهذه المرحلة ربما لا تؤدي إلى أنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي. فقد تؤدي مرحلة الانتقال أو التحول الديمقراطي إلى ظهور نظم هجينة، فهي ليست ديمقراطية راسخة، وفي ذات الوقت غير شمولية، فقد يؤدي التحول إلى الاكتفاء بتحقيق الانفراج السياسي دون تأسيس نظام سياسي جديد[2].

وفي هذا الصدد يمكن تحديد ملامح اكتمال عملية التحول الديمقراطي عند توافر عدة مؤشرات مثل: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق مع الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام الوليد، خاصةً إصدار دستور جديد ، وتشكيل حكومة بانتخابات عامة حرة ونزيهة،

---

(1) رضوان زيادة، **كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية**، مصدر سبق ذكره: ص163-171.

(2) Bruce K. Rutherford (fall2010) **Egypt after mubaak: liberalism, Islam, and democracy in the Arab world**, Review by, El-Sayed El-Aswad, UAE University, pp 318.

وتكون هذه الحكومة منفِذة لإرادة الشعب بصلاحيات واسعة تتوافق مع طبيعة المرحلة ، وإقرار السياسات الجديدة التي تعكس حالة التحول الديمقراطي، وعدم وجود قوى أُخرى تُنازع السلطات الثلاث الصلاحية والاختصاص، ويجب ان تكون هذه السلطات متوازية ومتخصصة وفق ما يحدده الدستور المستفتى عليه[1].

ومرحلة التحول الديمقراطي هي مرحلة ليست باليسيرة، فهي مرحلة معقدة ومليئة بالتحديات والعقبات التي يتوجب على القوى الثورية إدراك أبعادها، وأن لا تعتبرها فُرصة تاريخية من أجل حجز أكبر رقعة لها في النظام السياسي المنْوي إقامته، وغالباً ما يقال: "أن الثورة تأكل أبنائها"، لذا فإن تحديات جمة ترافق هذه المرحلة من أبرزها: إطالة الامد الزمني لهذه المرحلة وهو أخطر تهديد يواجهها فتسيطر النزاعات على أجنحة الثورة، ومن ثم تحدث فوضى شاملة نتيجة إستمرار الصراع بين أطراف الحركة الوطنية كالقوى الليبرالية والديمقراطية والقومية والإسلامية، وعدم الاتفاق على برنامج وطني يؤدي إلى فوضى عامة، كما أن إجراء الانتخابات في أوقات غير مناسبة يؤدي إلى زيادة هذا الشرخ، ويتحول جهد القوى السياسية من إقامة نظام ديمقراطي إلى صراع على السلطة[2].

وهذه كلها تحديات تواجه المرحلة الانتقالية التونسية الحالية وعلى رأسها حركة النهضة المشكِلة للحكومة اليوم، والتي تمثل النسخة التونسية من الإخوان المسلمين ، وهي بذلك تحمل خلفية فكرية مختلفة تماماً عن فكر الدولة ومؤسساتها الموروثة، بيد أنها خاطبت الشعب التونسي كأمة إسلامية واحدة بمعزل عن الطبقية والنخبوية، مما أعطاها زخماً شعبياً كبيراً قد يكون مؤقتاً[3].

هذا لا يعني أنها استطاعت حكم البلاد بكاملها، فهي حصلت على نسبة 41% من أصوات الناخبين وهي نسبة معرضة للنقصان بشكل كبير، لأن الحزب السياسي ربما يخسر الكثير من مؤيديه حال تبوئه السلطة، وخصوصاً في هذه المرحلة الانتقالية، التي تسمى بالمحرقة، أي قلما يستطيع حزب أن يثبت نفسه فيها، بالإضافة إلى خلفيته الفكرية التي ربما

---

(1) د.محمد بوبوش(2013)، **المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار** ، مجلة دراسـات شـرق أوسطية ، عدد64 ، عمان، ص98.

(2) المرجع نفسه: ص102.

(3) د.المولودي الاحمر، **تقييم حالة: الانتخابات التونسية: خفأيا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حـزب النهـضة الإسـلامي** ، المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ص8.

تؤثر على التعامل مع القوى الحداثية نتيجة الفكر الإسلامي الذي تمسكوا به لاكثر من نصف قرن وأُعدموا وأعتِقلوا بسببه[1].

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة إلى الفلسفة السياسية لحركة النهضة وتصورها للعملية السياسية بشيء من التفصيل كما ورد على لسان مؤسسها عبدالفتاح مورو حين قال: نحن الآن في دولة وطنية مسيحي إلى جانب مسلم متساوون جميعاً في الحقوق والواجبات، الاسلام الذي نرغب فيه عيشاً وحياةً، لن يمكن بقهر الدولة التي يتصور البعض اننا نسعى لتملكها، والا فإننا أستبدلنا القهر محل القهر، فالاسلام لن يمكن في قلوب الناس بقهر وقوة، فهو سلوك نبوي رحيم، الذي لم يضع (صلى الله عليه وسلم) في آليات الحكم حوله أشخاصاً يحولون النصوص القرآنية إلى مؤسسة تقطع رقبة الإنسان تارة، وتقطع يده تارةً أُخرى، مع حرمة التجسس على أستار الناس. وبذلك قامت الشريعة في قلوب الناس، وقد بذل الرسول جهد 13 عاماً في مكة حتى أُضطر أن يغادر مدينته، ليقيم دولته في المدينة المنورة في ظل حرية اختيار ضمن آليات جماعية تكون مسلمات في المجتمع، ليصبح المجتمع قوة ضاغطة على كل خارج عن تقاليده، وقيمه دون الحاجة إلى عصا الحاكم.

ويضيف مورو: "اليوم مشروع الإسلاميين أن يتمتعوا بحرية فكرية ليضرب الرأي بعضه بعضاً والمعيار الأوحد قناعة الإنسان بالفكرة لا إرغامه عليها قال تعالى**(لا إكراه في الدين)** [2] وقال عز وجل **(لست عليهم بمسيطر)** [3]**،** وقال جل من قائل **(أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)** [4]**.** نحتاج اليوم إلى توافق مجتمعي يجعل القيم الأساسية لهويتنا أمراً مشتركاً لمن يخالفنا في توجهاتنا وليس لأحد ان يخرج عن هويتنا الجمعية المتشكلة عبر 1400 عام، والتصرفات الفردية يحكمها القانون الذي يكبح جماح من يخرج على كرامة المجتمع ، في دولة قامت على أساس علماني أو إسلامي. نحتاج إلى جهد فكري يؤصل للقيم التي جاء بها الاسلام والتي - بحسب قوله - نعتبرها أساس الشريعة من حرية، ومساواة، وكرامة، وعدل، هي قيم نشترك بها مع أبناء الارض جميعاً وعلينا أن نحولها إلى واقع معيش، ليست الانتخابات هي معيار وجودنا فقد نخسرها ولكننا لن نخسر حريتنا التي اكتسبناها وعلينا ان نفعل فعلنا

---

(1) يورد بعض الباحثين ان الإخوان المسلمين اخطؤوا بتصدرهم المشهد السياسي في دول الربيع العربي، مما أفقـدهم الكثيـر مـن مخزونهم المجتمعي، ويرى البعض الاخر أن الإخوان المسلمين نظراً لكونهم أكبر جماعة منظمة بإمكانهم الحفاظ على الدولة في هذه المرحلة من الفوضى.

(2) القرآن الكريم، سورة البقرة، أية 56.

(3) القرآن الكريم، سورة الغاشية، أية22.

(4) القرآن الكريم، سورة يونس، أية 99.

بمجتمعاتنا بعد أن حققنا وجودنا القانوني وكان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) يقول: (**خلوا بيننا وبين الناس)** ونحن نقول كذلك"[1].

من هذا الخطاب تتضح لنا معالم الفكر السياسي لحركة النهضة التي تركت فعلياً السيطرة على مؤسسات الدولة الموروثة، وعملت على بناء توافق حقيقي بين الكتل التي تخالفها في التوجه الفكري، ولها ثقل سياسي معتبر. حيث أسست لترويكا ثلاثية متكونة منها ومن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، ومن حزب التكتل، مشكلةً بذلك حكومةً توافقية. وبالرغم من ذلك فإن تونس بقيت غير مستقرة خصوصاً بعد مقتل المعارض العلماني شُكري بلعيد في 6-2-2013، الأمرالذي جعل حمادي الجبالي يقدم مبادرة للخروج من الأزمة دون الرجوع لحزبه، تتضمن تشكيل حكومة كفاءات وطنية شريطة أن تكون مدعومة من كل الأحزاب، لتنأى بنفسها عن التجاذُبات السياسية. لم تنجح مبادرة الجبالي مما أضطره إلى الاستقالة وتقديم الاعتذار للشعب التونسي بالرغم من إعادة تكليف حزبه له ومنحه حيز تشكيل حكومة نصف أعضائها تكنوقراط[2].

عاد بعدها الجبالي إلى الامانة العامة للحزب في ظاهرة قلما تحدث في الدول العربية بعد أن رفضت مبادرته من قبل ثلثي أعضاء المجلس التأسيسي، وقدم حزب النهضة التونسي وزير الداخلية علي العريض لتشكيل حكومة نصفها من التكنوقراط، مع توسيع القاعدة الحزبية لها فانضم للترويكا الحاكمة، حركة وفاء، وكتلة الحرية والكرامة، وتزامناً مع عملية تشكيل الحكومة هذه دعت النهضة إلى مليونية حاشدة للتأكيد على شرعيتها الدستورية، وشعبيتها لدى الشارع التونسي[3].

لم تفلح حكومة العريض في إنجاز النجاح المنشود مع تزايد الاحتجاجات، وتشكيل جبهة انقاذ تونسية معارضة ، وتزايد التحدي الأمني خصوصاً بعد اغتيال النائب في المجلس التأسيسي محمد البراهمي في 25-7-2013 واغتيالات نوعية استهدفت عناصر الأمن من قبل جماعات وصِفت بالسلفية المتشددة، هذا الأمر جعل الحكومة أمام واقع سياسي صعب مما اضطرها إلى تقديم تنازل ربما يكون أكبر مما لو قبلت مبادرة الجبالي، وهي ان تشرع الحكومة

(1) عبدالفتاح مورو مؤسس حركة النهضة، محاضرة بعنوان: **الإسلاميون وتجربة الحكم**، القصر الثقـافي الملكي،عمـان، 25-6-2013.

(2) لمشاهدة خطاب حمادي الجبالي للشعب التونس، في 21-2-2013
http://www.youtube.com/watch?v=qB6cNHOHdpA

(3) تفاصيل تشكيل حكومة العريض موقع الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/news/pages/bce6a68f-1da3-4b62-ab5f-63872c731367

في الحوار الذي يوجبها مع إنطلاقه مؤخراً، على الاستقالة خلال ثلاثة أسابيع، شرط إنهاء صياغة الدستور-المتوقع ان يأخذ شكل النظام الرئاسي-، وتحديد موعد للانتخابات، وتشكيل الهيئة العليا للانتخابات (المشرفة على سير العملية الانتخابية)، ولا تزال الأزمة التوافقية قائمة حتى الآن بين الأحزاب السياسية التونسية[1].

وللخروج من الأزمة التونسية ثمة مقترحات عدة للخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي تتمثل ابتداء ببناء إجماع وطني حول المأسسة للوطن والدولة، والفصل بين العمل السياسي التنافسي والعمل، الذي يهدف إلى وضع إطار عام جامع للنظام السياسي المراد تحديد ملامحه حالياً، وهذا الاجماع يصطدم بواقع التحول الكبير لموقع الإسلاميين من الهامش إلى متن المشهد السياسي مدعومين بشرعية دستورية أتت من خلال الصندوق، وعليه يتوجب على القوى الليبرالية بأن تتقبل الإسلاميين كفاعل جديد ورئيس ودائم أو متغير على المشهد السياسي، وأن لا بد للإسلام من دور معين في المجال العام، وعلى الإسلاميين أن يدركوا بأن أسلمة الدولة غير ممكنة في الظرف الراهن[2].

ومن التحديات التي تواجه تونس أيضاً، بناء اقتصاد قوي يستند إلى دورة متكاملة، إذ يشير التقرير السنوي للتنافُسية العالمية لعام 2013 أن المؤشر التنافسي العالمي (Global Competitiveness Index) تراجع إلى المرتبة 83 من أصل 148 دولة[3]، في حين بلغ المرتبة 32 عام 2011 من أصل 139 دولة[4]. وتراجع مؤشر الرفاه العالمي لتونس (Legatum Prosperity Index) من المرتبة 48 من أصل 142 عام 2010 إلى المرتبة 91 عام 2013[5]. بالرغم من التعافي التدريجي من آثار الحالة الثورية العامة، إذ بلغت نسبة النمو حسب المعهد الوطني للإحصاء 3,3 عام 2012 مقارنةً ب 1,8 عام 2011، وتراجعت نسبة البطالة إلى 17,6 عام 2012 مقارنةً بنسبة 18,9 من عام 2011 ومن المتوقع أن تصل نسبة النمو إلى 6% في حدود عام 2017[6]. وبلغ معدل النمو عام 2013 ما نسبته 3,6%[1]،

---

(1) صحيفة الحياة على الشبكة العنكبوتية http://alhayat.com/Details/564707 2013-10-23

(2) مصدر سبق ذكره، محمد بوبوش، **المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار** : ص123.

(3) لمراجعة تقرير التنافسية العالمية الصادر عن تونس المتكون من 545 صفحة لقياس درجة التنافسية للدول قياساً بمقدراتها عـام 2013 فتح الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

(4) لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن تونس عام 2010 فتح الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

(5) تقرير الرفاه العالمي لعامي 2010 و 2013: http://www.prosperity.com/#!/

(6) للاطلاع على تفاصيل نمو الاقتصاد التونسي عام 2012 ، موقع الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/a8bfa5d1-b93a-4e0b-b063-0708c433a23b

وارتفع الاحتياطي النقدي للعملات الأجنبية من 6,9 مليار$ عام 2011 إلى 8,2 مليار$ عام 2012. يذكر أن حالة عدم الاستقرار السياسي نسبياً الآن قد تؤثر سلباً على الاقتصاد التونسي بشكل عام.

المبحث الثاني: نموذج مصر

تنبع أهمية مصر من موقعها الجغرافي في قلب العالم العربي، وعدد سكانها الذي يقرب من 85 مليون نسمة حالياً، كان لهذا الموقع تبعات على نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لا يمكننا في هذا الصدد سبر غور كل تلك الأبعاد، ولكننا سنتطرق في هذا المبحث إلى لمحة عن النظام السياسي، وتطوره وأهم الجهات الفاعلة فيه، وما جرى من تفاعلات في 25 يناير و30 حزيران، وأهم ما تم إنجازه في مرحلة التحول الديمقراطي وأحداثها المتصاعدة إلى يومنا هذا.

بعيد الإطاحة بالملك فاروق، وقيام "الحركة المباركة" في 23يوليو 1952، وهو الاسم الذي تم تغييره إلى ثورة 23 يوليو وهي في الواقع إنقلاب عسكري قام به مجموعة من الضباط الأحرار، تحت غطاء شعبي عاطفي ومنظم من قبل جهات سياسية كان أبرزها تنظيم الإخوان المسلمين المتحالف مع تنظيم الضباط الأحرار حين ذاك، حدث الانقلاب نتيجة جملة من التراجعات السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام الملك فاروق، فوظف هذا السخط العام سياسياً، وتم الشروع في الانقلاب [2].

استمر العسكر باحتكار المشهد السياسي متمثلاً بترؤس عبدالناصر للجمهورية بعد إزاحة رئيسه محمد نجيب، وإعدام وزج قادة الإخوان المسلمين في السجون، ومنع ترخيص الأحزاب السياسية جميعها، كل ذلك تم خلال المرحلة الانتقالية التي تلت ثورة 23يوليو حين وعد عبدالناصر بأن الفترة الانتقالية ستكون مدتها سنتان، بل وأقسم بشرفه العسكري بإقامة سلطة مدنية، وإنشاء تعددية سياسية الأمرالذي لم يحصل حتى وفاته بعد 18 عاماً قضاها في الحكم[3].

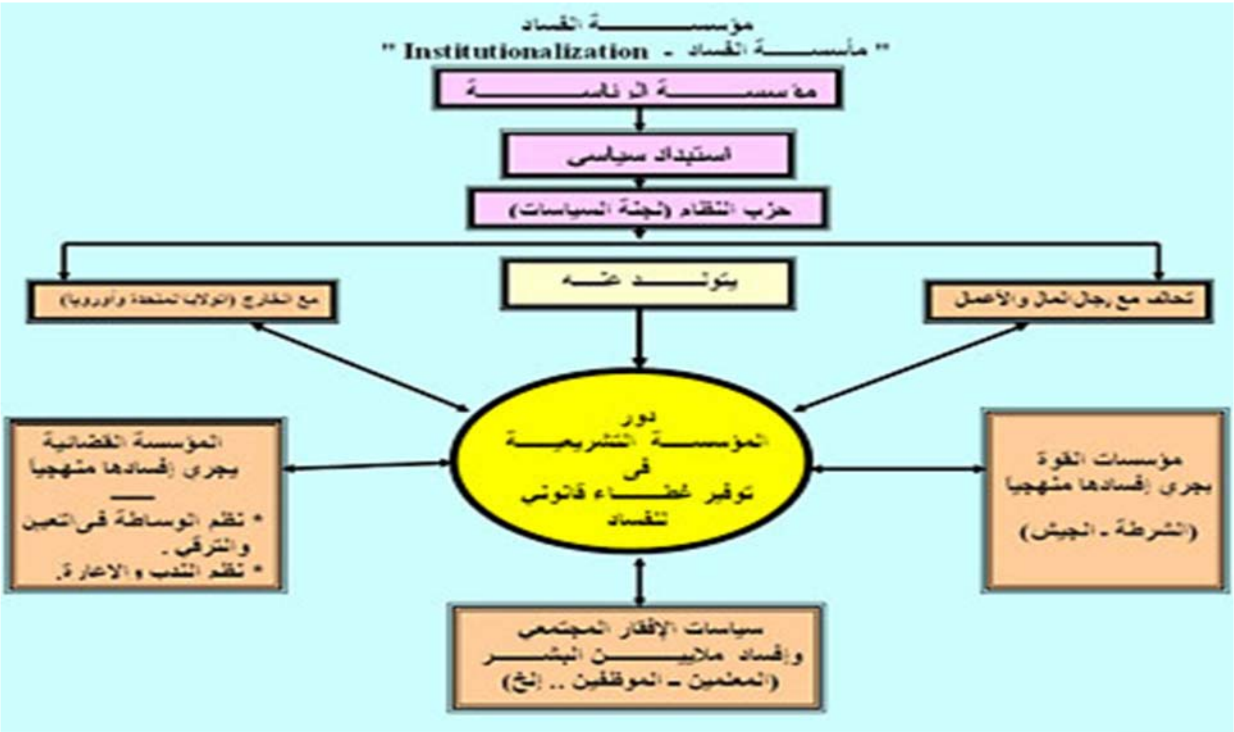
---

(1) للاطلاع على نسبة نمو الاقتصاد التونسي عام 2013، الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/42d606d1-501b-439d-824e-485c21bd07ab

(2) موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki/ثورة_23_يوليو

(3) د.محمد بوبوش ، **المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار،** مصدر سبق ذكره: ص98.

بعدها استلم نائبه أنور السادات الحكم واتسمت فترته بأن شهدت نوعاً من الانفراج السياسي، وإخراج المعتقلين، وتعددية حزبية شكلية، حتى أنه أسس حزباً أسماه الحزب الوطني، وزاد تحقيق نصر أكتوبر من شعبيته وأنقصتها إتفاقية كامب ديفيد، حتى اغتالته جماعة دينية متطرفة في ذكرى حرب اكتوبر عام 1981، استلم بعدها نائبه العسكري أيضاً حسني مبارك زمام السلطة في فترة ملئت بالفساد وشخصنة الحكم داخل مؤسسات الدولة كافة مع وجود ديمقراطية هجينة.



الشكل التوضيحي يلخص شخصنة النظام الحاكم في شخص الرئيس وحزبه[1].

قامت ثورة 25 يناير 2011 كما ذكرنا في الفصل السابق، وذكرنا حيثياتها وكيفية إندلاعها، وجدت القوى الإسلامية - الإخوان المسلمون وحزب الوسط- والليبرالية والقومية نفسها في متن المشهد السياسي، بعد أن كانوا على هامشه، وبرزت القوى السلفية كلاعب جديد في المشهد السياسي، بعد ان أسسوا حزباً لهم في 7أيار2011 [2]، أطلقوا عليه حزب النور، الأمرالذي عد

(1) لمراجعة تفاصيل الرسم التوضيحي، عبدالخالق فاروق(13-10-2011)، **السلطة والثروة والعلاقة الشوهاء**، مركـز الجزيـرة للدراسات: ص5. http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187111023557441.htm

(2) حزب النور http://ar.wikipedia.org/wiki/

طفرة فكريةً عن المنهج السلفي الذي أساسه أن الأمة الإسلامية أمة واحدة، وما من حق أحد أن ينفرد عنها بجماعةٍ ، أو حزب وهو جوهر اختلافهم الفكري مع الإخوان المسلمين( ).

وقبل أن ندخل في تفاصيل المرحلة الانتقالية الأولى بقيادة العسكر، لا بد لنا من الاشارة بأن أغلب - إن لم يكن كل التيارات السياسية المصرية - لم يكونوا ضمن الداعين لثورة يناير، فقد أصدر رفعت السعيد رئيس حزب التجمع[1] بياناً طالب فيه المصريين بعدم النزول إلى الشارع في ذلك اليوم[2]، كما أصدر نائب رئيس الحزب الناصري سامح عاشور(نقيب الصحفيين الحالي، والقيادي بجبهة الإنقاذ) بياناً قاطع فيه مظاهرات يناير، وقال أن حزبه لا ينصاع إلى وقفات لا يعرف منظميها بحسب قوله، في الوقت ذاته صرح الإخوان المسلمون بأنهم لن ينزلوا إلى المظاهرات ولن يمنعوا شبابهم وأنصارهم من النزول في ذلك اليوم[3].

كما لم ينزل السلفيون إلى الميدان لعدة أسباب – حسب تفسيرهم - منها حرمة الخروج على ولي الامر، وباب درء المفاسد التي قد تنجم عن النزول إلى الميدان، باستثناء مشايخ عدة كان أبرزهم الشيخ محمد عبدالمقصود الذي نزل إلى ميدان التحرير منذ اليوم الأول وحتى تنحي مبارك، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الإسلامية كالداعية صفوت حجازي (معتقل حالياً بتهمة التحريض على القتل)، أحد ابرز قيادات ميدان التحرير أبان ثورة 25 يناير ورئيس مجلس امناء الثورة، ومحمد البلتاجي القيادي في الإخوان المسلمون(معتقل حالياً بتهمة التحريض على القتل)، بعدها قرر الإخوان النزول إلى الشارع إثر تصويت داخل مجلس شورى الجماعة يوم 28 يناير الذي سمي بجمعة الغضب، غداة هذا القرار تم اعتقال أغلب أعضاء مكتب إرشاد الجماعة وقادتها كان من أبرزهم محمد مرسي، وسعد الكتاتني، وعصام العريان[4].

وفي 2-2-2011 شارك الإخوان المسلمين وحزب التجمع وحزب الوفد وبعض ممثلي القوى الشبابية في مفاوضات مع عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات، الذي عينه مبارك نائباً له وظهر على أنه الوجه الناصع للنظام، وشكر الشباب الثائر، في إشارة إلى تغير إسلوب تعامل

( ) السلفية ليست تنظيماً كالإخوان المسلمين فهي تيار يتزعمه مجموعة من الشيوخ الذين يضطلعون بالكتاب والسنة وربما يختلفون فيما بينهم، وحزب النور أسسته الدعوة السلفية في الاسكندرية ويوجد في مصر اليوم ما يقرب من سبعة أحزاب سلفية.

(1) التجمع حزب مقرب من نظام مبارك سابقاً، رفع دعوى قضائية مؤخراً لحل جماعة الإخوان المسلمين، وقبلت الدعوة وتم حلها بموجب حكم قضائي.

(2) - رفعت السعيد "أرفض استخدام 25 يناير في صراع سياسي" بوابة الاهرام 21-1-2011
http://gate.ahram.org.eg/News/34

(3) عزمي بشارة(أغسطس2013)، **دراسة بعنوان: الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة** ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ص12.

(4) نواف عبدالرحمن القديمي(2012)، **الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للافكار**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ص50.

النظام[1]، حتى أن الكتاتني (المعتقل حالياً) أشاد بتبدل الموقف السياسي لنظام مبارك مشيداً باستضافة قنوات الدولة الفضائية لرموز الإخوان[2]، بيد أن هذا كله لم يكن مجدياً وقتها، ووجهت انتقادات حادة للجالسين مع سليمان مما اضطرهم إلى التراجع، ومما زاد الأمر سوءاً هو في فترة السكون النسبي لموجة مظاهرات يناير قامت مجموعة كبيرة من البلطجية المرتبطين برجال أعمال مبارك بمحاولة اقتحام ميدان التحرير، لإنهاء مظاهرات يناير فقاومتهم اللجان الشعبية التي كان من ضمنها حركة 6 إبريل وجماعة الإخوان المسلمين[3].

وبقيت القوى الثورية بشكل عام في ميدان التحرير حتى تنحي مبارك عن الحكم في 18-2 -2011 وتكليفه للمجلس العسكري لإدارة المرحلة الانتقالية، انفض المعتصمون على إثرها إلى بيوتهم، وبقيت أغلب القوى الثورية، غير منظمة في إطار تنظيمي معين باستثناء حركة 6إبريل، وحركة كفاية الشبابيتين، ولكن القوى الثورية بالمجمل بقيت متفاعلة مع زخم الشارع المنتشي بخلع مبارك.

المطلب الاول: المرحلة الانتقالية الاولى الممتدة من 11-2-2011 إلى 30-6-2012.

تصدر العسكر "ببدلتهم" المشهد المصري مرة اُخرى، أو لنقل تجدد هذا التصدر، فالعسكر لم يغادروا المشهد المصري البتة، وقدم تصوراته عن المرحلة الانتقالية التي وعد بأنها ستستمر ستة أشهر، لحين التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة، تم التصويت على إعلان دستوري في 19-3-2011 باستفتاء شعبي، للخروج من حالة الفراغ الدستوري، ولكن العقلية العسكرية لم تكن قادرة على استيعاب المشهد السياسي الثوري، حيث قاموا بتعيين مجلس استشاري كصورة عن التمثيل السياسي للقوى السياسية، وصدرت وثيقة للدكتور علي السلمي كوثيقة أساسية لمبادىء الدستور نصت على وضع مميز للجيش المصري، بالإضافة إلى استمرارهم بالسلطة لمدة تزيد عن الستة أشهر خلافاً لما وعدوا، فقوبلت باحتجاجات عديدة، وواجه العسكر عدة احتجاجات كان ابرزها: احتجاج ماسبيرو حين قامت القوات الأمنية بفض اعتصام أمام مبنى الاذاعة والتلفزيون للأقباط وقتلت 25 شخص الأمرالذي أدى إلى استقالة نائب رئيس الوزراء (رئيس الوزراء الحالي) حازم الببلاوي، وكذلك أحداث محمد محمود الاولى في 19-11-2011 التي شارك فيها عدة قوى سياسية ثورية بهدف تسليم السلطة في

(1) عزمي بشارة (آذار 2011) ، **الثورة المصرية الكبرى آفاق ومخاطر** ، شؤون الأوسط: ص98.
(2) تصريحات الكتاتني بعد لقاء سليمان http://www.youtube.com/watch?v=RBikly6QD88
(3) برنامج شاهد على الثورة، صفوت حجازي، قناة الجزيرة الفضائية
http://www.youtube.com/watch?v=jshUfY4XMk4

مصر إلى سلطة منتخبة، بعدها تم إجراء انتخابات برلمانية في 28-11-2011 لامتصاص حالة الغضب المتأجج في الشارع، حصد فيها الإخوان ما نسبته 47% ضمن تحالف سمي بالتحالف الديمقراطي ضم قوى سياسية ليبرالية، وقبطية، فاز خلالها أغلب من رشح مع الإخوان، والذين كان من ضمنهم حمدين صباحي رئيس حزب الكرامة والمرشح الرئاسي الخاسر فيما بعد وعدد من الاقباط والليبراليين، وحصد حزب النور السلفي على 23% من نسبة المقاعد، وبقية المقاعد توزعت على القوى الليبرالية والشخصيات المستقلة(1).

لم يكُن مجلس الشعب منحة، بل كان محنة على الشعب المصري حمل خلالها أعباء التشريع وتم تصويره من قبل الإعلام بأنه مجلس تنفيذي، في حين أن السلطة التنفيذية كانت بيد المجلس العسكري بالمجمل، وتميزت المرحلة الانتقالية بالغموض، وغياب المصداقية، والشفافية كان دلالة ذلك إلقاء القبض على مجموعة من الاجانب بتهمة تمويل أجنبي لمؤسسات مجتمع مدني مصري، تم إطلاق سراحهم بأمر من القيادة التنفيذية دون أي اعتبار لسيادة مصر وحالتها الثورية المتململة، وتأثر الاقتصاد المتعثر أصلاً بكثرة الاحتجاجات وحالات الانفلات الأمني، وغياب استراتيجية محددة(2).

بدا واضحاً أن رأس النظام سقط وبقي جسده حياً، فالماكنة الإعلامية الكبيرة، ورجال الأعمال الذين كانوا مرتبطين بالنظام عادوا، ليسلطوا الضوء على المرحلة الانتقالية، وخصوصاً مجلس الشعب المنتخب، غير القادر على أداء أي عمل تنفيذي حتى أن رئيس المجلس سعد الكتاتني حين أراد أن يغير رئيس الحكومة كمال الجنزوري ، بتصويت أغلب أعضاء المجلس قوبل بالرفض، بل أن رئيس الحكومة هدده قائلاً بأن قرار حل مجلس الشعب في "الدرج"، في إشارة إلى خلل تشريعي نتج عنه قانون الانتخابات الذي ينظم مقاعد الأحزاب والأفراد والذي أستُشيرت المحكمة الدستورية العليا بشأن صحته قبل إصداره وأمضته وبعد ان تمت الانتخابات قالت أن فيه خللاً دستورياً، وأجلت البت في قضيته حتى قُبيل انتخابات الرئاسة، وفي هذا دلالة واضحة على مقدار التواطؤ من قبل أعلى جهاز قضائي بالدولة مع السلطة الحاكمة وقتها، ولهذا الموقف موقف مشابه سنأتي عليه أبان فترة حكم الرئيس المنتخب محمد مرسي(3).

---

(1) خيري العمري(شتاء 2012)، دراسة بعنوان: **أزمة الانتقال السياسي في مصر** ، دراسات شرق أوسطية، ع58، عمان، ص101.
(2) محمد بوبوش ، **المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار**، مصدر سبق ذكره: ص106.
(3) لمزيد من تفاصيل حل مجلس الشعب المصري، لقاء سعد الكتاتني ، برنامج بلاحدود، قناة الجزيرة الفضائية
http://www.youtube.com/watch?v=DBSyPfxzREU

بقي الوضع السياسي غير المستقر مليء بدعوات التظاهر، والاعتصامات، ليس فيه أي بريق أمل، أو واقع ملموس يمكن أن يفضي إلى تحقيق مطالب ثورة يناير في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، سوى موعد انتخابات الرئاسة المصرية في 23-24 أيار 2012. حيث علق كل الشعب المصري آماله على ذلك اليوم، يذكر في هذا الصدد أن الإخوان المسلمين تراجعوا عن قرارهم بعدم تقديم مرشح للرئاسة قبل شهر من موعد الانتخابات المقرر، مع عدم وجود إجماع داخل صفوف الجماعة واتخذ القرار بأغلبية بسيطة داخل مجلس شوراهم، ورشحوا خيرت الشاطر ومحمد مرسي كمرشح احتياطي.

المطلب الثاني: مرسي رئيساً لعام واحد

مثّل ترشيح الإخوان المسلمين لمرشحين إثنين في انتخابات الرئاسة خلطاً كبيراً للوضع السياسي المصري، من قبل المؤيدين والمعارضين على حد سواء، وتحدياً محتملاً لأجهزة الدولة وعلى رأسها المجلس العسكري، حتى بعد استبعاد الشاطر، فإن مرسي بقي منافساً بالرغم من الفترة الوجيزة لحملته الانتخابية.

وفي الجولة الثانية من الانتخابات لم يبقَ من المرشحين الرئاسيين الا اثنان، الأول يمثل الإخوان وتنظيمها، والاخر وهو الفريق أحمد شفيق يمثل مبارك وحزبه والجهاز الإداري للدولة، وأفرزت النتائج فوز مرسي بفارق بسيط ليعلن أول رئيس مدني منتخب في تاريخ البلاد.

سرعان ما قامت المؤسسة العسكرية بإصدار قرارات رافقت مؤشرات فوز مرسي، ففي 14-6-2012 أُخرج قرار المحكمة الدستورية القاضي ببطلان مجلس الشعب من "الدرج"، وقررت بطلان عضوية ثلث أعضاء مجلس الشعب، مما فُسِر على أنه بطلان لعضوية النواب المنتخبين جميعهم، وأصدر المجلس العسكري في 17-6-2012 إعلاناً دستورياً ينقل بموجبه سلطة التشريع إلى المجلس العسكري، وإعطاء رئيس المجلس صلاحيات واسعة تُنازع الرئيس القادم، الأمر الذي زاد من غليان الشارع المصري الرافض لهيمنة العسكر[1].

بقي الوضع الدستوري على ما هو عليه حتى بعد تكليف وزير الري في حكومة الجنزوري هشام قنديل بتشكيل الحكومة في 24-7-2012، حتى أُغتيل 17 جندياً مصرياً وهم يفطِرون في شهر رمضان المبارك، بتاريخ 12-8-2012، مما حدا بالرئيس ان يلغي الإعلان

---

(1) خيري العمري(صيف2013)، **تلافي سلطات الدولة وتنازعها في مصر،** مجلة دراسات شـرق أوسـطية، عـدد64، عمـان ، ص138.

الدستوري ويحيل الاختصاص التشريعي إلى مؤسسة الرئاسة، ويغير الكثير من قادة الأجهزة الأمنية، من ضمنهم المشير طنطاوي، وأن يضع محله اللواء عبدالفتاح السيسي، بعد أن منحه رتبة فريق أول، بالإضافة إلى إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور[1].

كان الرئيس يواجه تحديات عدة خاصةً بعد جملة عريضة من الوعود، طرحها في مشروع "النهضة" ومشروع أول 100 يوم للرئيس، ومن أهم تلك التحديات: تحدي الاستقرار السياسي في البلاد، في ظل وجود تجاذبات سياسية رهيبة، مردها إلى اختلافات فكرية جذرية ، وممارسات واقعية غير منطقية برهنت على صعوبة مهمة ايجاد توافق سياسي، خاصةً وان الرئيس ينتمي إلى جماعة تُعد طرفاً في هذه الدائرة من الصراعات، مع وجود التحدي الأمني - التحدي الابرز- حيث يمثل الرئيس بخلفيته ومشروعه شخصاً غير مرغوب فيه، بل عبئت المؤسسة الأمنية ضده فضلاً عن أنها أعتقلته لمرات عديدة أبان فترة مبارك، بالإضافة إلى غياب الثقة بها من قبل الشارع، الأمرالذي جعله أمام حالة موازنة صعبة تكمن في كيفية تطهيرها وآلية عملها وفق مبادىء النظام الديمقراطي الناشىء من جهة، وبين كيفية إعادة ثقة الشعب بهذه المؤسسة، وشكل التحدي الاقتصادي إرثاً متراكماً من الديون إذ بلغ الدين الداخلي لمصر تريليون و200 مليار جنيه بمعدل فائدة يتراوح بين 12-16%، ومثل الدين الخارجي ما يقارب من 34مليار دولار أمريكي، في إطار دولة تستهلك 30% من الميزانية لدعم السلع[2].

في ظل هذه الأجواء المحتقِنة والتحديات الصعبة وجد الرئيس نفسه في إطار حلقة مفرغة من الصراع مع مؤسسات الدولة وخصوصاً القضاء ومع وجود تسريبات، تشير إلى قرار لحل الجمعية التأسيسية وعدم تحقيق أي تقدم في القضايا التي تخص محاكمة رموز نظام مبارك، وحتى اعتقال مثيري الشغب، قام الرئيس في 21-11-2012 بإصدار إعلان دستوري يعزز فيه من صلاحياته ويقيل النائب العام الذي عينه مبارك، ويعيد محاكمة رموز نظام مبارك، مع سيادية قرارات الرئيس[3]، جعل المشهد السياسي مربكاً، فأُقيمت مظاهرات عدة أمام قصره، أدت إلى مقتل 10 أشخاص 8 منهم من مؤيديه وهو اليوم يحاكم على إثر هذه القضية، وفي 8-12-2012. أصدر مجموعة من الفقهاء القانونيين والأحزاب السياسية إعلاناً دستورياً جديداً خفف من حدة الأول بتوقيع الرئيس، في ظل هذه الأجواء إنتهت الجمعية التأسيسية من عملية إعداد دستور جديد للبلاد وتم الاستفتاء عليه على مرحلتين نتيجةً لعدم قبول نادي القضاة

---

(1) مرجع سابق : ص139 .
(2) تقدير موقف(15-4-2013)، **العقد الثلاثة في سياسة مرسي** ، مركز الجزيرة للدراسات، ص3-5.
(3) وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، **الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير**، ص13.

الإشراف عليه ليصدر في 22-12-2012 بعد موافقة 63% من الشعب عليه في إستفتاء شعبي عام[1].

لم يحدث توافق سياسي البتة في مصر، وبقي الواقع السياسي هشاً، فضلاً عن الجوانب الأخرى، وبالرغم من دعوات الرئيس محمد مرسي لجميع أطراف جبهة الإنقاذ المعارضة[ ] والتي كان أغلب قياداتها قد تشاركوا في تحالفات سياسية سابقة مع جماعة الإخوان المسلمين ، في استحقاقات انتخابية متعددة، وكان جيل من الشباب -غير منظم- يحمل ثورة من التوقعات بعد ان شارك في إنجاز ثورة يناير، ويسعى للمشاركة في بناء دولته، ولم يستوعب من قبل مؤسسات الدولة، مع ضعف تام في تلبية الحاجات اليومية للمواطن، وتقدم غير ملموس في تحقيق العدالة الاجتماعية، زاد هذا بالتزامن مع آلة إعلامية ضخمة سلطت الضوء بشكل كبير على الواقع العام المتردي للبلاد، كل ذلك أدى إلى تزايد المظاهرات المناوئة للرئيس وتسرب شعور عام بأن الدولة تنحدر إلى الهاوية والافلاس[2].

ومعنى الدولة في مصر يختلف عنه في الدول الأخرى، فجهازها يرعى شؤون المصريين ويؤديها بشكل اجتماعي، بخلاف دول الطوائف أو العشيرة كلبنان والعراق مثلاً، وهذا الجهاز تعرض للتفكيك، والشخصنة على مدار عقود متعددة، وكان بسبب الكم المتراكم من الفساد وعدم استيعاب حالة التغيير، يعيش في أسوأ حالاته[3].

بيد أن مصر في عهد الرئيس مرسي حققت نجاحات اقتصادية ملحوظة إذ ارتفع معدل النمو خلال تسعة أشهر من حكمه من 1,8% إلى 2,4، وبلغ اجمالي الاستثمارات في المدة ذاتها من 170,4 مليار جنيه إلى 181,4، وزادت أعداد السائحين من 8,2 مليون إلى 9,2، وزاد الناتج المحلي بسعر السوق من 11750 إلى 13707 مليار جنيه، وحقق تقدماً في مجال زراعة القمح ضمن خطة تهدف إلى الاكتفاء الذاتي حيث انخفضت واردات مصر من القمح في عهد الرئيس مرسي إلى نسبة 34% قياساً بسنوات سبقتها[4]. ونجح على الصعيد الخارجي في مد علاقات عديدة مع الدول الصناعية كالبرازيل، والهند، وباكستان، وتركيا، ودول الاتحاد

---

(1) خيري العمري، مرجع سابق: ص139.

( ) جبهة الإنقاذ هي جبهة سياسية ليبرالية معارضة تكونت من حزب الوفد، الدستور برئاسة البرادعي، والتيـار الـشعبي برئاسـة صباحي، وشخصيات واحزاب سياسية أُخرى، وشخصيات تابعة للحزب الوطني. بلغ تمثيلها في أغلب الاستحقاقات الانتخابية ما نسبته 25% من اجمالي عدد المصوتين.

(2) خيري العمري (خريف2012)، **تحولات السياسة الانتقالية وتحدياتها في مصر**، عدد61، عمان، ص103.

(3) طلال سليمان(2011)، **تحية إلى شباب ثورة يناير** (حوار مع طارق البشري)، شؤون الأوسط: ص86.

(4) إنجازات وزير التموين باسم عوده في عهد مرسي: http://fj-p.com/article.php?id=97128

الأوربي، وأتفق مع حكومة السودان على زراعة مليون فدان من القمح، مع إقامة منطقة صناعية مصرية في السودان بمساحة مليوني فدان، وفي إنجاح التهدئة بين حكومة حماس في غزة وبين الجانب الإسرائيلي المحتل. وفي التحضير لمشروعات اقتصادية وصناعية ضخمة(1).

شهدت مرحلة الانتقال الديمقراطي الثانية في مصر(عهد الرئيس مرسي) محاولة التركيز على الانتقال لمؤسسات وترتيبات تشريعية منتظمة، ومعترف بها من قبل الشعب، كان يجب أن تتم ضمن توافُقات واسعة تؤسس لمرحلة الاستقرار التام، في إطار دستور مستفتى عليه من قبل الشعب، وأهم تلك المؤسسات:

أولاً: المجالس المنتخبة والتي عرقل الشروع في تنظيم انتخابات لها في عهد الرئيس المنتخب، المحكمة الدستورية العليا، لكي تمهد لعزل الرئيس فيما بعد، وكذلك القانون الانتخابي الذي كان سبب ذلك التأجيل، إذ أبدت المحكمة رفضها لهذا القانون بعد أن أخرت موعد انعقاد جلسة البت فيه، واحترم الرئيس مختاراً قرارها.

ثانياً ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات: أسس لهذا الفصل الدستور المستفتى عليه بأغلبية ثلثي الشعب.

ثالثاً مكانة المؤسسة العسكرية: قنن الدستور وضع المؤسسة العسكرية، وحصر مهمتها التي أُنشئت من أجلها، كما شمل الدستور جملة من الحقوق والواجبات والحريات للشعب أن يتمتع بها في إطار دولة مدنية ديمقراطية تعددية(2). ومن الجدير ذكره أن اقتصاد الجيش المصري وحده يشكل 40% من الميزانية العامة للدولة(3).

ثمة أمور عدة أدت إلى تعثر المرحلة الانتقالية المصرية أبان فترة الرئيس مرسي منها غياب الخبرة في قضايا تسيير الشؤون العامة للدولة، وتفرق القوى السياسية، والطابع الزبائني لجهاز ومؤسسات الدولة الإداريين ، ووعود لم تتحقق أطلقها الرئيس بإنجاز جميع مطالب الثورة المصرية، فضلاً عن أنه لم يصل للسلطة بظروف سياسية طبيعية(4).

(1) انجازات الرئيس مرسي الاقتصادية، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/595f00e7-2db9-4c8a-80a6-3bfea2d1aaab

(2) ورقة د.عمار جفال في مؤتمر **الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي**، جامعة العلوم التطبيقية، 10-6-2013 ، عمان: ص5.

(3) يزيد الصايغ(2012)، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط: ص15، 1 آب
http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf

(4) عمار جفال ، مرجع سابق، ص6-8.

بالإضافة إلى ذلك فقد أخطأ الرئيس بثقته المفرطة في الجيش وقيادته الجديدة التي عينها هو، بعد أن أنهى خدمة العديد من ضباط الجيش وأعضاء المجلس العسكري، بالرغم من وجود مؤشرات داخلية وخارجية تشير إلى ان المؤسسة الأمنية غير متفاعلة مع الرئيس المنتخب كما يجب ولا تنسجم مع توجهاته، وهو أمر طبيعي ومتوقع ضمن الحقائق الموجودة، والتي تفيد بأن الصدام سيكون بين الإخوان المسلمين والجيش لا محالة نتيجة توفر الأسباب الموجبة لذلك، كما جاء في تصريح لوزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر في 8-3-2012(1).

بالإضافة إلى تردد الرئيس في إجراء تطهير عميق ومبكر في مؤسسات الدولة في الوقت الذي كان يتمتع به بشعبية كبيرة، وبالتالي أدت كل تلك الأسباب مجتمعةً إلى عجز إدارة الرئيس في مجابهة الأزمات المعيشية ووقعت شريحة من الناس فريسة لهذا الضغط اليومي من جهة، ولآلة إعلامية منحت كامل الحرية لأن تنتقد الرئيس وكل مواليه بإسلوب غير منطقي ، وغير أخلاقي في الوقت ذاته. اعتقد الرئيس ان مناخ الثورة لن يسمح للجيش بالتدخل ثانيةً في حكم البلاد، تزامن في الأيام الأخيرة لفترة الرئيس المنتخب وجود أزمات خانقة في الوقود، والكهرباء، والخدمات بشكل عام زادت من تعبئة الشارع ضده في مظاهرات دعت إليها حركة تُدعى (تمرد) لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وكان موعد التظاهرات في 30يوليو 2013(2). دعت قُبيلها بإسبوع القوات المسلحة جميع الاطراف لإيجاد حل لحالة الانسداد السياسي التي تمر بها البلاد، وفي 1-7-2013 أصدرت بياناً آخر أمهلت فيه القوى السياسية 48 ساعة لإيجاد حل سياسي للازمة(3)، في خطاب يشوبه الغموض، ويمكن أن يفسر لصالح طرفي الصراع السياسي، السلطة المنتخبة و المعارضة، حذر فيه من الانقسام ، وتهديد الأمن القومي المصري، وجدد الدعوة لتلبية مطالب الشعب، وفي اليوم التالي ألقى الرئيس خطاباً متلفزاً تضمن مبادرته لحل الأزمة مما جاء فيه: " نقلت إلي الأحزاب السياسية، ورئيس الحكومة، والقوات المسلحة مبادرة تضمنت الاتي:

1- تشكيل حكومة توافقية بصلاحيات كاملة.
2- تشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية.
3- الطلب من المحكمة الدستورية العليا بدء إعداد قانون الانتخابات ليصدره الرئيس.

(1) The Wall Street Journal, henry Kissinger, 8-3-2012, Kissinger at the council on foreign relations, www .wsj.com/article/bl-233b-81

(2) تقدير موقف(8-7-2013)، **الاطاحة بمرسي: المسارات والمالات المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، ص2-3.

(3) شؤون الأوسط(ربيع-صيف2013) **ثورة 30 يونيو وبيانا القوات المسلحة**، عدد145:ص110.

4- تمكين الشباب في مؤسسات الدولة.

5- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية.

6- وضع ميثاق شرف إعلامي"[1].

وأبدى موافقته على هذه المبادرة، في الوقت الذي رفضتها القوى المعارضة، وأختتم بقوله:

"ثمن الحفاظ على الشرعية حياتي"[2]

في اليوم التالي أصدر وزير الدفاع بياناً نص على جميع ما وافق عليه الرئيس، بالإضافة إلى عزل الرئيس وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد لحين الانتهاء من مرحلة انتقالية جديدة، وليختفي الرئيس عن أنظار الشعب المصري، في مكان غير معلوم.

مما سبق يتضح لنا أن ثورة 25 يناير جاءت بشرعية الشعب من خلال شرعية الشارع، وبعد وجود قوى سياسية، حولت شرعية الشعب إلى شرعية دستورية، واحتاجت القوى الأمنية إلى شرعية الشارع لكي تتحرك ضد سلطات منتخبة تمثل شرعية الشعب الدستورية في 3-7-2013، إجتمع المتضررون من ثورة 25 يناير والمتضررون من حكم الرئيس مرسي لخلق شرعية الشارع التي احتاجها الجيش لعزل الرئيس[3].

كما يتضح لنا بالإضافة إلى ضعف خبرة الرئيس في الحكم، كونه هو من عين وزير الدفاع، أننا أمام دولة لم يقبل فيها الجيش الوطني بالحياد تجاه الديمقراطية، أكد هذا الأمرتصريح السيسي عن وجود خلاف آيديولوجي بين العسكر والإخوان المسلمين الذين ينتمي إليهم الرئيس، معنى ذلك إذا كان نسق الدولة حسب تصور القوات المسلحة يختلف عن نسق المجتمع الغالب فإن معركة الانقلاب التي بدأت بإقصاء الإخوان ستتحول إلى معركة إجهاض الدولة والديمقراطية بالكامل، ثم تصبح معركة إقصاء التيار السائد في المجتمع، لأن مشكلة الخلاف الآيديولوجي بين الدولة والمجتمع يهدد كيانهما[4].

---

(1) لمراجعة خطاب الرئيس، وخطاب وزير الدفاع المتلفزين في الرابط التالي
http://www.youtube.com/watch?v=gB3FLLT8rVw

(2) المرجع نفسه.

(3) عزمي بشارة، **الثورة والثورة المضادة والشارع ضد الشعب**، مصدر سبق ذكره: ص2-3.

(4) رفيق حبيب(20-اكتوبر-2013)، **دراسة** بعنوان: الجيش والإخوان ...تحليل حوار السيسي**،** لتحميل الدراسة من موقع د.رفيـق حبيب الرابط التالي: **www.scribd.com**

أضف إلى ذلك وجود أحزاب بلا ثقافة ليبرالية، أو ديمقراطية عميقة، وانعدام وجود تنظيم للثوار، ووجود قوتين صلبتين سياسياً هما الإخوان المسلمين والحزب الوطني[1]، وجيش يريد الحفاظ على مصالحه داخل الدولة، فضلاً عن وصايته عليها، إذ يتضح مما جاء في نصوص خطاب وزير الدفاع يوم 3-7-2013 الذي حضره ممثل الكنيسة والأزهر والبرادعي ، وممثل حزب النور"السلفي"، وممثل حركة تمرد، أن السيسي: قال ما نصه" بذلت جهوداً مضنية لإجراء مصالحة بين مؤسسة الرئاسة والقوى السياسية، في دعوة حوار وطني استجابت لها جميع القوى الوطنية ورفضتها الرئاسة في شهر 11-2012، كما عرضت تقدير موقف استراتيجي داخلي وخارجي تضمن التحديات التي تواجه البلاد على كافة الصعد، وقبل عشرة أيام إجتمعت القوات المسلحة بالرئيس وأكدت فيه رفض الاساءة لمؤسسات الدولة، وأضاف قائلاً أن خطاب الرئيس في 2-7-2013 لم يلبي طموحات الشعب المصري"[2]. يتضح لنا أن الجيش المصري، لا زال في ثقافته أنه ممثلاً للشعب وطموحاته بالرغم من وجود حالة ديمقراطية قائمة، المفترض أنه ليس طرفاً فيها، مما يشكل تحديا مستقبلياً للتوافق مع القوى السياسية كافة.

المطلب الثاني: مصر ما بعد 3-7-2013

هل ما جرى يوم 3-7-2013 في مصر ثورة؟ أم انقلاب؟ أم ثورة مضادة؟ هي مسألة جدلية لا زالت إلى اليوم، لذا استعان الباحث في تبيان حقيقة ما جرى بنخبة من الأكاديميين المتخصصين في هذا الشأن، ولتوطئة ما جرى فإن مظاهرات ضخمة نزلت إلى ميادين مصر المختلفة، في 30-6-2013 من أجل المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، قال مؤيدوها بأنها تجاوزت 30 مليون مصري، في الوقت الذي أكد تقرير استقصائي لقناة الجزيرة الفضائية بالتعاون مع مؤسسات أوروبية أن العدد في أحسن حالاته لم يتجاوز ال 840 ألف متظاهر في القاهرة، وبفرض تساوي نسبة الاحتشاد في المحافظات الأخرى مع استحالته، فإن العدد الإجمالي يبلغ 4 مليون متظاهر في ذلك اليوم[3]. وبغض النظر عن الارقام، فإنه لا ينكر أن أعداد ضخمة من المتظاهرين المصريين طالبوا بانتخابات رئاسية مبكرة، في الوقت الذي كانت فيه أعداداً توازيهم إن لم تكثرهم تحتشد في ميدان رابعة العدوية لمناصرة الرئيس.

فهل ما جرى ثورة، أم انقلاب، أم ثورة مضادة؟

---

(1) عزمي بشارة ، **الثورة والثورة المضادة والشارع ضد الشعب**، مصدر سبق ذكره: ص8-9

(2) محمد جودة(صيف 2013)، **ثورة30يوليو وبيانا قيادة القوات المسلحة**، شؤون الأوسط، عدد145، لبنان: ص110.

(3) تقرير الجزيرة الاستقصائي عن عدد متظاهري 30-6-2013.

http://www.youtube.com/watch?v=GUt42UiVMAQ

يرى جواد الحمد رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات-عمان: أن خروج الحشود إلى الشارع لا يبرر لقيادة المؤسسة العسكرية أن تحسم المشهد لصالح فريق ضد آخر، وهذا السلوك يمثل عملاً سياسياً للجيش يغلب فيه مصلحة طرف على طرف آخر، بما أن الجيش يعد أحد ادوات الدولة التي يجب أن تتكامل مع مؤسسات الدولة الأخرى، في ظل قيادة موحدة، لا أن يقوم بخطف رئيس الجمهورية في مكان غير معلوم، والغاء جميع الاستحقاقات الانتخابية، لذا يعد هذا عملاً انقلابياً له ما بعده[1].

في حين يرى واثق السعدون قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية- جامعة الموصل: أن لا بد من نظرة مركبة للمشهد المصري فإذا نظرنا أن الرئيس مرسي هو رئيس منتخب، فإننا لا يمكننا توصيف ماجرى إلا بأنه انقلاب، وإذا ما نظرنا إلى الرفض الشعبي الواسع لسياسات الرئيس والتي عدها المعارضون الداخليون والخارجيون تهدف لتكريس سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الدولة، فضلاً عن السخط الجماهيري من التدهور المضطرد للأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال مدة حكم الرئيس، هذا المشهد بغض النظر عن كون الرئيس منتخباً، يمكن وصف ما جرى بأنه ثورة شعبية مدعومة من الجيش، فضلاً عن كون ما جرى من أحداث عنف وعنف مضاد وانقسام سياسي شديد بين مؤيد ومعارض للرئيس المنتخب، وضمن هذا السياق يكون تدخل الجيش إستشعاراً لما يهدد البلاد من حرب أهلية متوقعة، وهذا الطرح أيضاً أُحادي لأن ما جرى بعد 3-7-2013 من أحداث عنف كبيرة استهدفت صفوف جماعة الإخوان المسلمين تمثل مركباً اخر يضاف إلى المعادلة ككل، وبالتالي فإن ما جرى في 3-7-2013 انقلاب عسكري مطلوب ومدعوم من قطاعات واسعة من الشعب والقوى الوطنية المصرية، جاء في مرحلة تمر بها البلاد بانقسام وانسداد سياسيين[2].

ويرى عمار جفال رئيس قسم الدراسات المغاربية في جامعة الجزائر: أن ما جرى في مصر انقلاب واضح لم يحصل له مثيل، كان بإمكان الحراك الجماهيري أن يقيل الحكومة مثلاً كما يحدث في الدول الديمقراطية الأوروبية، بل ان فرصة تاريخية سنحت لهزيمة جماعة الإخوان المسلمين عبر الصناديق، بسبب الكم الهائل من التحديات التي واجهوها[3].

---

(1) جواد الحمد(صيف2013)، **الجيش والسياسة في المشهد المصري** ، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد64، عمان ، ص7 .

(2) اتصال أجراه الباحث مع أ.واثق السعدون، مركز الدراسات الاقليمية وأستاذ في قسم الدراسات الاستراتيجية في جامعة الموصل، 26-10-2013.

(3) اتصال أجراه الباحث مع د.عمار جفال، رئيس مختبر البحوث العلاقات الدولية ورئيس قسم الدراسات المغاربيـة فـي جامعـة الجزائر، 1-11-2013.

أما رئيس مركز القدس للدراسات السياسية عريب الرنتاوي –عمان- يرى: أن هناك ثورة ثانية تمت في 30 حزيران بنزول أكثر من 30 مليون إلى الشوارع للمطالبة بتنحي مرسي، كان ذلك بسبب سياسات الإخوان التي إستعدت نخب متعددة في مصر، وتسببت في خلق الازمات الخدمية، وانعدام المهنية في الوقت ذاته[1].

ويصف بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام- بغداد: أن ثمة ثورة مضادة جرت في مصر مؤخراً استعانت بالدولة العميقة، للقيام بانقلاب عسكري، ناتج عن مؤامرة داخلية وإقليمية، ودولية[2].

في حين يرى مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني حسن الأنباري: أن المسمى ليس مهماً لتوصيف ماجرى يوم 3-7-2013، ولكن النتائج التي تمخضت عن هذا الحدث هي من تحدد المسمى فيما بعد، بمعنى هل نتج عن يوم 3-7-2013 ثورة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أم أنه مجرد تغيير في مؤسسة إدارة الدولة كما حصل في سلسلة الانقلابات التي تعرض لها النظام السياسي السوري في القرن المنصرم[3].

ولنستعرض سير الأحداث في مساء 3-7-2013 عشية إلقاء السيسي خطابه تم إغلاق جميع القنوات الفضائية المتوقع أنها ستوالي الرئيس المنتخب -بعد إلقاء البيان- واعتقال كوادرها، وإختطاف الرئيس وفريق مساعديه في مكان غير معلوم، وإلقاء القبض على قادة الإخوان المسلمين، والأحزاب المتوقع أنها ستُعارض البيان، وإغلاق مقار جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة، والتي تم حضرها فيما بعد بقرار من مجلس الوزراء المصري، وبقي الانقسام السياسي على حاله إلا ان المعارضة المتمثلة بجبهة الإنقاذ انتقلت إلى السلطة، والإخوان الذين جاؤوا إلى السلطة بالانتخاب، انتقلوا إلى المطالبة بشرعيتهم، باستثناء واحد هو ان حزب النور السلفي الذي حاز على 23% من انتخابات مجلس الشعب، وكان مؤيداً للرئيس في إعلانه الدستوري، الذي وصِف بأنه استبدادي، لم يحضر ولم يعتقل أي من قياداته، لأنه كان مسانداً للبيان ولهذا الحزب مرجعية فكرية سنلقي الضوء عليها بإيجاز في الفصل القادم بهدف تفسير دينامية مواقفه الحالية.

(1) لقاء أجراه الباحث مع عريب الرنتاوي رئيس مركز القدس للدراسات السياسية، 28-10-2013، عمان.
(2) اتصال أجراه الباحث مع د.بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام الصادرة في بغداد، 6-11-2013.
(3) لقاء أجراه الباحث مع د.حسن الأنباري، مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني، 6-11-2013، عمان.

كان بالامكان استغلال السخط الجماهيري الغاضب على سياسات الدولة و رئيسها محمد مرسي من خلال الشروع بانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، وعدم تقييد الحريات أو خطف الرئيس أو اعتقال القادة السياسيين الموالين له، لأنه من المعروف أن الثورات تأتي بالحريات، كما أن تعيين طرف سياسي معارض وتصديره إلى واجهة المشهد السياسي، بعد أن خسر عدة استحقاقات انتخابية لعدم تواجده بشكل حقيقي داخل شرائح المجتمع، زاد من حالة عدم الرضا الجماهيري حتى من قبل بعض الشرائح التي أيدت مظاهرات 30-6-2013.

لم يتوقع المؤيدون لبيان السيسي، أنهم سيواجهون معارضة شعبية على هذا القدر من الاتساع، فهو فضلاً عن مخالفته الدستورية، لم يحظَ بدعم دولي صريح، وجوبه باعتصامات ضخمة في القاهرة في ميدان رابعة العدوية، والجيزة في ميدان النهضة، وتأكد هذا الزخم الجماهيري في يوم 5-7-2013، حين سيطرت الجموع المؤيدة للرئيس على مقار الإدارة المحلية في سبع محافظات مصرية، مما حدا بالمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع (اعتقل فيما بعد) باعتلاء منصة رابعة العدوية عند غروب شمس ذلك اليوم قائلاً: "**ثورتنا سلمية وستظل سلمية سلميتنا أقوى من الرصاص**"[(1)].

وبقي هاجس الاعتصامات بالرغم من احتجازها للرئيس المنتخب، يهدد السلطة الجديدة حتى جرى اعتداء على المتظاهرين المعتصمين أمام دار الحرس الجمهوري، فجر 8-7-2013 راح ضحيته قرابة 100 شخص من أنصار الرئيس[(2)]، وفي 27-7-2013 جرى اعتداء آخر فيما دعي بحادث المنصة وهي إحدى إمتدادات اعتصام رابعة العدوية راح ضحيته قرابة 200 شخص[(3)(4)]، وفي 14-8-2013 قامت القوات الأمنية بفض اعتصامي رابعة العدوية، والنهضة، وراح ضحية هذه العملية قرابة ثلاثة آلاف مؤيد للرئيس من ضمنهم، أسماء البلتاجي ابنة القيادي الإخواني محمد البلتاجي، وبعدها بأيام عدة قتل عمار محمد بديع نجل المرشد العام، وتأتي أرقام عدد الضحايا من مصادر مقربة لأنصار الرئيس، في حين نشر المركز المصري

---

(1) تقدير موقف، **الاطاحة بمرسي: المسارات والالات المحتملة** ، مصدر سبق ذكره: ص5.

(2) شبكة رصد الاخبارية **http://rassd.com/**

(3) تشير تقارير التحالف الوطني لدعم الشرعية إلى سقوط 200 ضحية في حادث المنصة http://rassd.com/1-67872.htm

(4) بينما يشير تقرير دان ويليامز عن منظمة هيومان رايتس ووتش إلى سقوط 74 ضحية http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أسماء 1063 قتيل في أنحاء مصر منذ بيان السيسي وحتى 19-8-2013[1].

تحولت بعدها الاحتجاجات إلى مناطقية، لا تستهدف الساحات العامة في البلاد، وتم تأسيس العديد من الجبهات المناهضة لبيان السيسي في 3-7-2013 ومنها إعلاميون ضد الانقلاب ، ومسيحيون ضد الانقلاب ، وطلاب ضد الانقلاب ، أزهريون ضد الانقلاب . وهكذا، وفي إطار العملية الانتقالية الجديدة المُفترض أنها محكومة بخارطة الطريق الجديدة تم إصدار إعلان دستوري جديد، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور، وإنشاء حكومة مؤقتة لتسيير البلاد.

ويجدر الملاحظة هنا أن قيام شخص من داخل مؤسسة، بإزاحة رئيسه الذي أقسم أمامه اليمين الدستورية، بالرغم من وجود حالة تعددية، وانتخابات برلمانية، في ظل دستور يمنح 60% من الصلاحيات التنفيذية لرئيس الوزراء الذي تأتي به الأغلبية النيابية، يعد انقلاباً، والوصف العالمي في جميع صحف العالم لما جرى يوم 3-7-2013 هو انقلاب عسكري، حتى أن اسرائيل تسمي ما جرى في ذلك اليوم انقلاباً مع أنها تبارك نتائجه، لذا فإن التسمية العلمية له أنه انقلاب عسكري، بالرغم من أن مشهد 3-7-2013 كان يوحي بأن كل الأطراف الفاعلة في مصر –عدا الإخوان المسلمين- مجمعة على خارطة طريق تُخرج البلاد من أزمتها.

المبحث الثالث : تأثير البعد الاقليمي والدولي على تونس ومصر بعد الربيع العربي

يبرز تأثير البعد الاقليمي والدولي بشكل كبير على دول الربيع العربي، ولتونس ومصر نصيب من هذا التأثير، على العموم لا يبدو للدول الاقليمية التي لم يطالها الربيع العربي أنها رحبت به عموماً، لاعتبارت جيوسياسية، وعقدية، واجتماعية، وثقافية.

المطلب الأول: نموذج تونس

كانت الحالة الثورية التونسية مفاجِئة بل وصادمة لكل دول العالم، الأمرالذي أربك هذه الدول في التعامل مع تونس، فأمريكا مثلاً مع بداية الأحداث اكتفت باستدعاء سفير تونس لديها، وإبلاغه بقلقها تجاه الاستخدام المفرط للقوة من قبل الأمن، وهو الأمرالذي اعتادت عليه الخارجية الأمركية كتعامل يومي مع دول العالم الثالث، ولم يختلف موقف الاتحاد الأوربي كثيراً عن الموقف الأمريكي، حين دعى الناطق الرسمي باسم مفوضة الشؤون الخارجية كاثرين

---

(1) عزمي بشارة، **الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة**، مصدر سبق ذكره: ص3.

اشتون إلى التعامل السلمي مع المتظاهرين، أما فرنسا فلم تُدلي بأي تصريح تجاه ما يجري في تونس حتى هرب ابن علي، في حين عبر وزير الخارجية الروسي بالتزامن مع أحداث الربيع العربي عن قلقه من إمكانية صعود الإسلاميين في ظل دول ديمقراطية(1).

كما لعب العامل الاقتصادي، دوراً مهماً في التأثير على الوضع الداخلي التونسي، إذ لا تتمتع تونس بموارد اقتصادية ضخمة، كما أنها بحكم موقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط، يجعل نافذتها باتجاه الغرب، الأمرالذي أثر على نخبها، وتعاملها، وطريقة تعاطيها مع القضايا السياسية الداخلية، وليس للجيش التونسي منذ الاستقلال تداخل كبير بالشأن السياسي والفضل في ذلك يعود للحبيب بورقيبة، لذا لا يمكن استغلال قضايا التسليح أو الدعم العسكري الموجود بشكل محدود، في التأثير على الوضع الداخلي التونسي(2).

ويبدو التداخل الاقليمي والدولي على الساحة التونسية ذا تأثير محدود فبالإضافة لما سبق، نجد أن الربيع العربي صدر الحكومات المنتخبة إلى الواجهة، باسم الديمقراطية التي وصل من خلالها الإسلاميون إلى السلطة والذين يمثلون تهديداً آخر، ربما يتم التأثير عليه في المستقبل، الا أنه سيبقى أقل مما هو عليه في مصر(3).

كما يدرك الساسة التونسيون أنهم بالرغم من هامش الحرية الداخلي الذي اكتسبوه من حالتهم الثورية، الا أن اقتصادهم المعولم يتقاطع مع الدول العظمى في الكثير من تفاصيله، وأن تونس ستبقى منقوصة الإرادة ما لم تقم بإنشاء معالم حقيقية لاقتصاد حر ومتين، والاعتماد على النفس وهذا الأمر يتطلب تحقيقه عقود من الزمن إذا ما تم الشروع به حالياً، والذي لن يبقى المحيط الدولي والاقليمي مكتوف الأيدي تجاهه(4).

المطلب الثاني: مصر

في هذا المطلب سنفصل المشهد الدولي والاقليمي وتداخلاته مع دول الربيع العربي بصورة عامة الأمرالذي سيتداخل مع المطلب الأول ومن ثم سننتقل بالتفصيل لمصر

إن الناظر للمشهد السياسي في الشرق الأوسط، يتبين له للوهلة الأولى وجود ثلاثة محاور إقليمية تتنازع الشرق الأوسط، ويتمثل المحور الأول بدول الربيع العربي، بالإضافة إلى

---

(1) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة** ، مصدر سبق ذكره: ص320-346.
(2) لقاء أجراه الباحث مع د.باسل حسين، رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان ، 27-10-2013.
(3) أحمد الابيض، **انتخابات المجلس التأسيسي في تونس** ، مصدر سبق ذكره:ص87.
(4) محاضرة لعبدالفتاح مورو ، مؤسس حركة النهضة التونسية، **الإسلاميون وتجربة الحكم** ،عمان ، 25-6-2013.

دولتي قطر وتركيا، ويتمثل المحور الثاني في السعودية والإمارات وغيرهما ، في حين تمثل المحور الثالث بايران وسوريا وحزب الله ودول أُخرى. ولكل من هذه المحاور أهدافه، التي تختلف أو تتفق فيما بينها بحسب المكان والزمان، كما سمح تراجع الدور الامريكي في المنطقة بحيز تنافسي أكبر للقوى الاقليمية ، أوحت النظرة الاولى لتلك المحاور بأن تقدماً ما يحرزه المحور الأول ربما يحسم الصراع لصالحه في الشرق الأوسط، أبدت الكتلة الغربية قلقها من هذا التقدم ، خاصةً مع تكرار الرئيس مرسي القول بأن مصر اليوم تريد أن تنتج غذاءها، وسلاحها، ودواءها [1].

في الشهرين السابقين لبيان السيسي بدأ تصادم تلك المحاور، إذ شهد ميدان تقسيم في تركيا احتجاجات واسعة تُطالب بإقالة حكومة العدالة والتنمية، بسبب رغبتها في تغيير حديقة ديزي، ونشأ تداخل كبير بين تلك المحاور الثلاثة في سوريا، ونشأت حركة تمرد بدعم من رجال الاعمال في مصر، مع فشل مصر سياسياً في تأسيس مساحة توافق سياسي مدة سنتين ونصف، وأظهرت مؤسسات الدولة فيها الرئيس المنتخب بمظهر الفاشل، وحين أحست بأنه يوشك القبض على مفاصِل القرار في هياكلها المختلفة، قررت التخلص منه[2].

وحين نتحدث عن مصر لا يمكننا إغفال التأثير الدولي والاقليمي، لأسباب جيوسياسية، واقتصادية، ولمواردها البشرية فهي دولة دور تؤثر على محيطها، ضمن هذا السياق استبقت هيلاري كلنتون الأحداث حين حذرت الحكام العرب قائلةً: "أصلِحوا أنظمتكم والا خَلَفَكم الإسلاميون" كان ذلك في 13-1-2011[3]. ومن هذا المنطلق أيضاً فإن الإخوان المسلمين وعلى لسان مرشدهم العام صرحوا أبان خلع مبارك، أنهم لن يقدموا مرشحاً للرئاسة، لكي لا تتأثر مصر بمحاصرة المجتمع الدولي لها، ولكنهم غيروا موقفهم بعد أن أطال المجلس العسكري مدة الفترة الانتقالية.

كما مثل مشروع تنمية قناة السويس، الذي يهدف إلى إنشاء مركز لصناعة الشحن البحري على طول خط القناة البالغ 192كم، ومن المتوقع أن يدر على مصر 100مليار دولار سنوياً، مثل تهديداً إقليمياً حقيقياً لدول عدة[4]، يذكر أن 20% من بضائع العالم تمر عبر قناة

---

(1) كلمة الرئيس مرسي في عيد العمال http://www.youtube.com/watch?v=iYjyxp_u0ME
(2) تقدير موقف(1-9-2013)، **مصر: تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن 21**، مركز الجزيرة للدراسات: ص2
(3) هيلاري كلنتون للحكام العرب أصلحوا أنظمتكم والا خلفكم الإسلاميون، موقع ال بي بي سي
www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/
(4) تفاصيل مشروع تنمية قناة السويس
www.aljazeera.net/ebusiness/pages/95947a83-3f15-4a45-bc5c-9b8fc17716c2

السويس، وبإمكان المشروع توفير مليوني فرصة عمل جديدة[1]. الأمرالذي شكل تهديداً للنفوذ الأمريكي.

بدا الموقف الدولي بشكل واضح أنه غير معارض للانقلاب تمثل ذلك في موقف الإدارة الأمريكية الذي بدا متردداً، – في الواقع لم يكن كذلك- حين صرحت الناطقة باسم الخارجية جنيفر بساكي: أن الوقت لايزال مبكراً للحكم على أن ما جرى في مصر بأنه ثورة أم انقلاب ، كان الهدف واضحاً من تصريحات الإدارة الأمريكية، أن الغرض من تأخير إبداء موقفها، منح وزير الدفاع المصري فرصة زمنية لإثبات واقع يمكن تبرير التعامل معه أمام الرأي العام الامريكي والعالمي المؤمن بالديمقراطية منهجاً وسلوكاً، مع وعود السيسي بأنه سينهي معارضته السياسية خلال 48 ساعة، لكن ردة فعل مناصري الرئيس لم تكُن متوقعة، إذ كانت الحشود الضخمة تتزايد مع مرور الأيام، والتي استمرت بالرغم من فضها بالقوة، في جميع أنحاء مصر، مما خلق واقعاً سياسياً، أسوا مما كان عليه قبل الانقلاب [2]، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية، دعمت انقلاب هندوراس عام 2009 ودعمت انقلاباً قام به وزير الدفاع التشيلي خوسيه بينوتشيه على رئيسه الذي عينه سيلفادور أليندي، وأحاط قصره بالدبابات، وطالبه بالتنازل عن شرعيته فقتله، واستمر في الحكم قائد الانقلاب زعيماً للبلاد، قرابة الثلاثة عقود[3].

على هامش نهاية هذا الفصل، لا بد من الاشارة إلى أن الانتقال السياسي للسلطة يجب أن يتم دون إلغاء الاخر خصوصاً في مرحلة تكوين هوية وثقافة المجتمع التي تتشكل بشكل جديد في المرحلة الانتقالية، لذا على الكتل السياسية أن لا تُلغي الآخر مستندةً على زخمها الشعبي، وخصوصاً في تونس ومصر. لأن الأطراف المستبعدة أياً كانت أقليات دينية، أوعرقية، أومذهبية ربما تكون أداةً لجهات خارجية وداخلية تسعى لعدم إكمال مرحلة التحول الديمقراطي والنكوص عنها.

ويبرز لنا في هذا الإطار الإسلاميون كلاعب رئيس، تمكن من الوصول إلى السلطة بالانتخابات بعد أن كانوا في السجون، إذ لم يتدرجوا في السلطة والعمل الحكومي، ربما العمل

---

(1) موقع الحرية والعدالة عن تنمية السويس **www.fj-p.com/article.php?id=50763**

(2) حديث في العمق ، قناة الجزيرة الفضائية، لقاء مع عبيد الوسمي النائب السابق في البرلمان الكويتي، الانقلاب العسكري والتحول الديمقراطي **www.youtube.com/watch?v=5z1m-uWueaI**

(3) مقال أحمد منصور المنشور في صحيفة الوطن على الشبكة الالكترونية بعنوان :**السيسي على خُطى بينوشيه**
www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=6793B159-EA44-4838-A1B7-25

السياسي أو النيابي لا يكون كافياً لإدارة الدولة في أصعب مراحلها، هنا تبرز الديمقراطية كحل أمثل بالنسبة للقوى السياسية الإسلامية والعلمانية على حد سواء، لأن صندوق الانتخاب يجعل من القضايا التي تمس هوية الدولة مرهونةً بحجم تمثيل الكتل السياسية داخل المجتمع والذي يقل ويزداد بحسب المزاج الشعبي العام، دون تهميش أو إقصاء، وقيام انقلاب عسكري معين يؤدي إلى غياب آلية قياس الحجم السياسي لكل كتلة، وربما يهيء الطرف المطالِب بشرعيته للقيام بعمل مماثل حين تسنح له الفرصة بذلك، وبالتالي يؤثر على منظومة القيم الاجتماعية ككل.

ولنلقي نظرة على العالم العربي، نجد أن إسلاميين استطاعوا أن يصلوا إلى السلطة مؤخراً بالديمقراطية، وإفشالهم بعد تكليفهم بالديمقراطية يمثل خطأ جسيم له ما بعده، خاصةً وأن الصراع على السلطة لم يحسم بعد، ووجود تكيف جزئي للإسلاميين في مصر، في مرحلة ما بعد الانقلاب سيؤدي إلى فرض صفة عامة للحالة المصرية بأنها تعاني الاضطراب السياسي، واستمرار المعارضة للانقلاب في مصر مثلاً، يجعل من المعارضة طرفاً مرشحاً لأن يكون الأقوى في المعادلة السياسية، إذ يبدو أنهم استطاعوا فرض واقع جديد انتقلوا ضمن إطاره إلى مرحلة الفعل وجعلو الانقلاب في مرحلة ردة الفعل[1].

ويلاحظ أيضاً أن تعددية التوجهات الفكرية، وقوتها منع التراضي حول آلية متفق عليها بشان القضايا الرئيسة في فترة التحول الديمقراطي، كالدستور وهوية الدولة، وكيفية التعامل مع رموز النظام السابق، أضف إلى ذلك غياب التوازن السياسي المطلوب من قبل القوى الليبرالية لإقأمة توافق حقيقي على الخطوط العامة للدولة[2].

كما يلاحظ أن ثمة دور تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، وهو بالرغم من إيجابيته في بعض الأحيان، الا أنه عرضة للاختراق الخارجي بالتوجيه بشأن قضايا تخص الصالح الخارجي على حساب المصلحة الوطنية، وهذه المنظمات تنشط في المراحل الانتقالية بشكل ملحوظ، لغياب القوانين التي تنظم عملها، ولضعف سيطرة الدولة على أرضها نسبياً، وهذا الأمر بدى جلياً في قضية التمويل الخارجي في فترة حكم المجلس العسكري، إذ تم القبض على مجموعة أجانب بتهمة تمويل جمعيات معينة، أدى إلى اعتقالهم وبتدخل امريكي مباشر تم إطلاق سراحهم دون أي محاسبة[3].

---

(1)Jimmy Carter: I trust Egypt's Muslim Brotherhood
http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=29773

(2) Noam Chomsky **, Against Military Coup in Egypt**,**www.wordpress.com/2013/10/14/noam-chomsky-speaks-against-military-coup-in-egypt**

(3) تفاصيل أكثر عن قضية التمويل الخارجي، موقع مجلة السياسة الدولية على الإنترنت.
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2165/تحليلات/مصر/القصة-من-واشنطن.aspx

الفصل الخامس

مستقبل التحولات الديموقراطية وتداعياتها على المنطقة العربية

تكمن أهمية هذا الفصل في أنه يلقي الضوء على المستقبل المجهول، الذي ستواجهه كل من تونس، ومصر وماهية التحديات التي ربما ستؤثر على المرحلة الانتقالية في كِلا البلدين، وما هي السنوات المتوقع أن تستغرقها هذه الدول في إنجاز تحولها الديمقراطي؟ مع كم هائل من التحديات الثقيلة، والإرث الكبير، الذي يهدد هذه الدول، وقد استعنت بنخبة كريمة من الأكاديميين المتخصصين في هذا الشأن.

سيتناول هذا الفصل في مبحثه الأول تونس ومستقبلها، في ظل تعثر متكرر للحوار المراد لنتائجه، إنشاء حكومة توافقية تستوعب الجميع، ومدى مشروعية تنازل حركة النهضة عن الشرعية التي منحها الشعب إياها في تشكيل الحكومة، ودورها المستقبلي، وكم ستستغرق عملية التحول الديمقراطي.

وسيتناول المبحث الثاني مصر بتفصيل أكثر من تونس، بسبب تعقد المرحلة الانتقالية، وتزايد حالة الانقسام السياسي فيها، والبحث في خلفيات حالة الانقسام هذه، وخصوصاً الفكرية منها، في ظل وجود (لجماعة الإخوان المسلمين غير شرعي حالياً)، وما هية جذور هذه الجماعة بإيجاز؟ وماذا ينتظرها في المستقبل؟ وهل مستقبل مصر مرهون بها؟ بالإضافة إلى لمحة سريعة عن التيار السلفي الصاعد، والذي مثلت موافقة السياسية مصدر حيرةٍ للكثير من الباحثين، لم أتناول هذه الجذور في الفصول الماضية، لكي يتم الربط المباشر بما هو متوقع لهذه التيارات السياسية الأساسية المصرية بالإضافة إلى التيارات الليبرالية المتعددة، وغير الموحدة لحد كبير.

المبحث الاول: مستقبل تونس

مثل إخفاق القوى السياسية التونسية في تشكيل حكومة توافقية، منحنى ربما يؤثر على سير عملية التحول الديمقراطي فيها، مع تصاعد وتيرة العمليات المسلحة التي تأتي وفق إيقاع منظبط مع العملية السياسية، مثل ذلك اغتيال محمد البراهمي في 25-7-2013، أي قبل يوم واحد من اكتمال عملية انتخاب الهيئة العليا المستقلة التي ستشرف على الانتخابات القادمة. وبالرغم من تمكن الأمن من إبطال مفعول أكثر من عملية قبل وقوعها، الا ان القوى الأمنية لا يزال

فيها الكثير من العناصر التي تتبع نظام ابن علي، وتسعى لإظهار الحكومة بأنها عاجزة عن التصدي للمشاكل الأمنية، في الوقت ذاته تواجه الحكومة مطالب لجهات أمنية لإطلاق يدها من أجل إعادة الأمن، مما يعني عودة الشق الأمني لنظام ابن علي[1].

ومع انطلاق الحوار الوطني مؤخراً تشكلت ثلاث لجان، الأولى: لجنة المسار الحكومي لإيجاد توافق على رئيس حكومة جديد مهمة حكومته الإشراف على الانتخابات ، والثانية: لجنة المسار الانتخابي للاتفاق على المواعيد الزمنية للعملية الانتخابية، والثالثة: لجنة المسار التأسيسي لمناقشة الدستور والمصادقة عليه، وقد حققت لجنة المسار التأسيسي بالتزامن مع العمل الذي تقوم به لجنة التوافقات الدستورية تقدما ملحوظاً، الا أن المسار الحكومي تعرقل بسبب إصرار المعارضة على تقديم مرشح موالٍ لها هو ناصر العمر، وتزمت أحزاب الترويكا الحكومية بمرشحها محمد المستيري، ويرجع ذلك إلى انتعاش المعارضة التونسية بتدخل الجيش في السياسة المصرية، وعزل الرئيس محمد مرسي[2].

وعلى العموم فإن تونس تعاني اليوم من تبعات الانكماش الاقتصادي في جنوب القارة الأوروبية، وتدفق السلاح من جارتها ليبيا، وبالرغم من أن الجانب الأوربي والامريكي صرح مراراً بأنه يريد إنجاح التجربة الديمقراطية في تونس، الا أن مانويل فالس وزير داخلية فرنسا انتقد ما أسماه بالفاشية الإسلامية المسيطرة على حكم تونس[3]، ومع وجود ضخ مالي مشبوه لبعض قوى المعارضة التونسية، تخوفت الحكومة من تكرار النموذج المصري، مما دفعها لإجراء عدة تغييرات إدارية في المفاصل الأمنية للدولة، وفي المجمل تبدو عملية التحول الديمقراطي في تونس متعثرة حتى اللحظة ولكنها لم تصل بعد إلى حالة الانسداد السياسي[4].

على العموم لن يتكرر السيناريو المصري في تونس، لعدة أسباب:

أولاً: أن الجيش التونسي كان دائماً بعيداً عن السياسة، بفضل السياسة التي انتهجها الحبيب بورقيبة، ولا يملك ميزانية تساوي ثلث ميزانية الدولة كما في مصر.

ثانياً: الهوية التونسية موحدة لغوياً ودينياً وعرقياً والاختلاف ينحصر في التوجهات السياسية بين تيار علماني وحركة سياسية إسلامية معتدلة متمثلةً بالنهضة، وهي قادرة على التكيف،

---

(1) تقدير موقف(5-11-2013)، **تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية** ، مركز الجزيرة للدراسات، ص3.
(2) المرجع نفسه: ص4.
(3) تصريحات وزير الداخلية الفرنسي http://**www.binaanews.net/news-17778-.htm**.
(4) تقدير موقف، **تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية،** مصدر سبق ذكره: ص6.

وتتجاوب مع المطالب المطروحة عليها باستمرار، حتى تنازلت مؤخراً عن استحقاقها الانتخابي بتشكيل حكومة يرأسها شخصية مستقلة[1].

ثالثاً: الصعوبة البالغة التي تعانيها الإدارة المصرية في إدارة مرحلة ما بعد مرسي، من تعقد في المشهد السياسي والاقتصادي وازدياد الانقسام المجتمعي، بالرغم من وجود ما اصطُلِح على تسميته بالدولة العميقة داخل تونس، ولكنها في حالة أضعف مما هي عليه في مصر[2]. بالإضافة إلى وعي القيادة العسكرية في تونس، بأن تدخلها السياسي، سيضيف حالة احتقان جديدة، ويؤثر على دورها في تأمين الحدود غير المستقرة مع الجزائر وليبيا[3].

ولتونس أهمية كبيرة لدى دول الاتحاد الأوروبي، بسبب موقعها الجغرافي، وبالتالي فهي معنية بشكل كبير بتحقيق الاستقرار فيها، بسبب الخوف من الهجرة، وتصدير الإرهاب، وبالمقابل يمثل صعود الإسلاميين بطبعتهم الإخوانية هاجس آخر، بسبب انتشار تنظيم الإخوان المسلمين في دول أوروبية عديدة، وتشكيله للعديد من المؤسسات التي تشكل حاضنة لاستيعاب شرائح معينة من تلك المجتمعات، وبالرغم من سلمية التنظيم، وتوافقه مع القوانين الأوروبية، الا أنه يشكل قاعدة للتنظيم الآيديولوجي لجاليات من المسلمين تتزايد بشكل مضطرد في دول القارة العجوز[4].

في الوقت ذاته لم تتنازل حركة النهضة عن استحقاقها الانتخابي بشكل كامل، فقد صرح رئيس حركة النهضة بأن حركته تخلت عن الحكومة ولم تتخل عن الحكم في إشارة إلى تمسكها بالمجلس التأسيسي[5]، وهذا ربما يعكس ما تُعانية الحركة داخلياً من عدم رضى قطاعات من شبابها بالتنازل عن الشرعية الدستورية التي منحها إياها الصندوق الانتخابي.

في حين يرى عبدالله نقرش (قسم الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية)، ومؤلف كتاب من وحي الربيع العربي: أن مرحلة التحول الديمقراطي التي تمر بها تونس، الضابط الأساسي فيها أن هناك قدراً عالياً من الوعي، تدفع به لتجنب الانزلاق نحو العنف، بالرغم من اغتيال عدة شخصيات سياسية علمانية، وهو أمر طبيعي في السياق التاريخي، فطالما أكلت الثورة أبنائها، بيد أن الاتجاه العام يسير باتجاه حالة من التوازن والاعتدال في سبيل الوصول

---

(1) اتصال أجراه الباحث مع د.عمار جفال، رئيس قسم الدراسات المغاربية في جامعة الجزائر، 1-11-2013.
(2) اتصال أجراه الباحث مع د.بهاء الدين النقشبندي، رئيس تحرير صحيفة دار السلام، العراق، 6-11-2013
(3) اتصال أجراه الباحث مع أ.واثق السعدون، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 26-10-2013.
(4) مقابلة أجراها الباحث مع عريب الرنتاوي رئيس مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 28-10-2013.
(5) لمراجعة تصريحات الغنوشي. صحيفة الشروق التونسية. **http://www.alchourouk.com/24475/691/1/**

إلى الديمقراطية، ومن حيث العدالة الاجتماعية، وبالتالي من المتوقع لتونس أن تخرج بصيغة توافُقية ، يكون للإسلاميين فيها دور رئيس، ولكل القوى الأخرى أيضاً، وستخرج بصيغة توفيقية معقولة جداً بالرغم من وجود محاولات حثيثة لن تنقطع، من قوى الثورة المضادة من أجل منع ذلك التوافق، لأن تونس الآن خرجت من عنق الزجاجة[1].

في هذا الإطار نجد أن العامل الآيديولوجي في المشهد العام العربي، ولدول تونس ومصر تحديداً، يحتاج إلى توضيح أعمق، لفهم آلية تحركاته المستقبلية، وهو ما سنبحثه في المبحث القادم، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ماهية المستقبل المصري الذي يعتريه الكثير من التحديات.

المبحث الثاني: مستقبل مصر

قبل أن نبدأ بالحديث عما سيؤول إليه حال مصر، لا بد لنا من إلقاء الضوء على أهم التيارات الفكرية، والتي تلعب دوراً مهماً في المشهد السياسي المصري بإيجاز لأهميتها في تحديد ملامح المستقبل المصري وهذه التيارات نفسها موجودة بصورة أخف في تونس.

المطلب الأول: التيار السلفي

هو تيار عام ، له عدة مشايخ يمثلون أعلامه، كالشيخ محمد عبدالمقصود، ومحمد حسان، ومحمد حسين يعقوب، وأبي إسحاق الحويني، وياسر برهامي وغيرهم ولكل منهم مريدوه، وترجع نشأته من حيث الجذور إلى فترة ما قبل ظهور الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، وهذا التيار يعتبر نفسه ممثلاً للإسلام الجامع، والفرقة الناجية المتمسكة بالكتاب والسنة، وأن نشأته ممتده من زمن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، وما نقله عنه السلف الصالح إلى يومنا هذا. وهو من حيث الفكر لا يؤمن بالأحزاب الإسلامية، ولا بالدولة الديمقراطية، ولا بالدولة المدنية، ولم يضع هذا التيار إطاراً فكرياً عاماً جامعاً ليحوله إلى تنظيم، أو يكون مشايخه ضمن هيكلية واحدة، بسبب الاختلاف بين المشايخ في الاستنباط من الكتاب والسنة، وخصوصاً ما يهمنا الآن المسائل السياسية، وفي هذا المجال لكل شيخ حجته، من الكتاب والسنة.

---

(1) لقاء أجراه الباحث مع د.عبدالله نقرش، كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية، ومؤلف كتاب من وحي الربيع العربي، عمان، 2013-10-30

لذا برز منهم الدعاة، بشكل كبير وأسسوا لهم قاعدة عريضة من المريدين، حتى قامت الدعوة السلفية الاسكندرانية بتأسيس حزب النور عام 2011 ، هذا الأمر يعطي مؤشراً بأن التيار لا يمكن إختزاله بجهة، أو شيخ بعينه، ولنأخذ حزب النور مثالا لأكبر حزب سلفي أفرزته انتخابات مجلس الشعب عام 2011، إذ يقول عبد المنعم الشحات أحد مشايخه" إذا وافقت على دولة مدنية حتى لو أضفت لها قيد أنها تكون ذات مرجعية دينية، صار كأنك توافق على دولة علمانية، وصرت تناقض نفسك"، وهنا نجد أن هذا التيار يركز على الشريعة بشكل رئيس، ويرفض تعريف الدولة المدنية للعلمانيين، ويرفض تعريف الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية للاخوان المسلمين(1).

ويقول الشيخ أحمد السيسي: "الديمقراطية لا تقبل الإسلام، تقبل الإسلام الذي يريده الغرب، الإسلام الكنسي، ان يكون الدين علاقة بين العبد وربه"، ويرى ياسر برهامي بإمكانية الموافقة على الديمقراطية المنظبطة بالشريعة الإسلامية، ومقولة أن الشعب مصدر السلطة التشريعية كفر، ولكن آليات الديمقراطية لا إشكال في التعامل معها، وبالتالي فإنهم ينظرون إلى الديمقراطية بعين الريبة ويتعاطوها من باب "المصالح والمفاسد"، ويبرر حزب النور مشاركته في العملية السياسية بأن غايته الحفاظ على هوية الدولة، وردع العلمانيين من تغيير المواد التي تخص الشريعة، أو التضييق على الدعوة الإسلامية(2).

تمسك السلفيون (حزب النور) بالمواد التي تحافظ على تطبيق الشريعة في الدستور المصري وخصوصاً المادة 219، وكان ذلك أحد أسباب منع إجراء توافق عام على الدستور، الذي تم التصويت عليه بأغلبية ثلثي الشعب عام 2012، وبقي حزب النور السلفي على تحالف مع الإخوان المسلمين حتى أقال الرئيس مرسي أحد مستشاريه الذي ينتمي إلى هذا التيار في قضايا استغلال منصب(3). الأمرالذي أثر على علاقة الإخوان المسلمين بحزب النور، ونتج عنه اصطفاف حزب النور إلى جانب بيان عبدالفتاح السيسي فيما بعد. يبدو هذا المشهد بعيداً عن الشريعة ومبادئها فهو تصرف سياسي بامتياز، وفي هذا الإطار يرى عبدالله نقرش (قسم

---

(1) محمد ابورمان، **السلفيون والربيع العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت: ص134-136.

(2) المرجع نفسه، ص139.

(3) حيثيات إقالة خالد عبدالعليم مستشار مرسي، جريدة الواقع الالكترونية:

http://alwakei.com/news/31561/index.html

الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية) : أن هناك تحالفاً أزلياً عبر التاريخ بين الاستبداد الديني بما هو ديني متشدد، وبين الاستبداد السياسي بما هو سياسي متشدد[1].

في حين يرى باسل حسين رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية: أن إزاحة الإخوان عن الحكم مثل فرصة لن تتكرر للتيار السلفي وخصوصاً حزب النور من أجل شغل المساحة السياسية التي كان يشغلها الإخوان[2].

وفي المقابل فإن هناك قوى وأحزاب سلفية عديدة وقفت إلى جانب الإخوان المسلمين، لاسترداد "شرعية" الرئيس مرسي في اعتصامات عديدة، وكذلك بعض المشايخ، بالإضافة إلى ان بعض المشايخ التزموا الصمت حيال ما يجري اليوم من أحداث في مصر، في الوقت الذي كان لهم رأي مسموع أبان سنة حكم الرئيس مرسي.

المطلب الثاني: حزب الوفد

أسسه سعد زغلول عام 1918م، وفوض من الشعب، وبتوقيع سائر طبقات الشعب على صيغة توكيل، تنيب أعضاء الوفد في السعي إلى استقلال مصر استقلالاً تاماً من الاحتلال الانجليزي، وتطورت شعبية هذا الحزب شيئا فشيئا حتى أصبح الحزب المسيطر على الحياة السياسية برمتها، وشكل الحكومة أكثر من مرة بتصويت أغلبية الشعب المصري له بانتخابات تعددية حرة ونزيهة في فترة حكم الملك فاروق، وبعد ثورة الضباط الأحرار، تم حظر جميع الأحزاب السياسية ومن ضمنها الوفد، وعاد إلى العمل السياسي ولكن بشكل أضعف منذ زمن أنور السادات وحتى الآن ، بعد أن سيطرت عليه نخبة ليبرالية وطنية، ومن أهدافه العمل على رفاهية الشعب ورقيه عن طريق النظام الليبرالي، ودعم النظام الدستوري الديمقراطي[3]. ودخل في تحالفات نيابية مع الإخوان المسلمين لعدة مرات أبان حكم الرئيس مبارك، وحصد مانسبته 10% في انتخابات مجلس الشعب المصري المنحل حالياً عام 2011، وهو أيضاً عضو مؤسس في جبهة الإنقاذ المعارضة للرئيس محمد مرسي، وكان أحد الأحزاب المساندة لبيان عبدالفتاح السيسي في 3-7-2013[4]. ومما تجدر الاشارة إليه أن هناك مجموعة شخصيات سياسية

---

(1) لقاء اجراه الباحث مع د. عبدالله نقرش، عمان.
(2) مقابلة أجراها الباحث مع د.باسل حسين رئيس المركز العراقي للدراسات، عمان ، 27-10-2013.
(3) سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف(1984)، **أسس القانون الدستوري وشرح النظام المصري**،ط1، دار النهضه العربيه، القـاهره: ص375 .
(4) حزب الوفد ويكيبيديا الموسوعة الحرة
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF

معروفة شكلت لها أحزاب مؤخراً وحظيت بأصوات قطاع ليس بالقليل من الشعب المصري من أبرزهم محمد البرادعي رئيس حزب الدستور، وعمروموسى، وعبدالمنعم أبوالفتوح، والصحفي حمدين صباحي.

المطلب الثالث: الإخوان المسلمون

تأسست عام 1928 على يد الإمام حسن البنا الذي وضع لها الإطار الفكري والعملي، فقال: "تسعى الجماعة في سبيل الإصلاح إلى تكوين الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والبيت المسلم، والمجتمع المسلم، والحكومة المسلمة، والدولة الإسلامية، وأستاذية العالم"، وهي خطوات تدريجية تعكس دينامية الجماعة في العمل المستقبلي، وأكد البنا في المؤتمر الخامس للجماعة أن الاسلام " عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف، مؤكداً بذلك أن فكرة الإخوان المسلمين تتجه إلى الفهم العام الشامل للإسلام؛ وقد شملت كل نواحي الإصلاح في الأمة على حد قوله، فهي دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية "[(1)]. ويمكن تلخيص فكر الإخوان المسلمين بثلاث خصائص: الشمولية، والاسلام كمنهج، والعمومية[(2)].

أسس البنا لكل فهم مؤسسة تابعة للإخوان، وبذلك وضع كياناً مؤسسياً داخل الدولة، لا تُسيطر عليه الدولة، يمول نفسه ذاتياً فهو شامل لكل مناحي الحياة، وبالتالي هو تنظيم خارج الدولة، منذ تأسيسه، لا يمكنها السيطرة عليه، بل هو تنظيم إسلامي وليس مصري أي عابر للحدود، هذا الأمر جعله عرضة للملاحقة الأمنية، لأنه يسعى في النهاية إلى الوصول إلى السلطة ويختلف آيديولوجياً مع عقيدة النظام السياسي، ومنذ حكم عبدالناصر وحتى الآن هو تنظيم محظور، مع سنوات رفع للحظر محدودة كان آخرها بعد ثورة 25 يناير.

عمل الإخوان المسلمون طيلة عقود عديدة من الاعدامات والسجون، والافراج والانفتاح السياسي، وفق سياسات مختلفة اتسمت بالتكيف مع الواقع، والتي يصفها البعض بالبراغماتية، وأخضعوا فكرهم إلى مراجعات عديدة نتيجة تلك المنحنيات، ولكن ضمن الإطار العام الذي وضعه مؤسس الجماعة، إذ عملوا مقاربة فكرية بين قيم الاسلام والقيم العامة للديمقراطية، حين أكدوا على الدولة المدنية، وأن الأمة مصدر السلطات، والشورى جوهر الديمقراطية وهي وسيلة

---

(1) محمد النادي وآخرون(2006)، **مجموعة رسائل الامام البنا** ، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، القاهرة، ص337-338.
(2) ورقة د.أرواء فخري، مؤتمر **الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي** ، 10-6-2013، عمان:ص7.

لمنع الاستبداد، وطالما لم يوجد شكل مؤسسي للشورى في الاسلام فبالامكان الأخذ بالمبادىء التي وصلت إليها المجتمعات الإنسانية[1]، حتى أصبحوا في ظل حكومات مصرية متعاقبة يمثلون تهديداً حقيقياً للنظام، بسبب قاعدتهم العريضة ومشاركاتهم النيابية، وتمسكهم بالمعارضة السياسية، هذا النهج مكنهم من ايصال 17 نائباً في انتخابات عام 2000 بالرغم من عدم منحهم ترخيص لإقامة حزب سياسي، وشكلت كثرة الاستجوابات للحكومة، التي كان أشهرها استجواب محمد مرسي لوزير النقل فضيحة حقيقية لدى الرأي العام المصري[2].

وفي انتخابات 2005 حصد الإخوان في الجولتين الأولى والثانية ما يقارب 88 مقعداً من مجمل مقاعد مجلس الشعب أي ما نسبته 20%، مما حدا النظام إلى تزوير الجولة الثالثة والذي كان سيمثل خطراً حقيقيا على النظام وقد كان بالفعل. في هذه الفترة كان هناك تنظيمات إسلامية متشددة تعصف بالكثير من بقع العالم، الأمرالذي لفت نظر العالم الغربي بالنظر إلى الإخوان الذي انتهجوا العمل السياسي السلمي، بالإضافة إلى قاعدتهم الممتدة في المجتمع المسلم، مثل حائط صد لاستيعاب الجماهير العريضة الغاضبة من السياسات الغربية تجاه المنطقة العربية، وفي الوقت ذاته لم يرد الغرب أن يكون الإخوان على رأس الحكم، بل يرفع عنهم المنع ويسمح بمساحة محددة من العمل السياسي، الأمرالذي لم يطبق فعلياً[3].

جاءت ثورة يناير ووصل الإخوان إلى سدة الحكم، وقام الجيش بالإطاحة بمرشحهم، واستمرت الاحتجاجات المناهضة للانقلاب، فعملت الماكنة الإعلامية الضخمة على تشويه صورتهم بشكل كبير التي كانت متأثرة بفترة حكم الرئيس المنتخب، والذي لم يجد الشعب فيه دولة مثالية عصرية، كما وعِد مما أنقص من شعبيتهم، الا أن طريقة التعامل الأمني معهم أضاف إلى رصيدهم السابق، بسبب إنتهاكات متعددة جرت ضد المحتجين الموالين للإخوان المسلمين، كان أحدها قتل الشرطة ل37 سجيناً من الإخوان وحرقهم بدعوى أنهم حاولوا الهرب أثبت الطب الشرعي عدم صحته، فضلاً عن فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بالقوة[4].

---

(1) ورقة أ.فتحية فاروق عمر، **بعنوان الثورات العربية وإشكالية بناء النموذج الإسلامي**، مؤتمر الفرص والتحديات في ظل الربيـع العربي، عمان:ص3-7.

(2) محمد الطويل(1994) ، **الإخوان في البرلمان** ، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط2، مصر، ص300 .

(3) لورينزو فيدينو(2011)، **الإخوان المسلمون الجدد في الغـرب**، ب.أ. الوكيـل، مركـز المـسبار للدراسـات والبحـوث، ط1، دبي:ص423-425.

(4) تفاصيل عملية اغتيال سجناء الإخوان المسلمين

http://www.alkhabarnow.net/news/72680/2013/08/19/

زاد انقلاب يوم 3-7-2013 الوضع السياسي المصري السيء سوءاً، في مشهد أشبه ما يكون بالثورة المضادة، إذ اختطف الرئيس المنتخب، وافرج عن مبارك المخلوع، وأُرجع قانون الطوارىء، وعلق الدستور، وعين رئيس المحكمة الدستورية، الذي لم يعين أحداً محله حتى الآن، بل هو يرأس الدولة وله سلطة التشريع بالإضافة لمنصبه السابق، في إختزال كامل للدولة، ويذكر أن اللجنة التي مِنحت ستين يوماً لصياغة الدستور قد انتهت مدتها الرسمية ولم يتم الانتهاء من صياغة الدستور مما يعرضها للبطلان. في الوقت الذي طالما عابت فيه قوى الموالاة اليوم المعارضة في زمن مرسي إعلان الأخير الدستوري الذي إستمر مدة إسبوعين وتم تعديله، أما اليوم فقد تم الشروع بتشويه قطاع كبير من الشعب المصري، بكل وسائل وأجهزة الدولة، ويتحمل الرئيس المنتخب محمد مرسي جزءاً من أسبابها، فهو من عين وزير الدفاع والداخلية الحاليين، وتحت إشرافهما قامت كل أحداث القتل التي وصلت إلى 1700 قتيل بحسب الاحصاءات الرسمية، وإلى 3000 قتيل بحسب الإحصاءات غير الرسمية حتى الآن [1]، وهو من عين وزير الكهرباء الذي بقي في منصبه، وكان أحد اسباب الثورة عليه كثرة انقطاعها، كان من الممكن أن يصارح شعبه ، والقوى الثورية بأن التحديات كبيرة ولا يمكن الاستمرار في الحكم، ما لم يتم مساندته من جميع قوى الشعب، الا أنه رغم كل ذلك لم يقبل التنازل عن الشرعية التي لو تنازل عليها، لكان هو وجماعة الإخوان المسلمين أفضلُ حالا بكثير من حزب النور السلفي، وفي المقابل فإن طريقة تعامل السلطة الحالية مع أنصار الرئيس وخصوصاً في أحداث رابعة العدوية زاد إلى شرعيته تعاطُفاً شعبياً ودولياً نتيجة تلك المظلومية المركبة، إذ أنه خلال 24 ساعة وضع 85 مليون موقع تواصل إجتماعي حول العالم[2]، شعار رابعة العدوية الشهير. ورغم مضي قرابة الأربعة أشهر من الانقلاب عليه، الا أنه بقي متمسكاً بشرعيته، الأمرالذي وضع الانقلاب في مأزق قانوني ودستوري وسياسي.

إن مصر اليوم بالرغم من الدعم المالي الدولي لها تعاني أزمات متعددة، تتمثل في ارتفاع الأسعار، وعودة انقطاع الكهرباء، وتراجع في مؤشر الحريات[3]، وحقوق الإنسان، أما مؤشر التنافسية العالمي(The Global Competitiveness Index) لها اليوم قد بلغ 118

(1) إحصائية قناة الجزيرة الفضائية عن أعداد القتلى مؤخراً8-11-2013، **www.aljazeera.net**

(2) إحصاء أجرته الجزيرة نقلاً عن إدراة مواقع فيس بوك وتويتر، **www.Aljazeeratalk.net/#/12304?&12**

(3) تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن أحداث رابعة العدوية

http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19-1

من أصل 148 دولة[1]، قياساً بالعام الماضي الذي كان يحكم فيه الرئيس مرسي والذي بلغ 107 من أصل 144 دولة أي ان هناك تراجعاً بمقدار 11 مرتبةٍ إلى الوراء[2]. وزاد حجم التضخم بمعدل 12% مقابل 7,5% في فترة الرئيس مرسي، وتم إلغاء 70% من رحلات السياحة المتجهة من أوروبا إلى مصر مؤخراً، وانخفضت نسبة إشغال الفنادق بين 10و20%[3].

وبالرغم من مرور فترة أربعة أشهر على الانقلاب الا أن مؤشر الرفاه العالمي (prosperity index) تراجع مرتبتين في التقرير الذي صدر مؤخراً حيث وصل إلى المرتبة 108 من أصل 142دولة، لعام 2013، قياساً بالمرتبة 106 لعام 2012[4].

المطلب الرابع: مستقبل مصر المجهول

يرى الباحث سمير كرم: أن مستقبل مصر يتعلق بمصير تنظيم الإخوان المسلمين، وبالتالي فلا بد من توصيف حالة التنظيم الآن والذي اعتُقل منه قيادات الخط الأول والثاني والثالث، وبالتي فهو يضع طروحات متوقعة لمصير الإخوان المسلمين أولاً: تستقيل قيادة الإخوان كونها هي من ورطت التنظيم بالكامل، والتصالح مع بقية كوادر الإخوان، ثانياً: حل الجماعة برمتها (وهو ماتم فعلاً) لأن الاخطاء شملت جميع الاعضاء وهي لا تحصر منذ سنة 1928 وحتى الآن ويستدل بذلك على دعم الغرب لهم من خلال تسمية ماجرى بالانقلاب ومهاجمة منفذيه (إعلامياً) ثالثاً: لا داعي لهذا وذاك لأن تنظيم الإخوان قد انتهى فعلياً وما بقي منه هم أشخاص متفرقون غير قادرين تنظيمياً أو سياسياً على مواجهة التحديات[5].

في حين يرى المفكر القبطي محمد حبيب والرئيس المؤقت لحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين: أنه بسبب الانقلاب أصبح مصير جماعة الإخوان المسلمين مرتبطاً بالثورة، والتحول الديمقراطي وبسبب مخطط الانقلاب أصبحت الثورة مرتبطة

(1) لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن مصر لعام 2013 مراجعة الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf
(2) لمراجعة تقرير التنافسية العالمي لعام 2012 في الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf
(3) قناة الجزيرة الفضائية إنجازات الرئيس مرسي الاقتصادية:
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/595f00e7-2db9-4c8a-80a6-3bfea2d1aaab
(4) مؤشر الرفاه العالمي: http://**www.prosperity.com/#!/**
(5) سمير كرم (ربيع-صيف2013)، **الإخوان المسلمون بداية النهاية** ، شؤون الأوسط، ع145، ص114-115.

بالديمقراطية، ومرتبطة أيضاً بالهوية الإسلامية، فإما تُستعاد الديمقراطية والثورة والهوية الإسلامية، أو تنتكس جميعها، لذا فإن الإخوان المسلمين أمام امتحان حقيقي لإثبات وجودهم[1].

ويرى بعض الباحثين أن مصير مصر لا يمكن اختزاله بموقع الإخوان المسلمين في نظام الحكم، فمصر دولة مؤسسات لها نظامها وهي قادرة على إدارة شؤونها والانتقال إلى تدبير شؤون مرحلتها الانتقالية بنفسها، وأن الأخطاء التي إرتكبها الرئيس مرسي يمكن التغلب عليها في الانتقال إلى جو ديمقراطي، الذي ربما يتعرض إلى موجات ثورية متعددة في حال عدم تسليم العسكر للسلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تنظيم الإخوان المسلمين لن ينتهي لأنه يستند إلى بنية اقتصادية دعوية تربوية واسعة لا يمكن السيطرة عليها، وان الارهاب ربما سيكون ذريعة في سيناريو محتمل لبقاء حكم العسكر، الا أنه في النهاية سيفضي إلى حكم مدني ربما يستغرق عدة عقود من الزمن[2].

في حين يرى عبدالله نقرش(قسم الدراسات الدولية الجامعة الأردنية) أن فترة خمس سنوات كافية لتعيد المسار الديمقراطي في مصر، وأن أمريكا والغرب لن يساندا عودة الرئيس مرسي للحكم، ولكن ثمة إجراءات من المتوقع أن تتبع في هذا الخصوص، مع محاولة جماعة الإخوان المسلمين الاحتفاظ بورقة ضغط متمثلة بالمظاهرات لتحسين موقفها التفاوضي، وتزمت العسكر بمواقفه في معركة عض الأصابع، سينتج عنها معادلة لا ترتبط بشخص مرسي، وإنما بالدور السياسي والقيادي للاخوان، وتحجيم نفوذ العسكر، وتأثير قوى الثورة المضادة، من خلال عملية خلط للأوراق، يعيد فرز الإسلاميين كقوة أساسية في المشهد السياسي، تعوض عن خسارة حقبة مرسي[3].

في حين يرجع المفكر والمؤرخ السياسي المصري محمد الجوادي انفراج المشهد السياسي بالإضافة إلى العامل الداخلي المناهض إلى تدخل العامل الخارجي في المشهد السياسي المصري، وخصوصاً أمريكا، وشبه اختطاف مرسي باختطاف رئيس وزراء ليبيا مؤخراً، الذي ُأفرج عنه بعد ساعتين، وبقي مرسي مختطفاً حتى الآن ، لأن في حالة ليبيا هناك مظلة أمريكية رافضة للاختطاف، وفي الحالة المصرية هناك مظلة قابلة له، وهذا الموقف الامريكي الآن قيد المراجعة بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تحياها مصر اليوم، والتي ربما ستؤدي إلى

(1) د.رفيق حبيب (7-اكتوبر-2013)، إمتحان الإخوان على أعتاب المشهد الاخير، لتحميل دراسة د.رفيق حبيب إفتح الرابط التالي: **www.scribd.com**

(2) لقاء أجراه الباحث مع عريب الرنتاوي،عمان، 28-10-2013

(3) لقاء أجراه الباحث مع د.عبدالله نقرش، عمان، 30-10-2013.

مواجهات مسلحة في مناطق مصرية معينة مع الجيش، ولن يكون بوسع الأخير مجابهتها، أو قيام مجموعة ضباط بانقلاب داخل المؤسسة العسكرية، ويرجح بأن عودة الرئيس المنتخب ليست بالبعيدة، لأنه لا يوجد شخصية قادرة على إدارة البلاد في الوقت الراهن غيره. أما جماعة الإخوان المسلمين فقد مثلت الأحداث الأخيرة بالنسبة لهم تحليلاً مؤسسياً عملياً (swot analysis) عرفوا فيه أربعة أمور:

1- مناطق الضعف. Weaknesses

2- مناطق القوة. Strength

3- التهديدات (التحديات). Threats

4- الفرص المتاحة. Opportunities

بالإضافة أن للإخوان كوادر رديفة للكوادر المعتقلة الآن ، بل ربما أكثر تميزاً عنها، وسيبقى الإخوان ومؤيدو الرئيس في الشوارع، حتى عودة الرئيس مرسي، مع وجود رغبة من الشعب، بإبعاد الجيش والقضاء عن السياسة[1].

ويرى حسن الأنباري (مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني): أن المشهد المصري سيحسم خارجياً من قبل ثلاث قوى رئيسة لاغير وهي إسرائيل، وأمريكا، والسعودية، ومتى ما وجدت هذه الدول مصالحها تتفق بآلية تغيير الحكم وبالهدف سيتم ذلك، وربما تجد هذه القوى أن من مصلحتها إلغاء مصر كقوة مؤثرة في الشرق الأوسط[2]. مع بقاء احتمالية إستمرار الفوضى وانعدام الأمن في مصر ما لم يتم إجراء توافق حقيقي بين القوى السياسية المصرية الفاعلة كافة[3].

وليس بالضرورة أن يبقى المشهد المصري محكوماً بالتجاذُبات السياسية، بل أن الامور تتجه نحو التعقيد بحسب وجهة نظر عمار جفال (مدير مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية جامعة الجزائر)؛ ففي المراحل القادمة ستبدأ ظاهرة خروج فصائل متشددة متمردة على قيادة الإخوان المسلمين المعتدلة، وتنتهج العمل المسلح بسبب الشعور المركب

(1) اتصال أجراه الباحث مع المفكر والمؤرخ السياسي محمد الجوادي، 28-10-2013.
(2) لقاء أجراه الباحث مع د.حسن الأنباري مستشار المعهد الدبلوماسي الأردني لشؤون العلاقات الدولية، عمان، 6-11-2013.
(3) اتصال أجراه الباحث مع د.أرواء فخري، قسم العلوم السياسية جامعة بغداد، 26-10-2013.

بالمظلومية، مما سيؤدي إلى دخول البلاد في حلقة من العنف والعنف المضاد، مثل ما حدث في الجزائر(1).

المبحث الثالث: مستقبل الربيع العربي ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس ومصر

هو ليس ربيعاً عربياً البتة، إنما تجربة تغيير عاشتها الدول العربية، ولا زالت تعاني من آثارها(2)، وواقع الدول العربية قبله كان أفضل بكثير، في النواحي المعيشية، والخدماتية، والاقتصادية، هكذا يرى بعض النخب حال الربيع العربي، وهو أمر فيه شيء من الصحة من الناحية الواقعية، بل ربما ما يجري اليوم ليس ربيعاً أصلاً، بل هو كما يراه البعض الآخر موجة من الثورات السلمية قادتها الشعوب العربية ضد الأنظمة الاستبدادية القائمة، للمطالبة بحقوقها، الا أنها فشلت في الوصول إلى أهدافها، لافتقادها إلى الثقافة الديمقراطية، وتقبل الرأي الاخر(3).

يشير تقرير التنافُسية العالمية بوضوح، إلى أن مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index) في تونس إنخفض من المرتبة 32 من أصل 139 دولة عام 2010(4) إلى 83 من أصل 148دولة عام 2013(5)، وهو الأمرالذي يمثل هاجساً كبيراً لاقتصاديات تلك الدول، و المرافق الأخرى كافة.

وتراجع مصر في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 81 من أصل 139 دولة عام 2010(6)، إلى المرتية 118 من أصل 148 دولة عام 2013(7). وتراجعت نسبة السياحة عام2011 إلى 14% إلى الوراء قياساً بعام 2010، كذلك تدفقات الاستثمار الخارجي تراجعت

---

(1) اتصال أجراه الباحث مع د. عمار جفال في 1-11-2013.
(2) اتصال أجراه الباحث مع أ.وائق السعدون.
(3) اتصال أجراه الباحث مع د.أرواء فخري.
(4) لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن تونس عام 2010 فتح الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf
(5) لمراجعة تقرير التنافسية العالمية الصادر عن تونس عام 2013 فتح الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf
(6) لمراجعة تقرير التنافسية العالمي عن مصر عام 2010 فتح الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf
(7) لمراجعة تقرير التنافسية العالمية الصادر عن تونس عام 2013 فتح الرابط التالي:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

بنسة 35% في عام 2011 عنها في عام 2010[1]، هذا فضلاً عن كم متزايد من الفساد والبطالة والفقر وحجم الديون[2] الذي بلغ 35 مليار دولار خارجي و177 مليار دولار داخلي[3].

ويرى المفكر الإسلامي طارق سويدان أن الربيع العربي يمر اليوم بفصل الخريف، تتبين فيه حقيقة الاصطفافات، ويتساقط فيه إعلام، وأعلام، ودعاة ومشايخ، ونخب، وتظهر فيه نخب ُأخرى تقود التغيير، ومتوسط هذه الفترة يستغرق 13 سنة، وإذا ُأحسنت إدارتها تتقاص إلى خمس سنوات[4].

في المقابل يرى البعض الآخر أن الربيع العربي كان ثورة كرامة، ولم يكن ثورة جياع كما هو حال الثورة الفرنسية، وما تمخض عنه نتيجة طبيعة الثورات التحررية على الأنظمة الفاسدة عبر التاريخ، وهو يتعرض لانتكاسات مؤقته، فالشعوب لن تعود إلى الماضي بعد أن ذاقت طعم الحرية، ولا يزال الربيع ربيعاً يتعرض إلى سحابات طارئة ستنقشع ولو بعد حين[5].

ويرى البعض الآخر أن الربيع العربي يتعرض إلى انتكاسة في مستوى ميزان القوى الحزبي، بين الفعاليات الدينية، والفعاليات الديمقراطية الحديثة[6]، وهو على العموم في مرحلة كمون الآن ، نتيجة الردات التي حدثت في كل من مصر وسوريا، ولكنه سيستأنف دوره التاريخي لاحقاً باعتبار أن الشعوب العربية امتلكت مفاتيح الحراك السياسي، وأنشأت منظومة قيم اجتماعية جديدة تكون فيها الحرية والعدالة الاجتماعية قيمة أساسية[7].

ويمكن إجمال التغييرات التي أحدثها الربيع العربي بالاتي:

1- انتعاش الشارع العربي وتحوله نحو الاحتجاج السياسي.
2- المساءلة بعد أن كان يقتصر على أقصى تقدير في المطالب اللااجتماعية[8].

(1) ورقة د.عادل حوامدة(2013)، **بين الثورة والتثوير مصر إلى أين** ، الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، عمـان جامعـة العلوم التطبيقية، 11 حزيران 2013:ص6.
(2) أحمد النجار(2011)، **الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري**، مركز الدراسات الـساسية والاسـتراتيجية فـي الاهـرام، ص2011.
(3) خطاب الرئيس مرسي في 28-6-2013 **http://www.youtube.com/watch?v=uMEb4aTOvcI**
(4) لقاء د.طارق سويدان على الجزيرة مباشر مصر الفضائية 5-9-2013:
.http://www.youtube.com/watch?v=J8PUJTuobfE
(5) اتصال أجراه الباحث مع د. بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام –بغداد-.
(6) اتصال أجراه الباحث مع د.عمار جفال رئيس قسم الدراسات المغاربية في جامعة الجزائر.
(7) مقابلة أجراها الباحث مع د.عبدالله نقرش، كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية.
(8) اتصال مع د.عمار جفال.

3- كسر حاجز الخوف من الدولة البوليسية الذي كان يمثل رادعاً لأي مطالبة حقيقية في التغيير.

4- تمايز النخب والتيارات بشكل واضح بين مؤيد للتغير ومساند له وبين من يريد عودة النظام السابق.

وسينتج عنه في المستقبل القريب، تغيير فكري وسياسي كبير، يطال شرائح المجتمع جميعها، مع التأكيد أن التحدي الاهم اليوم هو الانعتاق من المرحلة الانتقالية.

المطلب الاول: تحدي المرحلة الانتقالية في مصر وتونس للانطلاق الديمقراطي

هي أصلاً ليست مرحلة تحول ديمقراطي كما ترى أرواء فخري(قسم العلوم السياسية جامعة بغداد)، بل هي فوضى وغياب للسلطة وانعدام الأمن، لأنه وببساطة تفتقد الشعوب العربية للثقافة الديمقراطية وثقافة عملية للتبادل السلمي للسلطة، نحتاج قبل أن نبدأ بهذه الفترة إلى الإيمان بثقافة الحرية والديمقراطية وتقبل الرأي والرأي الآخر، وأن جميع الشعوب العربية وقياداتها تفتقد إلى تلك الثقافة بحكم التربية السياسية التي استخدمتها القيادات السابقة مع شعوبها، ورسخت بهم قيم الثقافة والتزمت والاستبداد والتعصب، والطائفية، ورفض الروح الديمقراطية[1].

وإذا سلمنا بأنها مرحلة انتقالية، فإن تحديات خارجية وداخلية تواجه مصر وتونس، وطبيعة التعامل مع إسرائيل خصوصاً مصر، والتنسيق مع أمريكا، ويتمثل التحدي الداخلي بكيفية الانتقال السلمي للسلطة، وكيفية السيطرة على التناقضات، والاختلافات الداخلية والتوصل إلى برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي يستطيع إخراج تلك الدول من الحالة التي أوصلتها إلى الثورة، بالإضافة إلى نزعة طائفية، مذهبية تعد محدداً أساساً لبناء الدولة المدنية، وتحقيق أهداف الثورة، وبالتالي يقود ذلك إلى عدم القدرة على وضع دستور يرضي جميع الأطراف ويضمن الانتقال السلمي للسلطة[2].

بالمقابل يرى بهاء الدين النقشبندي (رئيس تحرير صحيفة دار السلام –بغداد-): أن الشعوب بعد أن ذاقت طعم الحرية، لن تتراجع عنها، ولن تتراجع عن تجربتها الديمقراطية

---

(1) اتصال أجراه الباحث مع د.أرواء فخري.

(2) اتصال أجراه الباحث مع د.أرواء فخري.

الوليدة، والواعدة، ومن المتوقع أن تشهد تونس ومصر نهوضاً قريباً، في مصر مثلاً لا يزال المؤيدون للرئيس المنتخب يكسبون شعبيةً جديدة، في كل يوم بسبب سلميتهم، ومظلوميتهم، وإذا ما استمرت هذه الاحتجاجات بهذا الزخم سيؤدي ذلك إلى انخراط قطاعات كبيرة من الشعب المصري، بما يعجل بانهيارالانقلاب خصوصاً بعد التسريبات الأخيرة لقائد الانقلاب ( ). أما أهم التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية هي: الثورة المضادة، والدولة العميقة، وأصحاب رؤوس الأموال الفاسدين، والإعلام، والقضاء، والجيش والشرطة، والنخب المثقفة، والاقتصاد الذين جميعهم طالهم فساد النظام السابق[1].

في حين يرى عبدالله نقرش (قسم الدراسات الدولية -الجامعة الأردنية-): أن ما يجري اليوم في مصر ليس تحولاً ديمقراطياً بل هو انقلاب، وعلى الشعب أن يسترد ثورته للانتقال للتحول الديمقراطي، والردة في مصر كانت محتملة ضمن السياق التاريخي؛ لأن كل نظام سياسي بعد أن يترسخ مدة من الزمن تتشكل له قواه ومناطق نفوذه، وفي الحالة العربية هناك تحالف بين قوى النظام السابق ومنظومات مصالح مرتبطة به، وقوى رجعية عربية، والجيش الذي أحياناً يكون مرتبطاً، بأطراف خارجية ، وإرادة سياسية.

أما تونس فهي تشهد تحالُفاً مشابهاً للانقضاض على ثورتها ولكن بشكل أضعف، ومن المتوقع أن تجتاز تونس مرحلتها الانتقالية خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات، لتشهد ديمقراطية حقيقية، الأمرالذي ربما يستغرق بين العقد والعقدين في الحالة المصرية[2].

على العموم فإن الثورات السلمية في تونس ومصر بالرغم من ايجابية سلميتهما، الا أن سلبيتهما أنها خلعت رأس النظام وبقي جسده، متمثلاً بمؤسسات الدولة العميقة، ورجالات النظام المنتفعة منه، مع التزامها بالمسار الدستوري الديمقراطي، بمعزل عن المسار الثوري وضعها أما تحدي أكبر في مواجهة سيناريوهات الثورة المضادة، ومن سيواجهها قوى ثورية ليبرالية وإسلامية لم يتحقق الوفاق فيما بينها حتى الآن .

( ) التسريبات الأخيرة هي تسريبات ظهرت مؤخراً لقادة الانقلاب المصري أبرزهم السيسي الذي أكد في أحدها بأننا نحـاول مـد أذرعنا إلى الإعلام المصري لتغيير وجهة الرأي العام تجاهنا، ولن نقدم أي شرطي قاتل إلى المحاكمة، بالإضافة إلـى الطلـب مـن الإعلام بتحصينه، ودعمه للترشح إلى ولاية رئاسية، وتسريبات أُخرى تشير إلى تعامل السلطة المصرية مع شركات علاقات عامـة أمريكية لتغيير الرأي العام المصري تجاه الانقلاب .

(1) اتصال أجراه الباحث مع د. بهاء الدين النقشبندي.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع د.عبدالله نقرش.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لمصر وتونس

أولا: تونس

ربما لن يخرج المسار المستقبلي لفترة التحول الديمقراطي في تونس عن السيناريوهات الثلاثة التالية:

1- **إتمام الوفاق وإجتياز المرحلة الانتقالية:** يمثل سيناريو الوفاق بين الأطراف السياسية التونسية الشكل المستقبلي الأكثر إيجابية، والذي من المتوقع أن يستأنف نشاطه بعد الاتفاق على رئيس وزراء توافقي، لإجراء انتخابات نيابية واستفتاء على الدستور في القريب العاجل، وأن المرحلة الانتقالية بعد أن أنهت قرابة السنتين ونصف، سيكون أمامها سنتان أخريان لكي تكون الدولة التونسية، مثلاً للتعددية في المجالات كافة، ومركزاً ثقافياً وسياسياً يربط الشرق بالغرب، ضمن أسس ديمقراطية رصينة، يكون الصندوق هو الفيصل بين جميع الفرقاء[1].

2- **النكوص عن الديمقراطية وقيام الثورة المضادة:** وهذا السيناريو غير مستبعد، بسبب الوضع الاقليمي المحدد لنجاح التجربة التونسية، وبسبب وجود معارضة تجد نفسها أمام فرصة تاريخية لن تتكرر للضغط على الإسلاميين والقوى الديمقراطية لإحلال الشرعية التوافقية محل الشرعية الشعبية كمنهج عمل مستقبلي، والاصرار على قانون انتخابات يؤثر على حضوض الكتلة الاكبر في الفوز، من المتوقع أن يقابله حالة من التزمت من الجانب الإسلامي، الذي بدا التململ واضحاً على قواعده بسبب التنازل عن الاستحقاق الانتخابي في تشكيل الحكومة بشكل تام، وبالتالي ستبقى تونس عرضة لغياب شرعية حاكمة لاطراف النزاع، فيستدعي ذلك تدخلاً خارجياً، أو انهياراً اقتصاديا لاقتصاد لا يزال يشهد حالة من عدم التعافي، وبالنتيجة ينتهي الأمر إما بانقلاب عسكري، أو يتدخل طرف خارجي لإنشاء ديمقراطية هجينة ، أو حرب أهلية كما في الجزائر بعد فوز الإنقاذ الإسلامية1991، في دولة قليلة الموارد، ربما تنحدر إلى مصاف الدول الفاشلة، وقد أكد مؤخرا رئيس تونس المنصف المرزوقي أن ثمة محاولة للانقلاب تم إفشالها مؤخراً[2].

3- **إطالة أمد المرحلة الانتقالية:** وهذا سيناريو محتمل، إذ ينتج عن حالة انعدام التوافق، غياب المصداقية والشفافية، مع استمرار العمليات الإرهابية المتزامنة مع حالة عدم التوافق

---

(1) تقدير موقف (5-11-2013)، **تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية**، مصدر سبق ذكره: ص6.

(2) تصريح الغنوشي على موقع زوم تونسيا: **http://www.zoomtunisia.tn/article/50209**

السياسي، وبالتالي يبدأ خطاب التخوين بين الطرف والطرف الآخر، وينتج عنه صراع سياسي، يطيل من أمد المرحلة الانتقالية، الا أنه لا يفشل الدولة ومؤسساتها، وتنتهي المرحلة الانتقالية بمدة أطول من سابقاتها.

ثانياً: مصر

تبدو الحالة المصرية أكثر تشعباً، إذ دخلت مصر عملياً بعد الانقلاب في مسار إما يؤدي إلى الفوضى، أو الثورة، والفوضى ناتجة عن الاستبداد وعسكرة الدولة والمجتمع، وبالنتيجة يقود إلى الانهيار والفوضى، طبيعة المجتمع المصري غير مؤهلة للانقسام، الا ان الاجراءات التي تلت الانقلاب استهدفت تعميق حالة الانقسام المجتمعي لتصبح حالة نزاع أهلي حين طالب السيسي تفويضاً من فصيل لضرب فصيل آخر، مما أثر على وعي المجتمع( ) وأثر سلباً على حركة مناهضة الانقلاب في استرداد الثورة بسبب حالة الكراهية بين طرفي المجتمع، وفي الوقت ذاته يبني الانقلاب نظاماً لا يمكنه أن يستقر لأنه يريد أن يسيطر على كل مناحي الحياة مما يوسع دائرة معارضته، وبالتالي أصبح الخيار بين ثورة أو فوضى، ثورة تنهي الانقلاب في المدى القصير أو فوضى تحدث بسبب الانقلاب العسكري ثم ينتهي بثورة، ولكن في الأمد البعيد(1).

1- **إستمرار الانقلاب :** تستمر سيطرة العسكر على الحكم، ضمن المراحل الخمس للانقلاب وهي:

أ- تغيير الحكم بالقوة ومنع للحريات، بعكس الثورات التي تدعم الحريات.

ب- رئيس مدني صوري.

ت- قمع للإعلام، لا يسمح اليوم في مصر لأي قناة معارضة للانقلاب بالبث اليوم من مصر.

ث- ترشيح عسكري بلباس مدني وهي خطوة يجري اليوم التحضير لها.

ج- توارث العسكر للحكم بلباس مدني(2).

( ) برزت أغنيات شهيرة تمثل توجه السلطة الحالية في مصر من قبيل "أغنية إحنا شعب وأنتوا شعب ولينا رب وليكم رب، وأغنية تسلم الايادي لشكر الجيش المصري بعد فض اعتصام رابعة العدوية.

(1) د.رفيق حبيب(نوفمبر2011)، دراسة بعنوان:الفوضى أم الثورة أيهما يأتي أولاً، مصر:ص3-10 لتحميل الدراسة إضغط على الرابط **www.scribd.com**

(2) لقاء مع المفكر الإسلامي طارق سويدان، قناة الجزيرة الفضائية، 5-9-2013

http://www.youtube.com/watch?v=8G8lnqxJU-w

ويكون ذلك بالتزامن مع تهاوي حركة مناهضة الانقلاب ، وضعفها، مع وجود دعم دولي لهذه الخطوة، وبالتالي يستتب الأمر لصالح قوى الانقلاب .

2- عودة الرئيس مرسي وانهيارالانقلاب : وهو ما ذهب إليه المفكر والمؤرخ السياسي محمد الجوادي بأن الرئيس مرسي سيرجع قريباً بعد إزالة الاحتقان، وتزايد رقعة المؤيدين له في مقابل انهيار معسكر الانقلاب ، كاستقالة نائب الرئيس محمد البرادعي، وتضرر شرائح كبيرة من المجتمع بعودة الازمات التي من أجلها تظاهرت هذه الشرائح ضد الرئيس مرسي، والحالة الاقتصادية التي لم تنتعش بالرغم من ضخ المليارات لها، الأمرالذي يحرج الخارج وخصوصاً أمريكا، التي تُراجِع مواقفَها الآن [1].

3- **ثورة أُخرى تجتاح مصر:** هذا السيناريو من المتوقع أن يتم بعد أن يتغير موقف من يعتبر ماجرى يوم 3-7-2013 بأنه ثورة، بسبب الفشل المتكرر للسياسات التي تتخذها الدولة، وبالتالي يؤدي بالإضافة إلى تماسك القوة المناهضة للانقلاب، إلى انضمام أطراف أُخرى من المجتمع، لحركة مناهضة الانقلاب ، بسبب الأزمات المتزايدة مما ينبىء بثورة جياع، تُضاف إلى الحركة المطالبة بعودة الشرعية، ينتج عنها ثورة عارمة شبيهة بثورة يناير، وهذا النوع من الثورات إذا ما تم يحتاج لفترة حتى ينضج.

4- **مجابهة الانقلاب بالعنف:** إذا ما استمر قمع المظاهرات بهذا الشكل، وخطاب التخوين ضد الآخر، سيطرح سؤال على مؤيدي شرعية الرئيس مفاده لماذا يسيل كل هذا الدم؟ ولماذا يقبل المجتمع هذا الامر؟ فينشأ جيل من الشباب وخصوصاً(من شباب الإخوان والسلفيين المؤيدين للشرعية) متمرد على قيادته، أو متعاطف مع فكرها بقناعةٍ واحدة مفادها أن الديمقراطية ليست حلاً طالما تم الانقلاب عليها، والتنكيل بمؤيديها، فينظم عمليات عسكرية تجاه قوات الجيش المنتشرة اليوم في الشوارع، فتنزلق البلاد إلى حرب أهلية وإرهاب وعنف، أو يقوم الجيش بالتراجع عن موقفه لأنه لا يقوى على مجابهة الشارع في حال امتدت اعمال العنف، وأيضاً سيؤثر هذا الأمر بالسلب على الدولة[2].

5- **الانقلاب على الانقلاب :** أن يقوم مجموعة من ضباط الجيش بالانقلاب على قادتهم، وهو أمر محتمل، لأن وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي حديث عهد في قيادة الجيش المصري، لذا طالب في آخر تسريب له بالتحصين خوفاً من المساءلة القضائية[3].

---

(1) اتصال أجراه الباحث مع د.محمد الجوادي، 25-10-2013.
(2) اتصال أجراه الباحث مع د.عمار جفال.
(3) للإطلاع على تسريب السيسي ، قناة الجزيرة الفضائية، المرئيات ، تسريب السيسي بخصوص التحصين، 2013

وعلى العموم فإن جميع السيناريوهات المحتملة لا تخلو من تداخل اقليمي ودولي يؤثر على تفاعلات الساحة السياسية المصرية، وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة بأن الصراع اليوم بين القوى المؤيدة للانقلاب والمعارضة له يمثل صراعاً صفرياً بامتياز، فالرئيس مرسي قُبيل عزله، بذلت جهود حثيثة من قبل وزير دفاعه والسفيرة الأمريكية وبعض الأطراف الاقليمية باقناعه بأن يبقى رئيساً رمزياً ويتم تقديم مرشح لرئاسة الحكومة الجديدة يوافق عليه الجيش والمعارضة الا أنه رفض، ولو قبل لأضفى على عملية التغيير في مصر شرعية داخلية وخارجية[1]، ولضمن الطريق الآمن لجماعة الإخوان المسلمين في هذا الصراع، وبعد كل الأحداث الدامية التي تلت الانقلاب ، عرض مؤخراً على الإخوان المسلمين تشكيل الحكومة مقابل التنازل عن الرئيس مرسي الا أنهم رفضوا[2]، وعلى العموم فإن جماعة الإخوان المسلمين بالرغم من أنها تأثرت بالأحداث التي جرت مؤخراً وبرغم الأخطاء السياسية التي أثرت عليها بشكل كبيرالا أنها تبقى إحدى مركبات المجتمع المصري وليست شخصية سياسية أو حزباً سياسياً، فقاعدتها متشكلة نتيجة تداخلها مع مستويات وشرائح المجتمع كافة، مما يجعلها تتكيف مع كل الظروف التي تحيط بها أو ربما تقوم بعملية سبات شتوي[3]. أو تقوم بسيناريو داخلي بديل أشبه ما يكون بالتجربة الاردوغانية في تركيا.

والتحدي الأكبر الذي يبرز في الحالتين المصرية والتونسية هو هل هذه التحولات تستطيع بناء مجتمعات مستقرة قائمة على أساس سيادة القانون ودولة المؤسسات؟ أم أنها عملية تقود إلى الانحدار وراء نوع من الفوضى غير المنظبطة أو المنظمة؟ وتشير الشواهد التاريخية احتمالية حدوث الامرين.

---

www. Aljazeera.net

(1) تقدير موقف، **الاطاحة بمرسي: المسارات والالات المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، 8-7-2013، الدوحة: ص4

(2) نقل الخبر التحالف الوطني لدعم الشرعية ولم ينفه أحد

http://www.islammemo.cc/akhbar/.aame/page/5

(3) مقابلة أجراها الباحث مع د.نقرش، عمان.

الخاتمة، والاستنتاجات، والتوصيات

الخاتمة:

أجابت الدراسة عن الاسئلة الآتية:

أولا: هل الديمقراطية مفهوم جامد أم مفهوم مرن قابل للتطوير والتحديث؟

الديمقراطية جاءت نتاج تطور الممارسة الإنسانية للحياة السياسية، وهي كمفهوم نظري يسعى إلى ايصال الفرد والدولة على حد سواء إلى حالة أمثل من الرفاه على الصعد كافة، أما من الناحية العملية فهي في عملية تحديث وتطوير مستمر، بسبب كثرة الوسائل التي من الممكن أن توصل الفرد إلى الحالة الأكثر إستقراراً، مما أضفى عليها صفة المرونة بالإضافة إلى كونها تتأثر بعاملي الزمان والمكان.

ثانياً: هل النظرية الديمقراطية تصلح للتطبيق في الدول العربية خاصةً؟

النظرية الديمقراطية بتفاصيلها لا يمكن تطبيقها من الناحية العملية في بلادنا العربية، لأن المعضلة الحقيقية هي في من يطبقها، مع وجود تيارات فكرية قومية وعلمانية وإسلامية تتقاطع فكرياً مع بعضها بعضاً، ولا يوجد لحد الآن إطار فكري جامع لهذه التيارات ضمن مفهوم شامل، وبالتالي فإن الديمقراطية في حالة من التشكل والبناء، ولكنها لن تكون الا نتاج ممارسة عربية خالصة لهذا المفهوم، وهو الأمرالذي لم يحسم بعد.

ثالثاً: ما احتمالية نجاح عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي؟

إن عملية التحول اليوم ليست تحولاً ديمقراطياً في دول الربيع العربي جميعها، فهي تُعاني من ردة عن المسار الديمقراطي تارةً، وتعاني من تلكؤ في إطار هذا المفهوم تارةً أُخرى، وهي متغيرة بشكل مضطرد ومستمر بتغير الأحداث والظروف الداخلية والخارجية، ومع هذا فإنها تملك فرصة حقيقية للنجاح في حال توفر الإرادة الحقيقية من شرائح الشعب كافة وتحقيق توافق داخلي بينها ووضع إطار عام للدولة كقيمة عليا، لايمكن المساس به لإتمام هذه المرحلة، بالرغم من التحديات الجمة التي تواجهها.

رابعاً: هل هناك تأثير للحاضنة الاجتماعية العربية على الديمقراطية كمفهوم من حيث النظرية والتطبيق؟

لم يشهد الوطن العربي ممارسة الديمقراطية وخصوصاً المفهوم الغربي لها، والتي جزء من مفاهيمها تجعل الدولة كياناً محايداً لا يتدخل بهوية المجتمع وثقافته وسياسته، الا بقدر تنظيم شؤون الأفراد وتوجيهها، وهو الأمرالذي تطور في الغرب نتيجة ردة الفعل التاريخية على غياب دور الدولة، واختزاله بمؤسسة دينية تارة وسلطوية استبدادية تارةً ُأخرى، وشعوب المنطقة العربية بسبب عمليات التجريف المتلاحقة جعلتها أمام محاولة نوعية لإعادة صياغة مبادئها وفقاً لمقاربة فكرية بين مفاهيم الديمقراطية، بما ينسجم مع الهوية الإسلامية والعربية، لذا فإن الديمقراطية اليوم تحظى جزئياً بحاضنة عربية.

خامساً: هل بنية ومؤسسات دول الربيع العربي قابلة للاستمرار في ظل الحياة السياسية الوليدة؟

هناك إرث متمثل بمؤسسات الدولة القديمة، التي شكلت عبئاً كبيراً على النظام السياسي الوليد، وتسعى في بعض أطرافها إلى حرف هذه الدول عن المسار الديمقراطي، حققت نجاحاً جزئياً في بعض الدول، وهي كما النظم الوليدة تخوض صراع وجود حقيقي، كما لا يمكن علاج الخلل في هذه المؤسسات بشكل سريع الا من خلال الشروع بإجراءات ثورية في هذا الصدد، أما الإجراءات القانونية والدستورية، فهي بالرغم من عدم التأكد الكامل من احتمالية نجاحها تحتاج إلى سنوات عديدة لإخضاع مؤسسات الدولة للإرادة السياسية، والتي من المفترض أن تكون ممثلاً للشعب الذي انتخبها.

سادساً: ماهو مستقبل الربيع العربي؟

يواجه الربيع العربي اليوم حالة من السيولة الانتقالية، وقلة القوى الصلبة التي يمكن أن تمثل المحور الأساس في تحديد ملامح المستقبل، الا أن واقعه اليوم يتفاعل بشكل مضطرد ومستمر، مما ينبىء بوجود تغيرات كبيرة ستطرأ عليه، الأمرالذي سيؤثر على مستقبله. وعلى أي حال فإن الربيع العربي ستتبلور ملامحه ضمن احتمالات ثلاثة:

الاول: الردة عن الحرية والدولة المدنية والعودة إلى ماهو أسوأ من النظام السابق بداعي انتشار الفوضى.

الثاني: العلوق في المرحلة الانتقالية مما يؤدي إلى نشوء ديمقراطية هجينة، أو الانتقال إلى الصراع الداخلي المؤدي إلى إيجاد دول فاشلة.

الثالث: الانتقال إلى الدولة الديمقراطية ضمن إطار تعددية سياسية وبمبادىء أهمها: الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والمواطنة، وهو الاحتمال الذي يحتاج ما متوسطه العقد من الزمن حتى يتم.

وأكدت الدراسة الفرضيتين التي مفادهما:

1- الديمقراطية مفهوم نظري قابل للتعميم والتطبيق والتحديث في معظم الدول العربية مع الاختلاف في التطبيق الذي تحكمه البيئة والقيم لكل دولة.
2- إن مستقبل الديمقراطية –إذا ما طُبقت بشكل مؤسسي ودستوري في دول الربيع العربي- سيعقبها مرحلة نهضة شاملة على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميادين الحياتية الأخرى كافة.

وقد أثبتت تقارير التنافسية العالمية، والرفاه العالمي، والتنمية الإنسانية العالمية أن الدول التي تمارس الحكم على أساس ديمقراطي، هي الأكثررفاهاً، والأقوى اقتصاداً، والأكثر استقراراً بين جميع دول العالم، لذا فإن الديمقراطية العربية إذا ما طُبقت بشكل مؤسسي ودستوري، فإن الدول العربية ستشهد نهضة شاملة - بسبب امتلاكها الطاقة المادية والبشرية- على الصعد كافة ، بالرغم من واقع مرير كانت تخوض غماره منذ سنين ولا تزال، والتجربة على صعوبتها، وقلة الفرص المتاحة لإنجاحها، وغياب العوامل المساندة لإتمامها، الا أن فرصها لا تزال قائمة، وتحتاج إلى مزيد من الوقت لإتمام مرحلة التحول الديمقراطي المتعثرة الآن ، وهو التحدي الاكبر الذي سيواجه دول الربيع العربي في المستقبل المنظور.

وفي الختام لا بد من الاشارة إلى أن الربيع العربي اليوم يمثل مرحلة فاصلة في بناء هوية الأمة ومنظومة قيمها التي تتشكل من جديد، لاستعادة كرامتها، وإرادتها، وثرواتها وهو أمر ليس باليسير، وقد تفشل في تحقيقه وتنتكس، وأن التوجهات الفكرية الفاعلة اليوم هي من سيرسم ملامح المستقبل لذا لا بد من مقاربة فكرية تجمع كل التيارات الفكرية الفاعلة في دول الربيع العربي ضمن إطار جامع، لا يفرط بالقيم العليا الثابتة للأمة على حساب المصالح السياسية المتغيرة.

الاستنتاجات

خرجت الدراسة بالاستنتاجات الآتية:

أولاً: أن ظاهر الصراع اليوم في دول الربيع العربي يؤشر لنا أن هناك طرفين إثنين، الطرف الأول دعاة الدولة، والطرف الثاني دعاة الديمقراطية، ويسعى كل فريق الى كسب نقاط على حساب الاخر، والصراع بينهما صفري، إذ يحمل الطرفُ الأول الطرفَ الثاني مسؤوليةَ فقدان هيبة الدولة، والفوضى، وتردي المرافق الخدمية فيها، وأنه يريد إفشال الدولة برمتها، ويحمل الطرفُ الثاني الطرفَ الأول مسؤولية هذه التركة الثقيلة وتبعاتها، ومنظومة الفساد التي أدت إليه سياسة الدولة في زمن النظام المستبد، وكلما كان اعتماد الشعب على الدولة في متطلبات حياته أكبر كان ذلك في صالح دعاتها، وكلما قل رجحت كفة دعاة الديمقراطية، لذا نجد أن الصراع في مصر شهد تقدماً للدولة العميقة فيها، في الوقت الذي نجح دعاة الديمقراطية في تونس بحسم الصراع لصالحهم حتى الآن .

ثانياً: يبدو أن للديمقراطية مستقبلاً في دول الربيع العربي، الذي شهد تدافعاً سياسياً رحيماً في تونس ومصر، لم يعدم فيه حتى الآن أي من رموز النظام السابق الذين مارسوا في حق شعوبهم صوراً مليئة بالاستبداد والبطش والدمار، وربما سيستغرق ايجاد ديمقراطية حقيقية ما متوسطه عشر سنوات، ومهما طال الوقت لن يكون بطول الوقت الذي استغرقته الثورة الفرنسية من أجل بناء ديمقراطيتها، لأن مسبباتها في الوطن العربي تختلف عنها في دول أوروبا، ولأن الهوية هنا تختلف عنها هناك، إذ يعد السبب الابرز في قيام الربيع العربي هو استرداد مركبي الهوية، والكرامة، بعكس الثورة الفرنسية التي قامت من أجل لقمة العيش.

ثالثاً: بدأ الربيع العربي من محافظات الدول العربية البعيدة وليس من عواصمها، فبدأ من مدينة سيدي بوزيد في تونس، ومن مدينة السويس في مصر، ومن مدينة درعا الحدودية في سوريا، من تلك الأطراف انتقل إلى العواصم، لم تنتجه النخب، أو تدعوا له الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، مما يضفي عليه طابع العفوية، لا التوجيه. كما كان امتداد الربيع العربي سريعاً بكل المقاييس بل لم يشهد التاريخ في تقديري مثل هذه الكيفية السريعة في الانتقال من دولة إلى أُخرى.

رابعاً: على الصعيد الدولي فقد ثبت أن أغلب القوى الدولية لا تريد نموذجاً يمكن أن يمثل طموحات استقلالية لإرادة دولة عربية ، وما تريده في الواقع هو ديمقراطية هجينة، تسمح لجميع التيارات السياسية، بسقف معين من الحرية، وهو الأمرالذي غيرته تداعيات الربيع العربي، الذي أتى بقوى سياسية ممثلة للشعب، بانتخابات حرة ونزيهة، ولكي لا نُغالي في وصف الحالة التي أعقبت الربيع العربي، لا بد من الاشارة أن دوله تشهد أزمة اقتصادية خانقة، فضلاً عن ارتباطها بديون خارجية تؤثر على إرادته السياسية، بالإضافة إلى حالة اللاإستقرار العامة.

خامساً: إن الواقع المضطرب في مصر، ودول الربيع العربي الأخرى، سيستقر بعد فترة من الزمن، لأن الظروف الموضوعية لاستمراره تقل شيئاً فشيئاً، بتحول وعي الجماهير نحو ضرورة الخروج من عنق الزجاجة، بتحقيق توافق عام بين مكونات الشعب كافة، والذي ربما سيستغرق حوالي العقد من الزمن لإتمام تحوله الديمقراطي، مع تذكر أن احتمال الفشل رغم ضآلته وارد بالنسبة لدول الربيع العربي.

سادساً: ستنتج ديمقراطية في دول الربيع العربي بشرط وجود جهد مجتمعي يحمل رؤية مستقبلية، وهذا المنتج على العموم لن يكون الا تعبيراً عن التيارات الفكرية الموجودة والفاعلة على الساحة السياسية في إطار تعددية سياسية وحزبية.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

أولاً: ينبغي على الفرقاء السياسيين كافة في دول الربيع العربي، إعلاء قيمة الوطن والمصلحة العامة على حساب المصالح الفئوية الضيقة، لأن استمرار التعثر في الانعتاق من المرحلة الانتقالية سيؤدي إلى عودة سريعة لنظام الحكم السابق خاصة وأن اغلب تلك الأنظمة أُزيح رأس نظامها وبقي الجسد فاعلاً مؤثراً على القوى الثورية، مع وجود شرائح مجتمعية كثيرة تفضل عودة الاستبداد على حساب استمرار الفوضى.

ثانياً: إن الانتقال المباشر من نظام سياسي استبدادي إلى آخر ديمقراطي تعددي في إطار شرعية دستورية، يمثل خطأً جسيماً وقعت فيه أغلب دول الربيع العربي، وتهديداً حقيقياً لمكتسبات حالاتها الثورية، لذا كان لزاماً على أي نظام سياسي وليد أن يقوم على أساس شرعية ثورية كاملة، ضمن توافق لأغلب مكونات الشعب على المبادىء الأساسية للمرحلة الانتقالية المحددة في إطار زمني معين، لتأسيس شرعية دستورية فيما بعد.

ثالثاً: الربيع العربي يسير في الواقع على رمال متحركة، وبالتالي فهم تفاصيله وتداعياته المتطورة حتى اللحظة تحتاج إلى تأصيل فكري للأحزاب السياسية، و تفهم طبيعة الأنظمة السياسية الموروثة في بلدانه، مع قراءة للواقع الدولي والاقليمي لتلك الدول، لذا أجد من الضرورة أن تعتمد الدراسات التي تهتم بمستقبل الديمقراطية في دول الربيع العربي بهذه الأبعاد الثلاثة لكي تكون الصورة أكثر وضوحاً.

رابعاً: أن الديمقراطية تنتج عن جهد مجتمعي متظافر ومتواتر يحمل رؤية مستقبلية، وهي لن تكون بمعزل عن الفكر العربي الإسلامي إذا ما أُريد تطبيقها على الدول العربية، وهذا الأمر يوجب إجراء دراسة قائمة على المقاربة الفكرية بين مفاهيم وأسس الديمقراطية من جهة وبين أسس ومبادىء الشورى كمبدأ أساس لنظام الحكم الإسلامي من جهة أُخرى ، لفهم دينامية تعاطي الأحزاب الإسلامية مع الديمقراطية ومبادئها.

المراجع

- القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ ـ الكتب:

- ابورمان ، محمد (2013)، **السلفيون والربيع العربي**، ط1، بيروت**:** مركز دراسات الوحدة العربية.
- أ. دال ، روبرت (2000) ، **عن الديمقراطية** ، ترجمة أحمد الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط1 ، القاهره.
- ______(1995) ، **الديمقراطية ونقادها** ، ترجمة نمير عباس مظفر ، ط1، عمان: دار الفارس للنشر.
- آردنت ، حنة (2008) ، **في الثورة** ، ط1 ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إسماعيل، مصطفى عثمان(2013) ، **الربيع العربي –ثورات لم تكتمل بعد،** ط1،القاهره: مكتبة مدبولي.
- إسماعيل، محمد أحمد (2010) ، **الديموقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة** ، ط1، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- إلستر، جون، و سلاجستاد، رون (1998) ، **الدستورية والديمقراطية ،** ترجمة سمير نصار، ط1، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع.
- بادوفر ، صول (1967) ، **معنى الديموقراطية**، ترجمة جورج عزيز، ط1، القاهره: دار الكرنك للنشر والتوزيع.
- بشارة ، عزمي (2012) **، في الثورة والقابلية على الثورة** ، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون .

- ـــــــــــــ (2012) ، **الثورة التونسية المجيدة** ، ط1 بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- بيرنز ، دليل(2002) ، **الديمقراطية** ، ط1 ترجمة محمد بدران ، سلسلة المعارف العامة .

- بوبيو، نوربيرتو (1994) ، **الديمقراطية والليبرالية ،** ط1، ترجمة فاضل جتكر ، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر

- بوتر، ديفيد واخرون (2011) ، **الدمقرطة ،** ط1، ترجمة مالك عبيد ومحمود خاف ، ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة.

- البيلاوي ، حازم (1993) **،عن الديمقراطية الليبرالية** ، ط1 ، القاهره: دار الشروق .

- البشري ، طارق (2012) ، **من أوراق ثورة 25 يناير** ، ط1 ، مصر: دار الشروق للنشر.

- التليدي، بلال (2012) ، **الإسلاميون والربيع العربي** ، ط1 ، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

- تورين، آلان (2000) ، **ما الديمقراطية** ، ط1 ، ترجمة عبود كاسوحة ، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

- تيللي، تشارلز (2010) ، **الديمقراطية ،** ط1، ترجمة محمد فاضل ، لبنان: مركز دراسات الوحدة.

- جويدة ، ناصر و خاف ، خالد (2012) ، **الثورات العربية في الميزان** ، ط1 ، مصر: دار الوفاء للنشر.

- حتاملة ، محمد (2012) ، **ثورة العرب – الربيع العربي** ، ط1،عمان: (د.ن) .

- حرب، علي (2011) ، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي ،** ط1 ، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون .

- خاشقجي ، جمال (2013) ، **ربيع العرب –زمن الإخوان** ، ط1، دبي: دار مدارك للنشر.

- السرجاني ، راغب (2011) ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** ، ط1 ، القاهره: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة .

- الشرفي، عبدالمجيد (2011) ، **الثورة والحداثة والإسلام** ، ط1 ، تونس: دار الجنوب للنشر.

- الشرقاوي ، سعاد و ناصف ، عبدالله (1984) **أسس القانون الدستوري وشرح النظام المصري،** ط1، القاهره: دار النهضة العربية .

- شنطاوي ، فيصل(2002) ، **محاضرات في الديموقراطية** ، عمان : دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

- الطويل ، محمد (1994) ، **الإخوان في البرلمان** ، ط2، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية.

- عبدالقادر ، نزار (2012) ، **الربيع العربي والبركان السوري** ، ط1 ، بيروت.

- العودة ، سلمان(2012) ، **أسئلة الثورة** ، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

- فيدينو ، لورينزو (2011)، **الإخوان المسلمون الجدد في الغرب،** ط1 ترجمة ب.أ. الوكيل، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

- ليبسون ، ليسلي (1964) ، **الحضارة الديمقراطية** ، ط1ترجمة فؤاد مويساني وعباس العمر ، بيروت دار الآفاق الجديدة : ص19-20.

- مجاهد ، حورية (1999) ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده** ، ط3 ، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

- محمد، علي عبدالمعطي(1993) ، **الفكر السياسي الغربي** ، ط1، مصر: دار المعرفة الجامعية.

- مشاقبة ، أمين و علوي، المعتصم بالله (2012) ، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد** ، ط1 ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مفرج ، أسعد وآخرون (2006) ، ج6 ، بيروت: **موسوعة عالم السياسة .**

- النادي، محمد وآخرون(2006)، **مجموعة رسائل الإمام البنا** ، ط1، القاهره: دار التوزيع والنشر الإسلامية.

- نقرش، عبدالله (2011)، **من وحي الربيع العربي** ، ط1 ، عمان: (د.ن)

ب ـ الدراسات:

- إبراهيم ، سعد الدين (2012)، عوامل قيام الثورات العربية ، **مجلة المستقبل العربي** ، أيار.

- الأنباري، حسن (2012) ، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية ، ط1، عمان: **مركز دراسات الشرق الأوسط** ، مج22 .

- الأبيض ، أحمد (2012) ، انتخابات المجلس التأسيسي في تونس ماذا بعد؟ ، عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد58.

- الأحمر، المولودي (2011) تقييم حالة: الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي ، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** 5-كانون الأول.

- بوبوش ، محمد (2013)، المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار ، عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد64.

- بشارة ، عزمي (2013)، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة ، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** آب.

- بشارة ، عزمي (2011)، الثورة المصرية الكبرى آفاق ومخاطر**، شؤون الأوسط** ، آذار.

- جودة ، محمد (صيف 2013)، ثورة30يوليو وبيانا قيادة القوات المسلحة، لبنان: **شؤون الأوسط،** عدد145.

- حبيب، رفيق (2013)، الجيش والإخوان ...تحليل حوار السيسي**،** مصر، 20 أكتوبر**،** لتحميل الدراسة من موقع د.رفيق حبيب **www.scribd.com**

- حبيب ، رفيق (2013)، امتحان الإخوان على أعتاب المشهد الأخير**،** مصر، 7-أكتوبر، **www.scribd.com**

- حبيب ، رفيق (نوفمبر2011)، دراسة بعنوان: الفوضى أم الثورة أيهما يأتي أولاً، مصر: لتحميل الدراسة إضغط على الرابط **www.scribd.com**

- حسيب ، خير الدين (2012) ، الربيع العربي: نحو دراسة تحليلية لأسباب النجاح والفشل **، المستقبل العربي** ، ع398 ، مج34، نيسان.

- الحمش ، منير (2011) ، الثورات العربية إلى أين؟ ، **مجلة شؤون الأوسط** ، آذار.

- الحمد ، جواد (صيف2013)، الجيش والسياسة في المشهد المصري ، عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية،** عدد64.

- العزاوي، وصال (2011)، الثورات العربية واستحقاق التغيير ، **شؤون الأوسط** ، حزيران، عدد22.

- زيادة ، رضوان (2011) ، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية ، **المجلة العربية للعلوم السياسية،** عدد30، نيسان.

- القديمي ، نواف عبدالرحمن (2012)، الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** الدوحة.

- العمري ، خيري (2012)، أزمة الانتقال السياسي في مصر ، عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية،** ع58.

- العمري، خيري (2012)، تحولات السياسة الانتقالية وتحدياتها في مصر، عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عدد61، خريف.

- العمري ، خيري (2013)، تلاقي سلطات الدولة وتنازعها في مصر**،** عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية،** عدد64، عمان ، صيف.

- نوفل ، أحمد (2012)، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، ط1 ،عمان: **مركز دراسات الشرق الأوسط** ، ع21.

- فاروق ، عبدالخالق (2011) ، السلطة والثروة والعلاقة الشوهاء، **مركز الجزيرة للدراسات،** أكتوبر.

- كرم، سمير (ربيع-صيف2013)، الإخوان المسلمون بداية النهاية ، **شؤون الأوسط** ، ع145.

- النجار، أحمد (2011)، الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصري، **مركز الدراسات الساسية والاستراتيجية في الأهرام،** القاهره.

- يزيد الصايغ(2012)، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط: ص15، 1 آب

http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf

- مركز الجزيرة للدراسات (8-7-2013)، **تقدير موقف: الاطاحة بمرسي.. المسارات والمالات المحتملة**، الدوحة.

- مركز الجزيرة للدراسات(1-9-2013)، **تقدير موقف**: **مصر.. تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن 21**، الدوحة.

- مركز الجزيرة للدراسات(5-11-2013)، **تقدير موقف: تونس.. حوار وطني في سياق تحديات أمنية وسياسية** ، الدوحة.

- مركز الجزيرة للدراسات (15-4-2013)، **تقدير موقف: العقد الثلاثة في سياسة مرسي** ، الدوحة.

- شؤون الأوسط (ربيع- صيف 2013) **ثورة 30 يونيو وبيانا القوات المسلحة**، عدد145، بيروت.

- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات(12-12-2012)، **وحدة تحليل السياسيات: الأزمة المصرية.. مخاض الديمقراطية العسير**، الدوحة.

ج ـ الصحف والمجلات:

- السيد، محمد محمود ، مفهوم الإصلاح السياسي ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد 3555، تاريخ 23-11-2011 .

- سليمان ، طلال (2011)، تحية إلى شباب ثورة يناير ، **صحيفة السفير اللبنانية**.

د ـ المواقع الالكترونية:

- الخالدي، غالب عواد ، صحيفة الغد ، 12-3-2011 :

http://www.alghad.com/index.php/article/420186.html

- السرجاني ، راغب ، **ثورة تونس** :

.2011-1-24 http://islamstory.com2-تونس-ثورة

- حركة النهضة الإسلامية في الذكرى الثلاثين:

موقع مفكرة الإسلام الالكتروني **islamstory.com/ar**

- موقع المجلس الوطني التأسيسي التونسي:

www.chambre-dep.tn\site\main\ar\docs\compos_partis.jsp

- تفاصيل تشكيل حكومة العريض موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/news/pages/bce6a68f-1da3-4b62-ab5f-63872c731367

- صحيفة الحياة على الشبكة العنكبوتية:

http://alhayat.com/Details/5647072013-10-23

- نمو الاقتصاد التونسي عام 2012، موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/a8bfa5d1-b93a-4e0b-b063- 0708c433a23b

- تحديات إعادة التوازن للاقتصاد التونسي، الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/42d606d1-501b-439d-824e-485c21bd07ab

- إنجازات الرئيس محمد مرسي الاقتصادية، موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/595f00e7-2db9-4c8a-80a6-3bfea2d1aaab

- تفاصيل مشروع تنمية قناة السويس، الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/95947a83-3f15-4a45-bc5c-9b8fc17716c2

- إحصائية قناة الجزيرة الفضائية عن أعداد القتلى المصريين بعد الانقلاب ، 8-11-2013:

www.aljazeera.net

- إحصاء أجرته الجزيرة توك نقلاً عن إدراة مواقع فيس بوك وتويتر:

www.Aljazeeratalk.net

- تقرير الجزيرة الاستقصائي عن أعداد مظاهرات 30-6-2013:

http://www.youtube.com/watch?v=Ut42UiVMAQ

- رفعت السعيد "أرفض استخدام 25 يناير في صراع سياسي" بوابة الأهرام 21-1-2011:

http://gate.ahram.org.eg/News/34333.aspx

- تصريح سعد الكتاتني القيادي في جماعة الإخوان المسلمين بعد لقائه عمر سليمان:

http://www.youtube.com/watch?v=RBiklyD88

- تقرير شبكة رصد الاخبارية عن أعداد ضحايا حادث المنصة في رابعة العدوية، 2013:

http://rassd.com/1872.htm

- الموقع الالكتروني لحزب الحرية والعدالة:

http://www.fj-p.com/article.?id=50763

- إنجازات وزير التموين باسم عوده في عهد الرئيس مرسي:

http://fj-.com/article.php?id=97128

- مقال أحمد منصور المنشور في صحيفة الوطن على الشبكة الالكترونية بعنوان :**السيسي على خُطى بينوشيه**، 2013:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=6793B159-EA44-4838-A1B7-25

- أزمة التمويل الأجنبي، الموقع الالكتروني لمجلة السياسة الدولية:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2165/

- تصريحات وزير الداخلية الفرنسي، موقع بينا نيوز الاخباري:

http://www.binaanews.net/news-17778-.htm

- تصريحات الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، صحيفة الشروق التونسية:
http://www.alchourouk.com/24475/691/1/

- تصريح الغنوشي على موقع زوم تونسيا

http://www.zoomtunisia.tn/article/50209

- حيثيات إقالة خالد عبدالعليم مستشار الرئيس محمد مرسي، جريدة الواقع الالكترونية:

http://alwakei.com/news/31561/index.html

- تفاصيل عملية اغتيال سجناء الإخوان المسلمين، موقع الاخبار الآن الالكتروني:

http://www.alkhabarnow.net/news/72680/2013/08/19/

- تفاصيل عرض تشكيل الحكومة على الإخوان المسلمين مقابل التخلي عن الرئيس مرسي، مفكرة الإسلام، 2013:

http://www.islammemo.cc/akhbar/.aame/page/5

- موقع ويكبيديا الموسوعة الحرة:

http://ar.wikipedia.org/wiki/ **ثورة** **23يوليو**

- موقع العصر الالكتروني:

www .wsj.com/article/bl-233b-81

- هيلاري كلنتون للحكام العرب أصلحوا أنظمتكم والا خَلَفكم الإسلاميون، موقع البي بي سي:

www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/.

- Henry Kissinger, **The Wall Street Journal** 8-3-2012, Kissinger at the council on foreign relations,

- Jimmy Carter: I trust Egypt’s Muslim Brotherhood **http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=29773**

- Noam Chomsky, Against Military Coup in- Egypt **www.wordpress.com/2013/10/15/noam-chomsky-speaks-against-military-coup-in-egypt**

هـ - اللقاءات التلفزيونية:

- د. طارق سويدان ، قناة الرسالة الفضائية ، 16-3-2013

http://www.youtube.com/watch?v=H59l7HOxLxw

- خطاب الرئيس مرسي وخطاب وزير الدفاع السيسي المتلفزين القناة المصرية الأولى:

http://www.youtube.com/watch?v=gB3FLLT8rVw:

- كلمة الرئيس مرسي في عيد العمال القناة المصرية الأولى:

http://www.youtube.com/watch?v=iYjyxp_u0ME

- لقاء مع عبيد الوسمي النائب السابق في البرلمان الكويتي، حديث في العمق ، قناة الجزيرة الفضائية، بعنوان: الانقلاب العسكري والتحول الديمقراطي.

http://www.youtube.com/watch?v=5z1m-uWueaI

- لقاء د.طارق سويدان على الجزيرة مباشر مصر الفضائية 5-9-2013

.http://www.youtube.com/watch?v=J8PUJTuobfE

- برنامج شاهد على الثورة، صفوت حجازي، قناة الجزيرة الفضائية

http://www.youtube.com/watch?v=jshUfY4XMk4.

- لقاء مع د.سعد الكتاتني ، برنامج بلاحدود، الجزيرة الفضائية

http://www.youtube.com/watch?v=DBSyPfxzREU

- البروفيسور طارق الحبيب ، النفس والسياسة ، قناة الرسالة الفضائية، 26-4-2013

http://www.youtube.com/watch?v=cSD23H4lSfA

- برنامج بلا حدود ، لقاء مع الرئيس التونسي ، قناة الجزيرة الفضائية 2-10-2013

http://www.youtube.com/watch?v=B84WAMtOgww

- حوار متلفز مع حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة التونسية، في 31-10-2013

. http://www.youtube.com/watch?v=gXmSLyrnZ-k#t=2872

- خطاب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الاخير، في 13-1-2011 الفضائية التونسية الرسمية:

http://www.youtube.com/watch?v=2AQm45CGcHo&noredirect=1

لمشاهدة خطاب حمادي الجبالي لشعب التونس، في 21-2- 2013 الفضائية التونسية الرسمية: .http://www.youtube.com/watch?v=qB6cNHOHdpA

و ـ المؤتمرات التي شارك فيها الباحث:

- محاضرة عبدالفتاح مورو مؤسس حركة النهضة (2013)، **الإسلاميون وتجربة الحكم**، القصر الثقافي الملكي، عمان، 25-6-2013.

- عادل حواتمة (2013)، بين الثورة والتثوير مصر إلى أين ،**الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي،** عمان، جامعة العلوم التطبيقية، 10-6-2013

- أرواء فخري (2013)، الاسلام السياسي في مصر، **الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي**، عمان، جامعة العلوم التطبيقية، 10-6-2013.

- فتحية فاروق عمر(2013) ، بعنوان الثورات العربية وإشكالية بناء النموذج الإسلامي، **مؤتمر الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي،** عمان، جامعة العلوم التطبيقية، 10-6-2013.

- عمار جفال (2013)،الاسلام السياسي في مصر وتونس والمغرب، **الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي،** جامعة العلوم التطبيقية، عمان 10-6-2013

ز ـ اللقاءات والاتصالات التي أجراها الباحث:

- لقاء أجراه الباحث مع د.باسل حسين، رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 27-10-2013.
- لقاء أجراه الباحث مع د.حسن الأنباري، مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني، 6-11-2013، عمان.
- لقاء أجراه الباحث مع د.عبدالله نقرش، كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية، عمان، 30-10-2013
- لقاء أجراه الباحث مع عريب الرنتاوي رئيس مركز القدس للدراسات السياسية، 28-10-2013، عمان.
- اتصال أجراه الباحث مع المفكر والمؤرخ السياسي محمد الجوادي في 25 و 28-10-2013.
- اتصال أجراه الباحث مع د.بهاء الدين النقشبندي رئيس تحرير صحيفة دار السلام الصادرة في بغداد، 6-11-2013.
- اتصال أجراه الباحث مع د. جواد الحمد، رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات، عمان، 2-11-2013 .
- اتصال أجراه الباحث مع د.عمار جفال، رئيس قسم الدراسات المغاربية، ورئيس دائرة بحوث العلاقات الدولية في جامعة الجزائر، 1-11-2013.
- اتصال أجراه الباحث مع أ.واثق السعدون، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 26-10-2013.
- اتصال أجراه الباحث مع د.أرواء فخري، قسم العلوم السياسية جامعة بغداد، 26-10-2013.

ح ـ تقارير المؤسسات الدولية:

- تقرير التنافسية العالمي عام 2010:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

- تقرير التنافسية العالمي لعام 2012 :

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf

- تقرير التنافسية العالمية عام 2013:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

تقرير الرفاه الاجتماعي لعامي 2010 و2013

http://www.prosperity.com/#!/

- تقرير التنمية الإنسانية عام 2009:

http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf

- تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن مجزرة الحرس الجمهوري في مصر:

http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19-

- تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن أحداث رابعة العدوية:

http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19-1

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

- Chany Eric (2012), Democratic change in the Arab world, past and present, **Harvard University**, no. 1, pp 363-414.

-Elma miriam fendius (2012), the Arab spring and the future of democracy in the Middle East, **Palestine- Israel journal**, no. 1, pp 98-105.

-Furt Francois (January 1998), Democracy Utopia and revolution, **journal of democracy** vol.9, No.1 pp. 65-79.

- Rutherford K. Bruce (fall2010) Egypt after mubaak: liberalism, Islam, and democracy in the Arab world, Review by, El-Sayed El-Aswad, **UAE University**, pp 318-322.

- Ben-Meir, Alon (spring 2006), Challenges to democracy in the Arab and Muslim world, **Turkish Journal of International Relations,** Vol. 5 Issue 1/2, p82.

- FAQIR, FADIA (1997), Engendering democracy and Islam in the Arab world, **Oxford Development Studies,** Vol 18, No 1, pp 165± 174.

THE DEMOCRACY AND IT'S FUTURE IN THE ARAB SPRING COUNTRIES

By

Ali Naseer Ayif Dala Ali

Supervisor

Dr. Ameen mashaqba, Prof.

ABSTRACT

Democracy is not an intellectual luxury, but the culmination of a societal and political will to achieve a better system of rule. It is clear that the true democratic states have been able to benefit from their expertise and resources, and to improve quality of life through democratic governance. Despite a lack of resources, these countries were even able to make use of the oppressive neighbouring countries surrounding them to enhance their wellbeing, and to strengthen their economies.

The democratic system of governance is not just a voting process which takes place between competing candidates, but an awareness of the rights, obligations and duties of citizens; a philosophy with a purpose to serve the community. It is also a means for the political transition of power without cancelling each other out. These principles form the basis of the theory of the social contract, to make the people a party in the equation of governance, after it was monopolised by an absolute divine right that

controlled the will of the people, and made the church in control of the state to benefit the chosen elite.

The countries involved in the Arab Spring are currently going through the phase of establishing their own social contracts which are supposed to express their identities, and represent the will for real change. In addition to this the process is about producing democracies agreed upon by all segments of their respective Arab Muslim societies, ones eligible for continual survival , adjustment and development in the future according to the changing circumstances and events, as is the case with most democracies. A stage that no matter how long will not be as it was for western democracies, because the prime mover for the advent of the Arab Spring is to recover both the dignity and identity of the people.

This is what the countries of the Arab Spring endeavour for today, particularly countries such as Egypt and Tunisia that are witnessing a major transformation that will definitely have a large impact on the political roadmap of the Arab world and the ever challenging future.

Overall, the condition of the Arab Spring remains in a state of flux, and will continue to progress like the proverbial snowball, with many changes yet to occur. As much as the Arab Spring was surprising in its formation and development, its ultimate result will be that way too. Its social contract will not be far from the entity and identity of the nation, and will be expected to be expressive of the will of its inhabitant societies to change the pattern of its life and future. Differences will remain between the various segments of these societies with every changing curve of the Arab Spring, which will continue even beyond the crystallisation of its results, which is expected to be a living reality within the next decade.